الاثنين 19 كانون الأول 2022
العدد 4806 السنة السابعة عشرة
Lundi 19 Décembre 2022 no 4806 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
2022 هي الأسوأ؟

● ماهر سلامة، كريم عبدالله
السلطة وراءنا والصندوق أمامنا

● علي عوّاد
13 عاماً من العملات المشفّرة

قضية اليوم

«غزوة» مفتي المناطق
دريان يُعوّم نفسه سعودياً... والحريري «كش ملك»

2

قضية

بلدة الناقورة
أي تَرَكة للترسيم؟

6

يُقيم المركز العلمي للتّصنيع والإنتاج مؤتمراً صحافيًّا بحضور معالي وزير الصّناعة جورج بوشكيان ومعالي وزير العمل مصطفى بيرم لإطلاق معرضه السّنويّ للأفكار
SWS 2023-I
الزّمان: يوم الأربعاء في 21-12-2022 الساعة العاشرة صباحاً
المكان: قصر الأونيسكو.
للتواصل: 96176080526+

قضية اليوم

لم تكن انتخابات مفتي المناطق أمس معركةً بعناوين دينيّة، بل خاضها المرشحون بـ«زنود السياسيين»، علماً أن الدعوة إلى الانتخابات أصلاً هي بأهدافٍ سياسية. كان مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان يُريد تقليص نفوذ الرئيس سعد الحريري في المؤسسة، وفعلها. وبذلك، قدّم خدمة للسعوديّة مقابل أن يحظى بدعمها المالي والمعنوي

«غزوة» مفتي المناطق دريان يُعوّم نفسه سعودياً... والحريري «كش ملك»

لينا فخر الدين

ما كان يريده مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان حصل عليه في أقل من 3 ساعات. «عوّم» نفسه كـ«رجل المهمّات الصعبة» القادر على جمع قيادات الطائفة السنيّة ونوابها ولو حول صندوق اقتراع. رسائل الانتقاد لدريان على وسائل التواصل الاجتماعي والمجموعات الخاصة بالمشايخ على «واتس اب»، تحوّلت إلى رسائل إطراء له بعدما نجح في تنظيم «مهرجان ديموقراطي» لم يجرؤ أي مفتٍ سابق على إجرائه خلال 50 عاماً. بالتالي، صار «حلالاً» عليه الاستفادة من هذه اللحظة «التاريخيّة»، وتقديم أوراق الاعتماد إلى السفارة السعوديّة بهدف الحصول على الثقة المفقودة.

ورغم أنّ المملكة، بحسب المعلومات، لم تكن متحمّسة للدعوة، وإن لم تعلن رفضها لها على عكس الرئيس فؤاد السنيورة الذي جاهر بوقوفه في وجه المفتي ونجح في إقناعه خلال فتح معركة في صيدا، إلا أنّ دريان كان يريد «جرّها» إلى دعم واضح للحصول على «غطائها الشرعي». وهو مقتنع في قرارة نفسه بأن ما أقدم عليه أمس «تشتهيه» المملكة، فقدّم دار الفتوى لها على «طبق من فضّة». إذ لم يسبق، منذ عام 2005، أن نجح أحد في توجيه «صفعات» إلى الرئيس سعد الحريري كما فعل دريان. فأخرج الأخير رجالات الأول من الدار من دون «ضربة كف» وقلّل بذلك نفوذه في المؤسسة الدينيّة والمناطق. ونصّب السعودية فائزاً أول في انتخابات المفتين كونها «تمون» على كلّ مفتي المناطق الذين يدورون جميعاً في فلكها وغير بعيد عن سفارتها، وإن قالوا عكس ذلك في مجالسهم المغلقة.

أعطى دريان هدية مجانيّة إلى المملكة التي تعيش «عصر انفتاحها» على الشخصيات السنيّة المقربة منها أو تلك التي كانت تكنّ لها الخصومة، خصوصاً أن سفيرها وليد البخاري يُردّد أنه يُريد العمل في الأشهر المقبلة داخل المناطق السنيّة. وعليه،

> الحريري خسر معركته والمعلومات تؤكّد أنه لم يتدخل لا من قريب ولا من بعيد في الاستحقاق

صار للبخاري «موطئ قدم» بمعيّة دريان. هذا كلّه يؤشر إلى أنّ الحريري خسر معركته، فيما المعلومات تؤكّد أنّه لم يتدخّل لا من قريب ولا من بعيد في الاستحقاق رغم دخول كوادره والمقربين منه في زواريبه.

طرابلس: صفعة ريفي

أمس، ظهر تيار المستقبل وكأنّه الحلقة الأضعف. كيانٌ خائر القوى غير قادر على إيصال أي مفتٍ واحد إلى أي من معاقله، حتّى أن مفتي طرابلس والشمال الشيخ محمّد إمام الذي نال دعماً واضحاً من الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري، وصل إلى المنصب بمساعدة خصوم المستقبل التاريخيين، ولم يتمكّن من مدّه بالأصوات سوى في المئية. بالتالي، لم يعد دعم المستقبل لأي من المرشحين هو الكلمة الفصل والميزان المرجّح.

وبغضّ النظر عن موقف المستقبل من إمام، فإنّ الخسارة الكُبرى في طرابلس كانت من حصة النائب أشرف ريفي الذي كان أوّل الداعمين العلنيين لبارودي، ثم الرئيس نجيب ميقاتي الذي حاول كعادته اللعب على الحبال بين إمام والشيخ بلال بارودي. ويقول البعض إنّ ميقاتي وزّع أصواته بالتساوي بينهما حتى يُطبق مقولته إنّ «إمام عينٌ وبارودي عينٌ»، فيما البعض الآخر يجزم بأنه كان يدرك فوز إمام الحتمي فسلّف من تحت الطاولة بارودي، وجيّر له أصواتاً لينال 28 صوتاً مقابل 82 لإمام.

وإذا كان يُعرف عن إمام أنّه «رجلُ دينٍ وخلق، وكفّه نظيف» ما جهّز له أرضية كافية في الهيئة الناخبة، إلا أنّ دعم النائب جهاد الصمد له ساعده أيضاً إذ إنّه كان من الأوائل الذين أعلنوا تأييداً واضحاً لاسمه، بالإضافة إلى دعم من الناشط السياسي خلدون الشريف الذي حاول أن «يهوّن» عليه معركته في الكثير من المفاصل. أمّا النائب فيصل كرامي فـ«لحَق حاله» في الدقائق الأخيرة، وذلك بعدما انسحب المرشّح المقرب منه سمير كمال الدين قبل ساعات قليلة من فتح صناديق الاقتراع (ليل السبت)، ما جعله يُسارع إلى الانضمام إلى داعمي إمام.

المستقبل يفوز في شيعا... ولكن

وباستثناء منطقة حاصبيا - مرجعيون، لم يُحقّق المستقبل أي انتصار يُذكر في الانتخابات، فيما كانت المعركة محسومة وأقرب إلى التزكية لصالح المفتي حسن دلّي الذي كان الأقوى في الهيئة الناخبة (17 صوتاً من أصل 21) بسبب علاقاته القوية لكونه كان مفتياً بالتعيين على مدى سنوات إضافة إلى نيله مباركة تيار المستقبل وبقية القوى السياسيّة التي لا يُعد دلي بعيداً منها، ما جعل المرشحين الباقين غير قادرين على منافسته. وهذا أيضاً ما دفع المرشح السابق على لائحة الحريري، عماد الخطيب، إلى التراجع عن خوضه المعركة في وجه دلي بعدما كان غير مقتنع به.

في حين كان الضياع يُسيطر على «المستقبليين» في عكّار، بعد اجتهاد من النائب وليد البعريني في دعم الشيخ أسامة الرفاعي في وجه الشيخ زيد بكّار زكريّا، ما «نخر» في عظام «المستقبليين» الذين لم يثبتوا على رأي موحّد بل كانوا متشرذمين وخاضوا المعركة في وجه بعضهم البعض. بالتالي، توزّعت أصواتهم على المرشحين من دون أن يكون هناك «ضوء أخضر» سياسي واضحاً لصالح أحدهم. وهذا ما ظهر بشكل واضح في عدد الأصوات المتقاربة التي نالها المرشّحين مقارنةً مع بقية المناطق، إذ نال بكار 96 صوتاً مقابل 66 صوتاً للرفاعي.

البقاع: الخسارة الاكبر!

أما في قضاء زحلة - البقاع، فكانت الضربة الأقوى التي تلقّاها «الحريريون» على الإطلاق بعدما خسر مرشّحهم الشيخ طالب جمعة الذي كان قد حصل على وعد من الرئيس سعد الحريري، قبل أكثر من عام ونصف عام، بأن يخلف والد زوجته الراحل مفتي زحلة والبقاع خليل الميس في الإفتاء، وذلك قبل أن يخرج رئيس المستقبل من الحياة السياسيّة.

انطلاقاً من هذا الوعد، حاول بعض كوادر تيار المستقبل وعلى رأسهم الوزير السابق محمّد رحّال «كسر شوكة» الشيخ علي الغزالي المدعوم من الوزير السابق عبد الرحيم مراد. واطلقوا له ماكينة انتخابية كانت بصمات منسّق عام تيار المستقبل في البقاع الأوسط سعيد ياسين واضحةً عليها، وتمكّنت من استقطاب النائب بلال حشيمي.

واوحى هؤلاء أن عملهم جاء نتيجة غطاء حصلوا عليه من الحريري نفسه. ورغم أنّ هذا الأمر غير صحيح خصوصاً أنّ الحريري لم يتدخّل، إلا أنّ ما عزّز قولهم الجولة التي قام بها الأمين العام للمستقبل منذ أسابيع إلى البقاع والتي سوّق البعض أنّ هدفها هو تقديم الدّعم لجمعة.

وتقول الرواية التي انتشرت في البقاع إن رحّال ورفاقه استحصلوا على دعم مالي من الوزير السابق محمّد شقير الذي زار المنطقة أخيراً والتقى ببعض المرشحين في دار الفتوى في البقاع، فنال هو أيضاً حصّته من الخسارة في أوّل دخول سياسي له على المناطق. إذ لم يتمكّن من إقناع بعض «المستقبليين» في الهيئة الناخبة ورؤساء البلديّات المحسوبين على التيّار في دعم ترشيح جمعة الذي فشل في نيْل نصف أصوات الناخبين، ونال 15 صوتاً فقط من أصل 53.

فيما كانت النتيجة مُخيّبة للقاضي عبد الرحمن شرقيّة بحصوله على 4 أصوات فقط؛ الشيخ الذي كان لا يفوّت مناسبة أو منبراً يعتليه لِيُجاهر بـ«حريريته»، بدّدت كوادر المستقبل فرصته في الحصول على دعمها بل نفضت يدها منه، خصوصاً أن اتصالاتهم به كانت محصورة بمحاولة إقناعه بالانسحاب لمصلحة جمعة!

أما الغزاوي الذي نال 30 صوتاً فهو ليس بعيداً من السفارة السعودية ويتردّد أنّه في آخر زيارة للبخاري إلى البقاع توجّه إليه بالقول: «نبارك لك من اليوم أو ننتظر حتى يوم الأحد»، ما أوحى بدعم واضح لاسمه. ومع ذلك، فإنّ فوزه يُعد «ربحاً صافياً» لأن مراد المعروف بأنه قريب منهم منذ سنوات، ولو أنّ كثيرين يقولون عنه إنه مُحايد.

حزب الله لم يتدخل في بعلبك

في المقابل، لم يكن المستقبل لاعباً أساسياً في معركة بعلبك - الهرمل، رغم تدخّلات الكثير من المحسوبين عليه في تقديم الدعم للشيخ أيمن الرفاعي المعروف ببكر الرفاعي، الذي يحظى بحيثيّة كبيرة في الهيئة الناخبة، وهو ما ظهر في عدد الأصوات التي حصل عليها: 13 صوتاً مقابل 7 أصوات للشيخ سامي الرفاعي.

ولعبت العائليّة دوراً في المعركة وتحديداً من جانب آل صلح. إلا أن الرواية التي انتشرت هي أن حزب الله دعم الشيخ سامي في وجه الشيخ بكر رغم العلاقة الممتازة التي تربطه بالأخير. هذا الأمر تم تسويقه بعدما لمس متابعون أن نائبي كتلة الوفاء للمقاومة ينال الصلح وملحم الحجيري وجمعية المشاريع الخيريّة صبّوا أصواتهم لمصلحة الشيخ سامي من دون سابق إنذار، فيما رجّح آخرون أنّ الحجيري صوّت لمصلحة الشيخ بكر.

النائب ينال الصلح أكّد لـ«الأخبار» أن «لا تدخلات سياسية جرت في انتخابات مفتي بعلبك - الهرمل أقلّه من جانب حزب الله، خصوصاً أنه شأن يخص الطائفة السنيّة. وهذا قرار صادر من أعلى المستويات في الحزب الذي أكّد أنه على مسافة واحدة من الجميع وسيتعامل مع المفتي المُنتخب أيّاً تكن هويته»، موضحاً أنّه لو كان الأمر عكس ذلك لكانت اختلفت النتيجة بوضوح في الأرقام. ويضيف: «نحن كنواب سنة في كتلة الوفاء للمقاومة نتعاطى مع أي استحقاق سني من دون خلفية أو توجيه من حزب الله، وهذا الأمر متفق عليه قبل الانتخابات وبعدها»، لافتاً إلى أن «الهيئة الناخبة المكوّنة من عائلات وشخصيات دينية وسياسية هي ابنة بيئتها، صوّتت بتوجهات شخصية بعيداً من السياسة، وأنا منهم».

أما في راشيا، فكانت الانتخابات أشبه بتزكية بعدما توافقت جميع القوى في المنطقة على انتخاب الشيخ وفيق حجازي الذي حصل على 18 صوتاً مقابل 3 أصوات للشيخ جمال حمود الذي عملت بعض الشخصيات على محاولة إقناعه بالانسحاب لحجازي من دون أن تُفلح في ذلك.

(الأخبار)

إمام مفتياً ثامناً لطرابلس: سقوط «مرشح ريفي»

عبد الكافي الصمد

حقّق الشّيخ محمد إمام فوزاً متوقّعاً بمنصب مفتي طرابلس والشّمال في الانتخابات التي جرت أمس في دار إفتاء طرابلس، ونجح في تثبيت نفسه مفتياً بالأصالة في منصب احتلّه بالوكالة مرتين: الأولى لنحو ثلاث سنوات بعد استقالة المفتي الأسبق الشّيخ طه الصابونجي عام 2005 لأسباب صحيّة؛ والثانية نحو سنتين بعد انتهاء ولاية المفتي السّابق مالك الشّعار عام 2020.

وإمام هو المفتي الثامن لطرابلس منذ تاسيس هذا المنصب، وقد جاء انتخابه نتيجة توافق واسع حوله، فحصد 82 صوتاً، مقابل 28 صوتاً فقط لمنافسه الأول إمام مسجد السّلام الشيخ بلال بارودي المدعوم من النّائب أشرف ريفي.

أسباب عدة ساهمت في فوز المفتي إمام بمنصب «صاحب السّماحة»، أبرزها أنّه بقي طوال توليه مركزه بالوكالة بعيداً عن الاصطفافات السّياسية، ونسج علاقات جيدة مع كلّ الأطراف بلا استثناء، ما أبقاه إلى حد كبير على مسافة واحدة من الجميع. ولم يُسجّل عليه طوال الفترة الماضية إبداء أيّ موقف سياسي إلّا نادراً، مفضّلاً إيلاء الاهتمام لدار إفتاء طرابلس والشّمال.

كذلك استفاد إمام من انسحاب 3 مرشحين من السّباق الانتخابي، هم الشيخ أحمد المير الذي وجد أنّ «الانتخابات غير عادلة ولا يوجد فيها تكافؤ»، والشيخ أحمد كمّون الذي انسحب لمصلحة بارودي، وأبرز المنافسين على المنصب قاضي المحكمة الشّرعية في طرابلس الشيخ سمير كمال الدين (مقرّب من النّائب فيصل كرامي) الذي انسحب لمصلحة إمام «إسهاماً في جمع الكلمة ووحدة الصف».

هكذا، راكم المفتي إمام تأييد غالبية أعضاء الهيئة النّاخبة البالغ عددهم 134 عضواً، بدءاً من نوّاب ومشايخ وقضاة ورئيس بلدية طرابلس وأعضائها، فضلاً عن أعضاء في الهيئة النّاخبة من أقضية المنية وزغرتا والكورة والبترون ممن نسج إمام علاقات وطيدة معهم طيلة توليه منصب المفتي بالوكالة. النتيجة كانت متوقّعة منذ مساء الجمعة بعد اللقاء الموسّع الذي عقده أعضاء الهيئة النّاخبة في الضنّية، في حضور النّائبين جهاد الصمد وعبد العزيز الصمد، وقرروا فيه دعم إمام، إذ إنّ أصوات أعضاء الهيئة النّاخبة في الضنّية تزيد على ثلث عدد أعضاء النّاخبين. في اللقاء، طرح بعض الأعضاء توزيع الأصوات على المرشّحين، إلا أن النّائب الصمد دعا إلى عدم هدر الأصوات والاتفاق على رأي موحّد يلتزم الجميع به، وهو ما حصل بإعلان الأعضاء الالتزام بالتصويت لإمام، وانتدبوا وفداً زار إمام لإبلاغه بتأييدهم له. كما زار الوفد الشّيخ كمال الدّين قبل إعلانه الانسحاب من السباق.

وكانت دار إفتاء طرابلس غصّت باكراً بالموظّفين والمكلّفين بالإشراف على عمليّة الانتخاب، وببعض أعضاء الهيئة النّاخبة،

> الهيئة الناخبة في الضنية رجّحت كفة المفتي الجديد

وألقى المشرف على الانتخابات نائب رئيس المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى الوزير السّابق عمر مسقاوي كلمة شدّد فيها على «أهمية انتخاب المفتي الذي يجب أن يكون ممثلاً للجميع، وأن يكون مفتياً جامعاً».

وإثر اكتمال النصاب للبدء بعملية التصويت، فُتحت صندوقة الاقتراع في بهو دار الإفتاء، واقترع 124 عضواً بينما تغيّب البقية لأسباب مختلفة. وبعد الاقتراع، نفى ميقاتي وجود اصطفافات سياسية في هذه الانتخابات، بينما أكد ريفي أنّه «ليس هناك أيّ تدخل خارجي أو سياسي في الانتخابات»، ردّاً على سؤال عن تدخّل سعودي.

وألقى المفتي المنتخب كلمة اعتبر فيها أنّ «نتيجة الانتخابات إعلان صريح بضرورة متابعة مسيرة رعاية شؤون ديننا ووظائفتنا ووطننا، وأن نقوم جميعاً بما يفرضه علينا هذا المركز من موجبات».

عكار: زيد زكريا مفتياً للمرة الثانية ... وخسارة مدوّية للبعريني

نجلة حمود

لم تأتِ نتائج انتخابات إفتاء عكار خارج التوقعات بعدما حصد المفتي زيد بكار زكريا 96 صوتاً مقابل 66 صوتاً لمنافسه المفتي السابق أسامة الرفاعي، إلى جانب صوتين لكل من المرشحين ناجي علوش وعبد الرحمن الرفاعي. وبيّنت النتائج صعوبة العودة الى عام 2008 وإلى الظروف التي كانت كفيلة حينها بتعيين المفتي أسامة الرفاعي بطلب من الرئيس سعد الحريري.

وعكس الإقبال اللافت على الاقتراع (168 ناخباً من أصل 172) حماسة أعضاء الهيئة الناخبة الذين توجهوا باكراً الى دائرة الأوقاف الإسلامية للادلاء باصواتهم، وسط خيارات محسومة سابقاً بسبب الفرز الواضح بعد التدخل السياسي العلني للنائب وليد البعريني بكل الوسائل دعماً للرفاعي، بخلاف زميليه النائبين محمد سليمان ومحمد يحيى اللذين عملا على دعم زكريا بهدوء. وفي قراءة لنتائج الانتخابات يظهر:

أولاً، أن البعريني تلقى صفعة قوية بعدما دعم الرفاعي في وجه ابن بلدته، ما اعتبر بمثابة انتحار سياسي، وخصوصاً عقب نتائج الانتخابات النيابية التي أظهرت تراجع شعبيته من 22 ألف صوت الى 11 ألفاً، وهو ما دفع بعائلة البعريني الى إصدار بيان عشية الاقتراع لتأكيد دعم ابن البلدة المفتي زكريا. ويمكن القول إن البعريني الذي أراد تحجيم زكريا، بسبب دعمه لقوى «التغيير» في الانتخابات النيابية، وتحديداً المرشح محمد بدرا الذي حصد نحو 10 آلاف صوت، قام بدعسة ناقصة أظهرت عدم مؤنّته على البلديات والفاعليات الدينية كما كان يتوقع.

ثانياً، ظهر للبعريني أنه ليس الرقم الأول في معقله (منطقة جرد القيطع)، ولا يمكن أن يختصر الزعامة بشخصه، وأن لعائلة زكريا حيثية لا يمكن تجاوزها، وقد يكون خسر أصوات العائلة التي أعطته أكثر من 90 في المئة من أصواتها في الانتخابات النيابية الأخيرة.

ثالثاً، فشل خطة الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري في محاولة تمييع الأمور بالإيحاء بدعم كل من المرشحين لقطف نجاح أي منهما، بعدما ظهر تدخله مباشرة عبر عضو هيئة مكتب الرئيس سعد الحريري سامر حدارة، لدعم الرفاعي.

رابعاً، إثبات المنسق العام لتيار المستقبل، رئيس اتحاد بلديات جرد القيطع، عبد الإله زكريا حضوره بعدما شكل الماكينة الانتخابية للمفتي زكريا وأعلن الطلاق مع البعريني، رغم أنهما لطالما ساندا بعضهما بعضاً في كل الاستحقاقات السياسية السابقة.

خامساً، أثبتت الهيئة الناخبة رغبتها في وجود مفتٍ يتابع شؤونها وشجونها ويعمل على طرح المشاريع وتعزيز علاقاته بالخارج بهدف تأمين الدعم والتمويل اللازمين في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة.

سادساً، أكدت النتائج أن الهيئة الناخبة بعيدة كل البعد عن التصنيفات الدينية بين المذاهب الصوفية والسلفية والأشعرية، وأن هذه الشعارات لم تعد تصلح للمرحلة الحالية، وسط كل الأزمات المتراكمة. ورغم محاولة الضغط بهذا الاتجاه، إلا أن التجربة الناجحة للمفتي زكريا (عيّن للمرة الأولى في عام 2013 حتى عام 2018)، وبسبب حضوره الدائم عبر المؤسسات الإغاثية التي يرأسها، فضلاً عن قربه من الناس، جعلت المعركة محسومة منذ ساعات الصباح.

> عكست انتخابات الإفتاء تراجع موْنة البعريني على البلديات والفاعليات الدينية

بدأت المعركة، أمس، حامية مع اكتمال النصاب في العاشرة صباحاً، وإعلان رئيس الجلسة مندوب مفتي الجمهورية في عكار المحامي محمد المراد بدء العملية الانتخابية في الجلسة الثانية مع بلوغ العدد 140 ناخباً، ما عكس حماسة للاقتراع، وخصوصاً أن العمل تركز على جذب الناخبين وسط أجواء مأزومة سياسياً وعائلياً ومناطقياً. وبالرغم من النفوس المشحونة منذ أشهر، الا أن المرشحين الأساسيين (زكريا والرفاعي) تمكنا من ضبط الأمور وتبادل الابتسامات والسلام والكلام، ونجحا أمام الكاميرا والرأي العام في إخفاء ما في القلوب. وبعد أقل من ساعتين، غادر الرفاعي بعدما لمس فريقه أن الأمور لن تكون لمصلحتهم، فيما غادر زكريا قبل إغلاق الصندوق بحوالي نصف ساعة، معطياً توجيهاتٍ بملاقاته الى بلدة فنيدق للاحتفال، بهدف تجنب العبور في البلدات الساحلية منعاً لأيّ استفزاز بين مناصري الطرفين.

وعقب فوزه، أكد زكريا أن «الاقتراع مظلة لمصالح الناس في المنطقة، وللنهوض بمصالح الجهاز الديني والأوقاف، والتلاقي مع شركائنا في هذا الوطن»، مؤكداً «أننا في زمن عصيب، زمن الشعور الرئاسي، ولكن تعويلنا هو على حكمة الناس وتجاوبهم، ويدي ممدودة للعمل والتلاقي مع الجميع».

(الأخبار)

تقرير

القوات اللبنانية تستدعي فتنة في رميش

داني الأمين

تبدو بصمات القوات اللبنانية واضحة في محاولة استدراج فتنة إلى منطقة رميش (بنت جبيل)، مع ارتفاع وتيرة التهجم على جمعية «أخضر بلا حدود» التي يعمل عناصر منها في نقطة حرجية حدودية في منطقة سموخيا جنوب بلدة رميش (بنت جبيل)، عبر التحريض على إثارة المشكلات بين البلدة ومحيطها تحت عنوان «الاعتداء على الملكيات»، فيما لا يبدو رئيس البلدية ميلاد العلم بعيداً عما يجري.

وتتصل هذه المنطقة مباشرة بالنقاط الحدودية، واستغلها سابقاً مهربون لنقل مخدرات وأمور أخرى بين جانبي الحدود، كما تبيّن أن العدو استخدم هذه النقاط «الرخوة» لتنفيذ عمليات استطلاع داخل الأراضي اللبنانية، ونفّذ قبل فترة أعمال تجريف واسعة قبل أن يتلقى تهديداً مباشراً من المقاومة أجبره على الانسحاب، وترافق ذلك مع أعمال تحطيب قام بها مواطنون من البلدة والمنطقة.

أصدر قواتيون بياناً باسم «أهالي رميش» وهاجموا «الاحتلال الفارسي»

وبعد إقفال النقاط التي كان العدو يستغلها وتعطيل عمليات تهريب واسعة للمخدرات وأحياناً لأفراد، نفّذت جمعية «أخضر بلا حدود» ورشة لإعادة تشجير المنطقة، وذلك لجأت إلى شق طريق ترابية نحو المنطقة التي يقع جزء منها ضمن مشاع غير معروف الملكية، وبعضها الآخر محل خلاف على ملكيته. إذ إن عائلات من أصول فلسطينية من بلدة المنصوري تدّعي ملكية مساحات واسعة من الأرض هناك، إضافة إلى أراض تعود لأبناء رميش وهي موضع نزاع على الحصص نتيجة وجود مئات الورثة.

قبل ثلاثة أيام قصد عدد من أبناء رميش أراضي يملكونها قريبة من نقطة تمركز الجمعية، قصدوا أراضيهم، ووقع سجال بينهم وبين أعضاء في الجمعية أرادوا التأكد من ملكيتهم للأرض. وبعد اتصالات بين فعاليات من البلدة وحزب الله لاحتواء الموقف، استقل عناصر تابعون للقوات اللبنانية السجال ونظّموا احتجاجاً وأحرقوا خيمة يستخدمها أعضاء الجمعية. وشن هؤلاء حملة على مواقع التواصل الاجتماعي ضد «الاحتلال الفارسي»، كما انخرطت البلدية في السجال، فأصدرت بياناً تماهى مع الخطاب القواتي، علماً أن معظم أبناء البلدة لا ينتمون إلى القوات، كما أصدر عدد من شباب البلدة بياناً باسم «أهالي بلدة رميش»، على مواقع التواصل الاجتماعي، جاء فيه أن «أراضي رميش وأملاكها وأرزاق الأهالي مستباحة من قبل قوى الأمر الواقع، حيث تقوم هذه القوى بجرف مساحات واسعة من الأراضي واقتلاع الأشجار وعمل إنشاءات»، وناشد البيان «بلدية رميش والمسؤولين في الدولة والكاردينال الراعي التحرك السريع لوقف التحديات والتعديات ووضع حد لكل هذه الممارسات التي تسيء إلى العيش المشترك».

وفي وقت لاحق عقد اجتماع في البلدة بين أصحاب الأراضي القريبة من نقطة الجمعية وممثلين عن حزب الله. وبحسب مصدر مطلع فإن أصحاب الأرض لم يطلبوا من العناصر ترك المكان، ولم يعتبروا أن ما يحصل اعتداء، وأكدوا على ضرورة التعايش السلمي، وأن المطلوب هو تصويب حدود الطريق المؤدية إلى نقطة الجمعية بشكل يبين الحدود الصحيحة بين الأراضي.

يذكر أنه قبل نحو ثلاثة أشهر حاول عناصر من الجمعية في منطقة قريبة من موقع قطمون الحدودي في البلدة منع الاعتداء على أحراج البلدة، أسوة بما يحصل في أماكن حرجية حدودية أخرى، لكن عناصر من القوات اللبنانية في البلدة أثاروا الموضوع وكأنه تهديد للسلم الأهلي واعتداء على أملاك البلدة. وقد حاولت «الأخبار» الاتصال برئيس البلدية لأخذ رأيه فردّ بأنه خارج البلاد.

نقل جثمان الجندي الإيرلندي إلى بلاده

نُقل ليل أمس جثمان الجندي الإيرلندي شون روني الذي قضى في حادثة العاقبية الأربعاء الماضي إلى بلاده على متن طائرة عسكرية، فيما لا تزال الأجهزة الأمنية اللبنانية وقيادة اليونيفيل تجرّي تحقيقاتها في الحادث، إضافة إلى لجنة إيرلندية حضرت إلى الجنوب لهذه الغاية. انطلق موكب التشييع من مستشفى حمود الجامعي في صيدا إلى مطار بيروت الدولي حيث أقيم تأبين في القاعدة الجوية حضره ممثلون عن الدولة الإيرلندية وقوات اليونيفيل والجيش اللبناني.

(علي حشيشو)

تقرير

توتّر القاضية واللواء

ندى أيوب

لم يكن اتصال النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون بالمدير العام الإقليمي لجبل لبنان في جهاز أمن الدولة العقيد مروان صافي، على خلفية عدم تعاونه بما خص المهام المطلوبة منه، شخصياً بقدر ما كان رسالة إلى المدير العام للجهاز اللواء طوني صليبا. فالعلاقة بين القاضية واللواء في الآونة الأخيرة ليست في أفضل حالاتها. أقلّه لم تعد كما كانت سابقاً.

ويمثل صافي اليوم أمام عون بتهمة التقاعس عن تنفيذ جهاز أمن الدولة لاستنابات قضائية تتعلّق بملفات تتابعها عون، وفي مقدّمتها: ملف نقل رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط 306 عقارات لنجله تيمور بطريقة مخالفة للقانون، وملف الممثلة ستيفاني صليبا، وإبلاغ وإحضار حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وبحسب المعلومات، تجاوب المجلس القيادي لأمن الدولة، وأعطى الإذن للعقيد صافي بالمثول. وتقول مصادر الجهاز «نحن تحت سقف القانون». ومع أن عون لم تحدّد في اتصالها مع صافي طبيعة الملفات، مكتفية بعبارة: «بدي اسألك عن استدعاءات عديدة لم يتم تنفيذها». إلا أن مصادر «الأخبار» تفيد بأن «لدى أمن الدولة أجوبة عن كافة القضايا التي يمكن أن تكون موضع استفسار من عون». ففي قضية نقل ملكية عقارات جنبلاط «الصافي أبلغ أمين السجل العقاري في الشوف هيثم طربيه قرار القاضية عون استدعاءه، لكن طربيه رفض الحضور بذريعة ضرورة إبلاغه وفقاً للتراتبية الإدارية، أي عبر وزير المال يوسف الخليل». وفي ملف ستيفاني صليبا، التي تمكّنت من المغادرة قبل أن تمثل أمام عون في 16 كانون الأول الجاري، رغم أن الأخيرة كانت قد أصدرت مذكرة منع سفر بحقها، فقد «أبلغها أمن الدول بكافة الاستدعاءات، ما عدا تلك التي شكّلت موضع خلاف قضائي. فطلب من عون أن تعمّمها هي. ثم

من المستبعد أن تصعّد عون الخلاف وتستدعي اللواء طوني صليبا

عاد الصافي وأبلغ صليبا». أما بخصوص ملفات رياض سلامة «فتوجّه عناصر أمن الدولة إلى منزله وإلى المصرف المركزي، ولم يتوانوا عن القيام بالمطلوب منهم».

في المقابل ينقل مقرّبون من القاضية عون أن لديها «انطباعاً» بأن جهاز أمن الدولة يتقصّد عدم تلبية طلباتها، وتحديداً في ما يتعلّق بتبليغ طربيه. ويؤكّدون جزمها بأن «الصافي متعاون، لكن المشكلة في من هو أعلى منه». وشعور عون بالتخلّف المقصود مردّه، وفق متابعين للملف، أنها «طلبت من أمن الدولة تبليغ وليد جنبلاط بالحضور للاستماع إليه في ملفين. الأول نقل ملكية عقاراته. والثاني ما تحدّث عنه هو والنائب بلال عبدالله، عن نقل زعيم المختارة أموالاً إلى خارج لبنان قدّرت قيمتها بـ 500 مليون دولار». ورغم نفي مصادر مقرّبة من عون ذلك، تفيد معلومات «الأخبار» بأن «الأمر حصل قبل أسابيع، وتحديداً قبل أن تطلب عون استدعاء طربيه للاستماع إليه، وبعد عدم تجاوب أمن الدولة مع طلبها بتبليغ جنبلاط».

بعد الاستماع إلى إفادة صافي، من المفترض أن تحدد عون موقفها من استدعاء صليبا. إلا أن السيناريو الأكثر رجحاناً أن تنهي عون الجلسة من دون الذهاب إلى تصعيد الأمور إلى حد استدعاء صليبا نفسه، إنما الاكتفاء بتوجيه رسالة مفادها «عليكم التجاوب وإلا...». سياسياً تعدّ القاضية عون واللواء صليبا مقرّبين من جهة سياسية واحدة، ومن الواضح وفق أوساط متابعة أن «الخلاف المستجّد بينهما، هو خلاف داخلي، ترك أثره على علاقتهما منذ فترة».

تقرير

فصل القاضي باسيل: إهمال وظيفي أم كيدية؟

أثار قرار فصل قاضي التحقيق في المحكمة العسكرية مارسيل باسيل استهجان الجسم القضائي. إذ أنها المرة الأولى في تاريخ السلك القضائي في لبنان، يعاقَب قاضٍ بالطرد بسبب الإهمال الوظيفي.

وكان المجلس التأديبي للقضاة، برئاسة القاضي جمال الحجار وعضوية القاضيين أيمن عويدات وميرنا بيضا، قرّر الأسبوع الفائت فصل باسيل على خلفية تراكم ملفات غير منجزة في عهدته.

وفي التفاصيل، وفق معلومات «الأخبار»، فإن مركز عمل باسيل قبل عام 2017 كان في محكمة الشمال في زغرتا كقاضٍ منفرد، و«منذ ذلك الحين وهو يعجزُ عن إنجاز ملفاته بالسرعة المطلوبة، إلى أن بلغ عدد الأحكام المكسورة حوالي 300 حكم ينبغي عليه إصدارها، في دعاوى انتهت فيها المحاكمة، وتنتظر صدور الأحكام لختم الدعاوى». عام 2017، رُقّي باسيل وعُيّن قاضي تحقيق عسكري. ولكن، قانونياً، تبقى مهمة إصدار الأحكام في الملفات غير المنجزة على عاتقه، حتى لو انتقل إلى العمل في محكمة أخرى، ولا يُسمح أن يصدرها قاضٍ آخر. لأكثر من خمس سنوات، بقيت الدعاوى عالقة، ومعها مصالح المعنيين بها، «الذين قدّموا شكاوى ضد بطء باسيل أمام التفتيش القضائي». وبحسب أوساط قضائية، «وجّه أكثر من إنذار لباسيل بضرورة إصدار أحكامه، قبل أن يُحول إلى المجلس التأديبي الذي أنذره وحدّد له موعداً لإصدار القرارات لم يفِ به».

رغم ذلك، تلفت مراجع قضائية إلى أنه جرت العادة أن يُعاقب القضاة في حال الإهمال الوظيفي - كما هي حال باسيل - بما يُعرف بكسر الدرجات، أي أن يخفّض المجلس التأديبي درجة القاضي، ما يؤثّر سلباً على قيمة الراتب والتقديمات ويؤخّر الأقدمية وغيرها. لذلك فإن قرار الصرف كان موضع استغراب، وعزته مصادر قضائية إلى قرب القاضي باسيل من التيار الوطني الحر. وعلمت «الأخبار» أن باسيل استأنف القرار أمام الهيئة التأديبية العليا المؤلّفة من رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود، وعضوية أربعة قضاة. والأمور محصورة في احتمالين: إما خفض العقوبة وجعلها كسر درجات، وإما الإبقاء عليها كما هي. وإلى حينه، تقول المراجع القضائية «يستمر باسيل في عمله». ويجمع أكثر من مصدر قضائي على أن سمعة القاضي المفصول نظيفة، ولم يتم التداول باسمه في أي من ملفات الفساد.

في التوقيت أيضاً، لم يكن قرار المجلس التأديبي موفقاً. فالاعتكاف القضائي أنهى شهره الرابع، ومعه تعطّلت شؤون الناس. صحيح أنه لا يمكن المقارنة بين اعتكاف احتجاجي لتحصيل الحقوق وبين قاضٍ أهمل عمله عمداً لسنوات. لكن الصحيح كذلك أن الاثنين استنكفا عن إحقاق الحق، ومسّا بهذا المبدأ. ولكانت وطأة القرار أخفّ فيما لو أجّل المجلس قراره إلى ما بعد فك الاعتكاف القضائي. علماً أن قضاة كثراً يمتنعون عن إحقاق الحق في قضايا تطال المصارف وحاكم مصرف لبنان وسواهما من القضايا التي يحظى المدّعى عليهم فيها بحمايات سياسية.

ن. أ

تقرير

تسعى بلدية فاريا إلى تغيير تصنيف أراضٍ في محيط سدّ وبحيرة شبروح إلى منطقة سكن خاص وسياحة، مع رفع عوامل الاستثمار فيها. اللافت أن بعضاً من الأراضي المعنيّة كانت معدّة للاستملاك من قبل وزارة الطاقة والمياه منذ عقود. وقرّرت رفع إشارة الاستملاك عنها في شهر آذار المنصرم، رغم أهمية المنطقة للسدّ ولنظافة مياهه

بلدية فاريا تطلب إعادة تصنيف أراضٍ معدّة للاستملاك

سدّ شبروح: إطلالة لمشاريع سكنية وسياحية؟

رضا حوايا

تقدّمت بلدية فاريا من المجلس الأعلى للتنظيم المدني بطلب الموافقة على تعديل نظام منطقة كانت معدّة للاستملاك من قبل وزارة الطاقة والمياه في محيط سدّ شبروح، بهدف تصنيفها كمنطقة سكن خاص وسياحة، إضافة إلى رفع عوامل الاستثمار فيها، أي المساحة المسموح بناؤها، من 1% في عقارات المنطقة المذكورة إلى عوامل استثمار سطحية 10% و 25%، وعوامل استثمار عامة 0,2 و0,5%. ويتبيّن من الطلب المقدّم أنه لم يتضمن في المستندات المرفقة به أي دراسة أثر بيئي، إنما اكتفى بعرض كتاب وزارة الطاقة والمياه الرقم 2183 وتاريخ 2022/3/15 المتعلق برفع إشارة الاستملاك عن منطقة سدّ شبروح. أُدرج طلب البلدية على جدول أعمال المجلس الأعلى للتنظيم المدني في 16 تشرين الثاني المنصرم، ورُفض في الجلسة نفسها.

يُنفي رئيس بلدية فاريا ميشال سلامة أن يكون تقدّم بطلب لتعديل نظام المنطقة المحيطة بسدّ شبروح ورفع عوامل الاستثمار فيها، ويشير إلى أنه اكتفى «بإبلاغ المجلس عن نوايا البلدية، التي باشرت بتحضير دراسة شاملة فنية وبيئية لتقديمها إلى المجلس».

استملاك ولا استملاك

قضية المنطقة المحيطة بسدّ شبروح ليست جديدة، بل تعود عقوداً إلى الوراء، وإلى ما قبل بناء السدّ، إذ إن «وزارة الطاقة والمياه وضعت إشارة استملاك على الأراضي منذ أكثر من 35 عاماً ومنذ ذلك الحين لم يجرِ استملاكها. وفي هذا ظلم كبير لمالكي الأراضي الذين حُرموا من الاستفادة من أراضيهم. فلماذا لم تُستملك الأراضي طوال هذه المدة؟» بحسب سلامة. ويلفت إلى أن «الجديد هذه المرة يكمن في سعي البلدية إلى التعامل مع القضية من منطلق علمي ووفقاً لدراسات، فيما كانت مراجعات الأهالي والمجالس البلدية السابقة تقتصر على الوساطات وزيارة القوى السياسية النافذة في المنطقة، لكن من دون أيّ جدوى. والملف بعيد كل البعد عن السياسة، أو محاولة تصويره على أنه يعني طرفاً معيناً، كون القوى السياسية كافة تقف إلى جانب مطالب الأهالي».

السؤال المحوري يكمن إذاً في معرفة السبب الأساسي الذي دفع بوزارة الطاقة إلى وضع إشارة استملاك حول هذه الأراضي من الأساس، ولماذا قرّرت فجأة رفع هذه الإشارة، علماً أن الآثار البيئية التي قد تنتج عن مثل هذه الخطوة خطيرة، وقد تعرّض سلامة المياه للتلوّث في حال انتشار العمران حول حرم السدّ. وقد حاولنا التواصل مع الوزارة للوقوف على رأيها، لكن لم يصلنا أي جواب.

يبدي سلامة حرصاً على البيئة، ويصرّ على أن «البلدية ستسعى للتواصل مع أكبر عدد ممكن من الخبراء البيئيين لضمان سلامة السد ونظافة مياهه. وإذا تبيّن علمياً أنه لا يجوز البناء في محيط السد فحينها شو بدنا بكل هل قصة. لكن من واجبنا القيام بالدراسة».

لا حاجة إلى دراسة

في هذا السياق يلفت رئيس جمعية الأرض – لبنان، بول أبي راشد إلى أن «المنطقة المعنيّة لا تشكل فقط حرماً للسدّ، بل تُعتبر وفقاً للخطة الشاملة لترتيب الأراضي ممرّاً للأرز، وبالتالي فهي منطقة حساسة بيئياً على أكثر من صعيد، ولذلك فإن أي مخطط لتغيير نظام هذه الأراضي لا يحتاج من الأساس إلى دراسة أثر بيئي، بل يجب أن يُرفض حكماً».

وبحسب تالا علاء الدين، منسّقة قسم البحوث في إستديو أشغال عامة، الذي واكب القضية منذ بدايتها فإن «المشروع المقترح يطرح عدة إشكاليات، منها أن سدّ شبروح والبحيرة من الموارد العامة وتم تنفيذهما بأموال عامة تفوق قيمتها الـ60 مليون دولار، وبالتالي وفي حال رفع إشارة الاستملاك عن المنطقة المحيطة بهما، سوف تعود ملكية العقارات فيها إلى جهات خاصة، وإن جرى بالتوازي رفع عوامل الاستثمار كما هو مطروح سترتفع قيمة العقارات وبالتالي يكون المشروع المطروح بمثابة إثراء غير مشروع. كذلك فإن البناء قد يتركز في نقاط محددة في المنطقة وتحديداً تلك

الاقتراح يُعدّ إثراء غير مشروع بما أنه ينقل ما أنشئ بالمال العام إلى جهات خاصة

المطلّة أو القريبة من البحيرة، مع ما يستتبع ذلك من أثر بيئي على المياه التي تُغذي أقضية كسروان والمتن، ما قد يحوّل بحيرة شبروح إلى ما يشبه بحيرة القرعون المؤوّثة. وحسب علمنا لم تستشر وزارة البيئة أو تبدي أي رأي حول الموضوع».

مقايضة الأراضي

وحول هذه النقطة يشدد سلامة على «غياب أي غايات تجارية أو شخصية. بل على العكس. فمن خلال وضع عامل الاستثمار بنسبة 1% كانت هنالك نية مبيّتة من قبل نافذين ومستثمرين لحثّ المالكين، وهم باغلبيتهم الكاسحة من أبناء فاريا على بيع أراضيهم بالرخص. ولكننا تصدّينا لهذه المحاولات وطلبنا من الأهالي عدم بيع أراضيهم والصبر في حال نجحنا في تغيير نظام هذه الأراضي».

إلا أن كل ما سبق لا ينفي وجود ضرر حتمي وواقعي أصاب ولا يزال مالكي الأراضي المحيطة بسد شبروح، الذين صبروا لعقود ولم تُستملك أراضيهم. وفي هذا الإطار يكشف أبي راشد أن «الحل لا يكون بتغيير تصنيف الأراضي ومنحهم الحق بالبناء بل من خلال مقايضة أراضيهم بأراض أخرى تملكها الدولة ويُسمح بالبناء فيها. وهذا الحلّ قانوني وفق ما تشير إليه المادة 19 من قانون التنظيم المدني التي تنصّ على أنه يمكن للإدارة المستملكة، أو من يخوّله القانون حق طلب الاستملاك، أن تسدد حقوق المالك بتمليكه عقاراً أو أسهماً في عقار مبني أو غير مبني، وأن تسدّد حقوق المستأجر أو المستثمر بتسليمه ماجوراً موازياً للماجور الذي كان يشغله وفي أقرب مكان ممكن منه».

(هيثم الموسوي)

تحقيق

في نهاية شهر تشرين الأول، وقّع لبنان اتفاق الترسيم الذي يتيح له البدء بأعمال التّنقيب في البحر عن الغاز والنفط. استبشر اللبنانيون خيراً، فيما يترقّب أهالي الناقورة حلولاً لمشاكلهم التي تعود عقوداً إلى الوراء، في ظلّ حركة عقارية ناشطة رفعت الأسعار نحو 30%. إلا أن كثيرين منهم يبدون تشاؤماً حيال رفع الظلم اللاحق بهم منذ عقود. قدوم قوات «اليونيفل» إلى لبنان في عام 1978 حرمهم من عقاراتهم التي استأجرتها الدولة لصالح القوات الدولية، بأسعار بخسة، لا تسدّدها. والمرفأ الذي أغدقت عليه الوعود، ينتظر تطبيق خطة تفتقر إلى التمويل وتعتدي على عقارات الأهالي

نور يزبك

الناقورة: أيّ بَـرَكة للترسيم؟

عقارات استأجرتها الدولة لصالح «اليونيفل»: من يُنصِف أصحابها؟

هل يثأر نفط البلاد وغازها لطابع بلدة الناقورة السياحي، بعدما صنفها سياسيّو الأمة بـ«الزراعية» ليخفّضوا قيمة أرضها وينهبوها وأتباعهم؟ سؤال يطرحه أهالي البلدة منذ توقيع اتفاق الترسيم في نهاية شهر تشرين الأول الفائت، وملاحظتهم لحركة عقارية لافتة أحيت الآمال بإعادة الاعتبار إلى قيمة أرضهم المادية، أو إلى ما تبقّى فيها من عقارات، إذ ازدادت حركة شراء العقارات بشكل ملحوظ من قبل كبار المستثمرين، بغية إنشاء مشاريع ومنتجعات سياحية. هذه الحركة رفعت أسعار العقارات بنسبة 30% على حد تقدير رئيس بلدية الناقورة عباس عواضة.

«مقرّ اليونيفل»

في ظل هذا الواقع، تعود إلى الواجهة مشكلةٌ قديمة- جديدة يعاني منها أصحاب العقارات التي تقيم عليها قوات «اليونيفل» مقرّها، بعدما أشاحت الدولة وجهها منذ زمن عن الحقوق المادية لمالكي العقارات، مقطرة عليهم قيمة إيجارها البخس. فقد مرّ 44 عاماً، وعداد الأيام لا يزال يحتسب سنوات التّهميش لحقوق المالكين المادية. بدأت الحكاية حين حطت قوّات اليونيفل رحالها في النّاقورة يوم 23 آذار 1978، تنفيذاً لقرارَيْ مجلس الأمن 425 و426، على أثر الاجتياح الإسرائيلي الأول للبنان. وبموجب طلب الدولة اللبنانية من الأمم المتحدة إرسال قوات حفظ السلام، التزمت الحكومة اللبنانية بتأمين مراكز الإقامة لقوّات اليونيفل، وقدمت يومها مجموعة من العقارات الخّاصة الممتدة على طول الشاطئ لتكون المقرّ العامّ لقوات اليونيفل.

«اسمه احتلال»

في تلك الظروف، لم يكن أمام الأهالي غير التسليم بالأمر الواقع وتوقيع وثائق تأجير عقاراتهم، من دون وجود أيّ بنود متفق عليها بين الطرفين. تتخطى مساحة العقارات الخاصة في مقّر اليونيفل القديم الـ350 ألف متر مربّع، على طول شاطئ الناقورة. ويملك هنري صفير وحده 200 ألف متر مربع من مساحة المقرّ الإجمالية. بنبرةٍ تهكّمية مستاءة، يروي صفير تجربتَه المريرة في هذه القضية، متحسّراً على ضياع حقه: «هذا أسميه احتّلالا، لم أوقع على وثيقة إيجار ولم أكن في المنطّقة أصلاً. كانت ظروف حرب، وعندما رجعت وجدت أن جزءاً من أرضي يوجد فيه قوات اليونيفل والجزء الثاني احتلّه الناس وبنوا فيه محالّ تجارية».

لا ينكر صفير الحركة الاقتصادية التي تنعم بها المنطقة بفعل وجود «اليونيفل»، لكنه يعتبر أن الدولة اللبنانية خدعت أصحابَ الأرض مقابل فتات الأموال: «تواصلت مع جهات في اليونيفل، قالوا لي إن الدولة اللبنانية مسؤولة عن تأمين أرض. لكن الدولة أخذت عقارات الناس ولم تستعمل عقاراتها».

لا تقل قيمة عقار صفير، المشغول من قبلّ قوات اليونيفل عن 80 مليون دولار أميركي، بينما يحصل على 400 مليون ليرة لبنانية سنوياً كبدل إيجار. والحكومة اللبنانية تدفع نحو المليونيْ ليرة سنوياً بدلاً لإيجار كل ألف متر مربع. وتتمّ عملية الدفع عبرّ وزارة المالية، المسؤولة عن إجراء كشوفات على مختلف العقارات المشغولة من قبل قوات اليونيفل، قبل أن يتولى الجيش اللبناني هذه المهمة.

تعتمد الدولة في تسعيرتها على دراسة قديمة أجراها الجيش في عام 2003 ولم تعدل منذ ذلك الحين. لكن بتقدير بسيطّ لأسعار الأراضي في هذه الرّقعة الجغرافية، يشير موسى طاهر، وهو يعمل سمساراً عقارياً في المنطقة، إلى أن قيمة الدونم الواحد تراوح ما بين 300 ألف و600 ألف دولار أميركي، وتلامس المليون دولار ثمناً للأرض الملاصقة للشاطئ مباشرة. أما عن إمكانية بيعها على حالها الآنّ، فيقول طاهر بسخرية «كمن يشتري سمكاً في البحر. حتّى لو اشتراها أحدهم، سيكون السعر قليلاً». يحدثنا طاهر عن المستقبل العقاري الواعد للناقورة، وخاصة أن ملف الترسيم هذا قد يجلب للمنطقة الحدودية الاستقرار اللازم لاحتضان المشاريع السياحية الضخمة. هذه إذاً غصة جديدة لأصحاب العقارات غير المعّروفة المصير.

الدفعة... مرة كل 10 سنوات!

لم تكتفِ الدولة اللبنانية بأبخس الأثمان بدلاً لاستئجار الأراضي، بل شدت الخناق على رقاب المالكين بتقطيرها للدفعات. «كمن يشحد حقه»، هذا هو التوصيف الأمثل لواقع الحال في ظل لامبالاة الدولة بحقوق المالكين وتخلّفها الدائم عن مواعيد الدفع. فمنذ تاريخ الاستئجار، لم تعطِهم الإيجار بشكل سنوي، بل تراكمه لأعوام وأعوام، فيملّ هؤلاء من الطلب والسؤال.

> سدّدت الدولة آخر دفعة عام 2014 عن 3 سنوات ولا مؤشّر إلى تاريخ الدفعة الجديدة

تقول المحامية سامرة يزبك، المعنية بملاحقة حقوق بعض المالكين، إن آخر دفعة للمستحقات كانت عامّ 2014، ودفعت بدلات 3 سنوات. وقد مرّت فترة تتجاوز الثمانية أعوام ولا يوجد أيّ مؤشر إلى تاريخ الدّفعة الجديدة. علماً أنه سبق للمالكين أن انتظروا أحد عشر عاماً قبل تقاضيهم بدل الإيجار إثر مطالباتهم الحثيثة.

على أرجح تقدير، تستحوذ الدولة اللبنانية على هذه الأراضي وفقاً لصيغة الاستملاك المعتمدة عادة في مثل هذه الحالات، ما يعطيها حق التصرّف في العقار بشكل مطلق تحقيقاً للمنفعة العامة، على أن تبقى الملكية لأصحابها المجرّدين من حقهم في استغلال العقار، طبعاً في فترة استملاكها له. غير أن قانون الاستملاك ينصّ في المادة 22 منه على تعويضات عادلة «تأخذ في الاعتبار جميع عناصر التقدير والتعويض، منها الموقع والمساحة والشكل وموضوع الاستثمار». لكن الدولة اللبنانية تغاضت عن هذا النصّ مقابل تعويضات محدودة. وتذكر يزبك أن الحكومة وعدت بدراسة جديدة لبدل الإيجار، لكن من دون نتيجة إلى الآن.

في ظل الانهيار الاقتصادي الحاصل، يخجلّ المالكون من المطالبة بفتات أموال الإيجار، فهي قد لا تكفي ثمن وقود سياراتهم لتسلمها. تروي ديانا طاهر، زوجة أحد المالكين، عن حادثة حصلت معها مع إحدى الموظفات في وزارة المالية، واتهمتها بـ«النّصب» عليها عند موعد تسلم الدُّفعة الأخيرة. تقارن السيّدة موقفها من الحادثةُ بما لو عادت وتكرّرت اليوم: «في حينه لم نرغب في أن نرفع دعوى قضائية لأننا نعرف أن أتعاب المحامي والمحكمة كانت ستكلّفنا قيمة ما نطلبه، لكننا طالبنا بالدفعة وأعادوها لنا. اليوم، وعلى هذه التسعيرة لن نذهب حتى لنتسلم المبلغ».

هل يمكن لـ«اليونيفل» أن تدفع؟

بحسب الكتاب الرقم 1261، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 27 أيّار 1999، تظهر الفقرة الختامية منه طلب وزير المالية جورج قرم من رئاسة مجلس الوزراء «معاودة الاتصال» بالأمم المتحدة وحثّ الأخيرة على تولي موضوع دفعّ الإيجار للمالكين. تستمد هذه الفقرة شرعية طلبها على اعتبار أن مهمة قوات الأمم المتحدة في لبنّان هي مهمة رسمية بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، وأسوةً لما تدفعه الأمم المتحدة من تعويضات كهذه في بعض الدول بحسب ما ذكر. وبتدقيق بسيطٍ في المحتوى، إن كلمة «معاوَدة» المذكورة، هي خير دلّيل على أن الدولة اللبنانية كانت تحاول للمرّة الثانية على أقل تقدير الطلب من الأمم المتحدة توليّ المهمة عنها. أغلب الظن أنها عاودت سماع الإجابة نفسها حينذاك، إذ إن الاتفاق الأوّل تضمن هذا الالتزام. وبحسب الناطق الرسمي باسم اليونيفل أندريا تيننتي، وقعت «قوات اليونيفل» مع الحكومة اللبنانية في عام 1995 على اتفاقية «وضع القوات». تدخل مسألة تأمين الرقعة الجغرافية اللازمة لمواقع هذه القوّات دون مقابل مادي، ضمن النقاط الأساسية المتفق عليها في هذه الاتفاقية. في السّياق عينه، يضيف تيننتي: «تتواجد قوات اليونيفل في لبنان بدعوة وطلب من الحكومة اللبنانية، هذا جزء من دعم الأمم المتحدة للسلام والأمن في المنطقة».

بشكل عام، يعوّض وجود «اليونيفل» عن الغياب الإنمائي للدولة في المنطقة، فيوفر عنها أعباء مالية كبيرة في هذا الإطار، ما قد يفسح مجالاً أوسع أمام الدولة لتحمل التعويضات البسيطة عن العقارات، عوضاً عن المراوغة. وبلمحة سريعة عن المساعدات المباشرة للمجتمعات المحلية، «أنفقت قوات اليونيفل في العام الماضي حوالى 500 ألف دولار بهدف إنجاز مشاريع سريعة الأثر. وبموافقة البلدان المساهمة بقوات لها في اليونيفل، صرفت الأخيرة ما تزيد قيمته عن 860 ألف دولار لإتمام مشاريع تعاون مدني - عسكري. لم تحتسب ضمن هذه المساهمات أجور العاملين التابعين للمنظمة كالمهندسين والبنّائين والمنسقين وغيرهم». هذه الأرقام التي تفيدنا بها «اليونيفل»، هدفها القول إنها تعوّض بشكل غير مباشر كلفة الإقامة وتخدم المجتمع، في حين تراوغ الدولة في التزاماتها.

في جميع الأحوال، يبقى مالكو العقارات هم الحلقة الأضعف في القضية، وتبقى حقوقهم المادية مجهولة المصير في ظلّ سياسة المواربة المعتمدة. إن 44 عاماً لن يكون رقماً نهائياً في تاريخ استملاك هذه الرقعة، بل يتوقع الأهالي إضافة سنوات تهميشٍ مقبلة مجهولة العدد!

مشاعات البلدة بين يدَي القضاء

تبلغ مساحة العقارات العامة في البلدة نحو 1800 دونم، أي ما يقرب من الـ4,3% من مساحة البلدة الإجمالية. وهناك مشكلة كبرى تتعلق بمساحة كبيرة تقول البلدية إنها مشاعات، بينما ادّعى السيّد جواد طاهر بأنه يملكها وهي بمساحة 1216 دونماً، سُجّلت باسمه منذ عام 1984، فيما تتّهمه البلدية بأنّه استغلّ الحريق الحاصل في أمانة السجل العقاري في صيدا عام 1976 وتلف الملفات بالكامل حينها، ليُعيد مسح هذه الأراضي اختيارياً على اسمه بعد حصوله على «علم وخبر» من أحد المخاتير السابقين بأنّ العقارات المذكورة غير ممسوحة سابقاً. مع العلم أن البلدية تقول إن هذه العقارات مُسحت اختيارياً عام 1950 باعتبارها أملاكاً عامة (مشاعات)، مع الإشارة إلى أنّ المسح الاختياري يتمّ لمرة واحدة فحسب. في عام 2002، تقدّمت بلدية الناقورة بدعوى قضائية أمام المحكمة العقارية في الجنوب، التي أصدرت قراراً نهائياً في الدعوى قضى بقبولها وبإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل المسح الاختياري عام 1984. إلّا أنّ هذا القرار فُسخ عام 2011 ورُدّت دعوى البلدية، بعد استئناف «طاهر» للحكم المذكور، وذلك لعدم صفة البلدية بالادعاء على اعتبار أنّ هذه العقارات هي ملك للجمهورية اللبنانية، ووحدها الدولة لها الحق بالمداعاة أمام القضاء. تجدر الإشارة إلى أنّ الدولة اللبنانية لم تبدِ أي اهتمام بالأمر طوال مرحلتَي المحاكمة الابتدائية والاستئنافية، رغم إبلاغها بداية الدعوى لتحديد موقفها، لكنها تقدّمت بطلب التدخل في الدعوى في فترة المحاكمة التمييزية. في عام 2019، رُدّ الاستدعاء التمييزي كما رُدّ طلب تدخل الدولة اللبنانية، ما دفع البلدية إلى التقدّم بدعوى لمداعاة الدولة اللبنانية بشأن المسؤولية الناجمة عن أعمال القضاة طالبةً إبطال القرار التمييزي. آخر مستجدات القضية، هو طلب رئيسة هيئة القضايا في وزارة العدل من أمين السجل العقاري في الجنوب إنشاء صحيفة عقارية مؤقتة للعقارات هذه.

(علي حشيشو)

خطط غير قابلة للتنفيذ تظلم الصيادين وأصحاب العقارات
الطريق إلى النفط (لا) تمرّ عبر مرفأ الناقورة

(علي حشيشو)

في ذاكرة الجنوب، يقبع مرفأ بحريٌّ مهمل، ترك بعد التحرير منسيّاً عند طرفُ الخّارطة. لعل الموقع الحدودي لمرفأ الناقورة مع فّلسطين المحتلة كبّده مجافاة الجهات الرسمية المعنيّة، فغضّت طرفها عنه. وحدهم صيّادو المنطقة ظلوا يرتادون هذه الرقعة لإرساء قواربهم. أما اليوم، فنقمة موقعه قد تمسي نعمته، وكل الآمالُ تتجه صوب تبدل حال مرفأ النّاقورة نحو الأفضل بهمّة الترسيم. وصل سقف التمنيات والتوقعات إلى حد التسليم بضرورة اعتماده كقاعدةّ بحرية للتنقيب. غير أن إعادة تأهيل المرفأ وفقاً للاستراتيّجية الأخيرة لوزارة الأشغال، غير ممكنة بصيغتها النهائية هذه، ليس لجهة ناحية غياب الميزانية فحسب، وإنما لأنها لم تضمن حقوق المالكين للعقارات المحيطة بالمرفأ.

ذاكرة المرفأ

تكاد لا تخلو دار في الناقورة من بحار أو صيّاد، ممتهناً للصيد كان أو هاوياً له. شغف هؤلاء بالبحر وثماره، يبرّر حتماً اهتمامهم المستمرّ بمرفأٍ يُؤوي قواربهم. ولمرفأ الناقورة حكايات طيّبة تعبق بها أفواه الناقوريين، يروونها على مسامع السائلين بتفاصيلها الشيّقة وكأنها أعظم إنجازاتهم. هو مرفأ صغيرٌ ضيّق، بناه أبناء البلدة من أموال صيدهم إبّان الاحتلال عند محلة الميّاسة، كمرفأٍ رديفٍ لآخر حاوطه مقرّ اليونيفل يوم مجيئها، فاضطرّ الصيادون حينها إلى الاستعاضة عنه بالآخر.

في عام 1981، في عز السيطرة الإسرائيلية على المنّطقة، شرّع الاحتلال وأعوانه مشروع توسيع المرفأ، ليستوعب سفناً تجارية إسرائيلية تنقل البضائع الإسرائيلية من الناقورة إلى قلب العاصمة اللبنانية. إلا أن الانسحاب الإسرائيلي من بيروت بدّد آمالهم، فاضطرّوا إلى الاستعانة بتجّار لبنانيين متعاملين معهم لتصدير البضائع، أشهرهم أمين الحاج، أحد أكبر التجّار وأهمهم في تلك المرحلة. الدواعي التجاريّة لميليشيا الاحتلال، دفعتها مجدداً إلى توسيع الرصيف الأساسي للمرفأ، ليبغ طوله 100 متر وعرضه 15 متراً بما يضمن استيعاب سفينتين تجاريتين وعبّارة. عرف مرفأ الناقورة حينها التجارة الدولية، حيث كانت تصل إليه سفن تجارية من قبرص، محملةٍ بالبضائع الأوروبية. أما رصيف الصيّادين الدائري، فقد بقيت مسألة تطويره رهناً لما يجنيه هؤلاء من أرزاق البحر.

> تعتدي خطة تطوير المرفأ على ما يتجاوز الألف متر مربع من عقارات البلدة

بعد التحرير في عام 2000، فقد المرفأ صفته التجارية وغاب عنه الاهتمام الحكومي، على الرغم من إمكانية استغلاله سياحياً. وعلى مرّ الأعوام، بدأت حجارته تتآكل وتتهاوى، إلى أن فقد الرصيف جزءاً مهماً من مقدمته. حال المرفأ المزرية اليوم جعلت الصّيادين يتأففون من الإهمال الرسمي لأحوالهم. يخبرنا أحدهم عن اضطرارهم للسهر بجانب قواربهم في الليالي الشتوية العاصفة خشية تمزق الأربطة وتحطم هذه القوارب: «انكسر السنسول منذ خمس سنوات وإلى اليوم لم يسأل أحد عن الوضع، كان يرد عنا سرعة الموج». وعلى مدى الأعّوام، بقيت المساعدات الحكومية يتيمة الحال يتقاذفها عباب وعودٍ متكسرة، ما خلا مبادرة متواضعة عامّ 2016 لوزارة الأشغال، اهتمت بتنظيف المرفأ من الرمال والأوسّاخ وتركيب رافعة صغيرة للمراكب بحسب نقيب الصيادين في الناقورة رياض عطايا. يشير عطايا إلى حصولهم على بعض المساعدات العينية من الجمعيات والمنظمات الدولية في فترات متقطعة بهدف تحسين حال المرفأ وأوضّاع الصيادين، لكنها لم ترتقِ إلى بلوغ الهدف، إذ إن هذه المساعدات تفتقر للديمومة ولتّحقيق التحسين الجدي. على خطى الترسيم، يأمل الصيّادون أن ينصف نفط البلاد حال مأواهم، ويغدو هذا المرفأ وجهة التنقيب الأولى للبنان، فينتعش وينعش أحوالهم.

«منطقة قيد الدرس»

فعلياً، عرف التاريخ الحديث لمرفأ الناقورة خطتين اثنتين لتطويره ووابلاً من الوعود. الخطة الأولى، وضعتها المديرية العامة للنقل البري والبحري صيف عام 2004. أما الثانية، فقد وضعتها المديرية عامّ 2018، وضجّت الوسائل الإعلامية حينها بمؤتمر صحافي لوزير الأشغال يوسف فينيانوس يعلن فيه عن مخطط تطوير مرفأ الناقورة، ليعود وينصبغ مجدداً بطابع تجاريٍّ دوليّ. وقد حددّت الدراسة الجديدة للمديرية العّامة «منطقة قيد الدرس» عند محيط المرفأ، مبلغةً بلدية الناقورة بقرارها الذي يعتدي على مساحة مهمة من عقارات البلدة تفوق الكلم مربع (1,093 متراً مربعاً)، جارفاً في دربه أحياء سكنية.

وفي الحديث عن ضرر هذا التصنيف، يشير رئيس بلدية الناقورة عباس عواضة إلى أن هذا القرار «يمنع أصحاب العقّارات من أخذ رخص بناء على أساس التنظيم المدني، كما يمنع أصحاب المباني من إجراء تعديلات على مبانيهم» لافتاً إلى أن عدد المباني المتضرّرة من القرار يتّجاوز الـ100 مبنى. بامتعاض شديد يعبّر صاحب أحد المباني عّن خيبته لضياع فرصة بناء طابق علوي لابنه: «لم يعطونا رخصة بناء عندما كنا قادرين على ذلك، اليوم أسعار الموّاد نار».

اعترضت بلدية الناقورة على هذا القرار أكثر من مرّة طالبةٍ إعادة النظر في مساحة المنطقة الموضوعة قيد الدرس، وتقليصها إلى النصف تقريباً. غير أن طلبها كان يصطدم دائماً بحججّ رسمية واهية، تتكئ مرّة على مسّألة تصلب القانون، ومرّة تتغذى من وحيّ الأزمات في البلاد. قانونياً، لا يمكن إبطال قرار صادر بمرسوم إلا بإصدار مرسوم آخر موازٍ له يبطّل مفعوله، «وهلّق مش وقتَه». وعودٌ من زبد تطلقها الجهات المعنية علىٰ مسامع البلدية بشأن تعديل المخطط، وتمرّ الأعوام على عجل، ويبقى حال المرفأ في تقهقر مستمرّ.

يلقي التصنيف المذكور بضرره على العقارات الخاصة من دون وجود أي تحرّك جدي لتوسيع المرفأ، إذ تشير آخر المعطيات إلى أن لا ميزانية مخصصة لهذا الهدف. أمّا عن إمكانية استّغلاله كقاعدة بحريّة نفطية، فلم يطرأ على مسامع البلدية أي بلاغ رسمي من هذا القبيل، وكل ما يُحكى يندرج ضمن إطار التوقعّات والتمنيات فحسب.

إذاً، الطريق إلى النفط يُستبعد أن تمرّ عبر مرفأ الناقورة. فلا بشائر جدية تطاول تطوير المرفأ في المستقبل القريب، ولا ميزانية أصلاً مخصصة لهذا الهدف. بريق الأمل باستّغلاله نفطياً ينكمش مع مرور الوقت. أمّا العقارات الخاصة فيبقى مصيرها مرهوناً بالاهتمام الرسمي الجدّي لإنهاء هذا الملف.

مونديال 2022

**هو جنون كرة القدم بكل ما للكلمة من معنى، حضر خلال نهائي كأس العالم لكرة القدم.
قهر، حرق أعصاب، إثارة... قد لا تصف الكلمات ما حصل مساء أمس الأحد على ملعب لوسيل في قطر، حين أحرزت الأرجنتين لقب المونديال بفوزها على فرنسا (4-2) بركلات الترجيح بعد التعادل (2 ـ 2) في الوقت الأصلي و(3-3) بعد الوقتين الإضافيين**

نجمة ثالثة على صدر الأرجنتين «النهائي المجنون» يبتسم لميسي ورفاقه

ميسي يرفع اللقب الاغلى (أ ف ب)

فاز الارجنتيني ايميليانو مارتينيز بجائزة افضل حارس

الدوحة ـ **عبد القادر سعد**

علّقت الأرجنتين وقائدها ليونيل ميسي نجمتها الثالثة على القميص الأزرق والأبيض بعد إحرازها لقب كأس العالم لكرة القدم على حساب فرنسا. أعادت الأرجنتين الاعتبار إلى قارة أميركا الجنوبية بعد عشرين عاماً من الغياب، مختتمة المونديال الاستثنائي الذي نظمته قطر بنجاح كبير.

تقول كلمات أغنية لطالما رددها الجمهور الأرجنتيني خلال مونديال قطر، إن منتخب الأرجنتين وبعدما أحرز لقب كأس كوبا أميركا في البرازيل، سيحرز لقب كأس العالم. سيحدث هذا تحت أنظار القائد التاريخي دييغو مارادونا في السماء حيث ترقد روحه. سيشاهد مارادونا قائد المنتخب ليونيل ميسي يرفع الكأس.

كلمات الأغنية «النبوءة» تحققت أمس. مونديال 2022 أرجنتينياً. خلاصة 64 مباراة أقيمت على مدى 28 يوماً بدأت من ملعب البيت وانتهت بملعب لوسيل. في المدينة الرائعة المستحدثة مع ملعبها التحفة، وأمام حوالى 89 ألف متفرج رفع «جنرال» الأرجنتين ليونيل ميسي الكأس الذهبية الأغلى، بعد أن حقق جائزة أفضل لاعب في البطولة. رفع الكأس تحت أنظار القائد التاريخي دييغو مارادونا في سمائه.

لم تسرق الأرجنتين لقب كأس العالم. استحق قائدها ميسي أن يتوّج بإنجازاته الكروية بلقب المونديال. نجح «البرغوث» كما يسمى في وضع حدّ للمقارنة بينه وبين مارادونا. عالج ليونيل «عقدة النقص» التي لطالما كانت حاضرة في ظل عدم إحرازه لقب كأس العالم.

هناك مقولة قد تكون صحيحة بأنه مهما حققت من ألقاب، فإذا لم ترفع كأس العالم فهناك نقص كبير. ليونيل ميسي أنهى الجدل الكبير. وتوّج نفسه نجماً مطلقاً لكرة القدم لسنوات طويلة في المستقبل، إذا لم نقل للماضي أيضاً.

«نيو بويتس أيريس»

كان من الظلم أن لا تحرز الأرجنتين لقب كأس العالم 2022 في قطر. فهذا المونديال كان بجزء كبير منه مونديال الأرجنتين. وكانت جماهير منتخب «التانغو» نجمة المدرجات والشوارع والساحات في الدوحة. صبغ الأرجنتينيون قطر العاصمة القطرية باللونين الأزرق والأبيض. تحوّلت الدوحة وتحديداً منذ صباح يوم أول من أمس إلى فرع جديد لبيونس أيريس. أنشأ الأرجنتينيون «نيو بوينس أيريس».

لم تنم القرية الأرجنتينية ليلة أول من أمس. ليس هناك تسمية حقيقية لقرى مشجعي المنتخبات، لكنه مصطلح أطلق على المنطقة التي أقام فيها معظم الجمهور الأرجنتيني خلال المونديال العربي. هذا اللقب هو نتيجة للأجواء المجنونة التي كانت تعم قبل وبعد مباريات المنتخب الأرجنتيني.

ويوم أمس لم يكن سهلاً وصف الأجواء في ملعب لوسيل قبل وخلال وبعد المباراة. جمهور أرجنتيني مجنون ومتحمس... «جائع» للقب. لم يهدأ طوال دقائق المباراة الـ120.

«أكل الجو» من الجمهور الفرنسي الذي صُدم بأداء فريقه في الشوط الأول، والنتيجة التي انتهى عليها هذا الشوط مع تقدم الأرجنتينيين بهدف ميسي من ركلة جزاء، والهدف الثاني الذي أحرزه أنخل دي ماريا. قد يكون مفهوماً أن يتعاطف أي سائح أو مشجع مع الأرجنتين خلال المباراة، في حال كان أرجنتينياً أو لاتينياً أو محباً لمنتخب الأرجنتين. لكن السؤال لماذا يتعاطف أي شخص تواجد في قطر أمس لمتابعة النهائي، مع هذا المنتخب، إذا لم يكن مشجعاً لمنتخب التانغو؟

الجواب بكل بساطة هو الجمهور الأرجنتيني. هذا الجمهور الذي ملأ شوارع الدوحة منذ ساعات الصباح الباكر. الأغاني الأرجنتينية لم تغب طوال النهار، في الشوارع، في الساحات، في المترو، في الطريق إلى الملعب سيراً على الأقدام... الأرجنتينيون حاضرون.

> **تحولت الدوحة يوم أمس إلى بوينس ايريس جديدة بفعل الجمهور الارجنتيني الكبير**

رقصت الدوحة أمس التانغو طويلاً على إيقاع الجمهور الرائع. احتفلت باختتام المونديال الأنجح في التاريخ برأي كثيرين. لم يكن ممكناً للقطريين أن يحتفلوا بعيدهم الوطني أمس بأفضل من اختتام المونديال الرائع الذي استضافته قطر. ولم يكن أفضل لمونديال قطر من أن يكون بطله منتخب الأرجنتين ونجمها ميسي.

انتهت المباراة الرابعة والستين واصبحت الأرجنتين بطلة لكأس العالم للمرة الثالثة، حارمة فرنسا من تحقيق إنجاز الاحتفاظ باللقب للمرة الأولى منذ العام 1962 حين حققت البرازيل ذلك.

غضة فرنسية

يحق للفرنسيين أن يحزنوا لعدم إحراز اللقب والمحافظة عليه. فمنتخب «الديوك» كان من أفضل المنتخبات في المونديال. وليس مبالغة القول إنه المنتخب الأكثر ثباتاً على صعيد المستوى.

ولعل الغضة الفرنسية جاءت أكبر بعد أن نجح الزرق في تعديل النتيجة عبر «انتفاضة» خاطفة في ظرف دقيقة واحدة خلال الشوط الثاني، عبر نجم فرنسا الأوحد كيليان مبابي الذي سجّل الهدف الأول من ركلة جزاء في الدقيقة 80 والثاني بعد دقيقة واحدة.

هدرت مدرجات الفرنسيين بهتاف أغنية «Allez les Blaues» لتحفيز اللاعبين.

استفاق الفرنسيون مرة أخرى في الوقت الإضافي وأيضاً عن طريق مبابي الذي عادل النتيجة بعد تقدم الأرجنتين بفضل هدف ميسي. جنون مطلق في الدقائق الأخيرة من الشوط الإضافي الثاني انتهى بالذهاب إلى ركلات الترجيح التي ابتسمت للأرجنتينيين.

فشل الفرنسيون في الأمتار الأخيرة، وقد تكون لذلك أسباب عدة. ومن الممكن أن يكون أحد هذه الأسباب لا يتعلّق بالفرنسيين بل بقوة عليا أرادت أن يفوز الأرجنتينيون باللقب، وأرادت أن يحمل ميسي الكأس الذهبية. فكان ما كان، وأصبحت الأرجنتين بطلة العالم لأربع سنوات مقبلة، لتُنعم الأفراح في بوينس أيريس وغيرها الكثير من مدن العالم.

فاز انزو فيرنانديز بجائزة افضل لاعب شاب

حقق مبابيه جائزة الهداف برصيد 8 اهداف

أرقام كأس العالم

عدد المباريات
64
عدد الاهداف
172
معدّل الاهداف
2.69 في المباراة
عدد الهدافين
117
افضل هدّاف
كيليان مبابي (فرنسا)
8
افضل صانع اهداف
ليونيل ميسي
هاري كاين
برونو فيرنانديس
انطوان غريزمان
3
الاشباك النظيفة
38

قضي الأمر: إنه الأفضل في التاريخ

الارجنتين بطلة للعالم، وميسي الافضل في التاريخ. هي المعادلة النهائية التي ارساها اجمل مونديال. في ختام بدا وكأنه فيلمٌ سينمائي اراد مخرجه ان تكون نهايته رومانسية حيث ينتصر البطل ويعيش شعبه بسعادة

شربل كريم

البطل هو ليونيل ميسي، والبطولة للأرجنتين في سيناريو لمسلسلٍ طويل بدأ منذ سنواتٍ عدة ووصل إلى حلقته الأخيرة في كأس العالم 2022، حيث وقف الجمهورُ منتظراً نهاية درامية مبكية أو نهاية سعيدة تُخلّدها الذاكرة إلى الأبد، وهو ما حصل.

قبل أقل من شهر من الزمن عاشت الأرجنتين حالة صدمة مع سقوط منتخبها أمام السعودية في بداية مشوارها المونديالي، ما دفع الكل إلى التشكيك بقدرات «الألبيسيليستي»، وبدأ الحديث عن خيبة جديدة لنجمه الأول وقائده ميسي، وعن نهاية حزينة لقصة تألق تاريخية ستكون ناقصة في نهاية المطاف.

لكن الكل نسي أمراً واحداً وهو أن القرار ليس عند أي منتخبٍ منافس أو عند أي محلل بل عند «أسطورة» حيّة وعند مجموعة من المؤمنين به، والذين يلعبون من أجله، ويريدون أن يشهدوا كغيرهم من متابعي الكرة حول العالم على نهاية جميلة للقصة التي ما انفكت تقلب صفحات ذهبية ممزوجة باللوحات الكروية الرائعة.

الافضل منذ زمن

هذه القصة لم تبدأ اليوم، إذ نسي كثيرون ما فعله ميسي للأرجنتين، وركزوا على أمرٍ واحد لإدانته بالنقص فقالوا عليه أن يفوز بكأس العالم ليثبت أنه الأفضل في التاريخ.

فات هؤلاء أن ميسي فاز بكل شيء تحت راية بلاده، وكأنه بدأ في كتابة قصته الجميلة صفحةً وراء أخرى ليصل إلى الصفحة الأخيرة ويختمها بلمسته الذهبية ويبكي الجميع فرحاً.

العودة إلى عام 2005 تكشف بأن ما حصل كان قدراً. ميسي يتوّج بلقب كأس العالم للشباب، ويتوّج بلقب أفضل لاعب وأفضل هداف، ويسجّل في النهائي أمام نيجيريا من ركلتي جزاء، ويهدي الأرجنتين لقبها الخامس. بعدها بعامين كان اللقب السادس القياسي، وأحد أبطاله الأساسيين كان أنخيل دي ماريا صاحب الأهداف الثلاثة، والذي كان في نهائي مونديال قطر أفضل اللاعبين الأرجنتينيين خلال تواجده على أرض الملعب.

ميسي ودي ماريا ذهبا بعدها إلى دورة الألعاب الأولمبية في بكين عام 2008 فأحرزوا الميدالية الذهبية بهدفٍ سجله الأخير في مرمى نيجيريا، ومن ثم فعلها مجدداً العام الماضي بتسجيله هدف الفوز في نهائي كوبا أميركا أمام البرازيل.

المفارقة أيضاً أنهما وُلدا في روساريو وترافقا سوياً في مسيرةٍ دولية طويلة، وانتظرا حتى ظهور مجموعة مقاتلين عدائين إلى جانبهم في المنتخب، أمثال رودريغو دي بول، إنزو فرنانديز، كريستيان روميرو، ليساندرو مارتينيز، لياندرو باريديس، خوليان الفاريز وأليكس ماكاليستر وغيرهم، انتظروهما ليقاتلوا معهما وليكتبوا السيناريو الأخير لقصةٍ أراد الكل أن يكون ميسي بطلها الأوحد.

هم لعبوا لأجله، كما قال حارس المرمى الرائع إيميليانو مارتينيز. أرادوا أن يهدوه ما يستحق، وأرادوا أن يشكروه باسم كل محبي اللعبة على ما صنعه من أفراح طوال سنوات. كما أرادوا أن يحققوا أمنيات وتوقعات الراحل الكبير دييغو أرماندو مارادونا، وأرادوا أن يترجموا تلك الأغنية الشهيرة التي انتجها هتاف الشعب القائل: ميسي سيجلب لنا الكأس.

الكأس للشعب

ذاك الشعب الذي يقارب الـ 45 مليون نسمة احتاج إلى هذه الكأس بلا شك، فهو يرزح منذ سنواتٍ طويلة تحت أزمةٍ اقتصادية مرعبة، أوصلت 36,5% من شعبه إلى الفقر وسط توقعات تشير بأن نسبة التضخم ستصل إلى 90% مع نهاية السنة الحالية.

شعبٌ يعيش قهراً وينتظر فرحاً، فجاءه منقذٌ ليحقق «النبوءة» التي طفت في المرة الأولى التي ظهر فيها بالقميص الرقم 10 للمنتخب الأرجنتيني حيث قيل: لقد وجدنا هذه المرّة فعلاً خليفة مارادونا.

الواقع أن أحداً لم يكن بمقدوره أن يكون خليفة «الولد الذهبي» سوى ميسي نفسه. لكن الأخير تخطى قدوته بأشواط، وبدا أقوى ذهنياً وأقوى فنياً وأقوى في رغبته الجامحة لتحقيق ما سعى إليه طوال مشواره الذهبي. «ليو» في سن الـ35 لعب على أعلى مستوى وامتلك روحاً قيادية وبدا كأنه لم يخسر شيئاً من موهبته الفذة التي ميّزته عن كل من لمس الكرة عبر التاريخ.

بالفعل لن يجرؤ أحد بعد اليوم على مقارنة ميسي بأي لاعبٍ آخر، إذ إن الرجل خرج كأفضل لاعبٍ في المونديال، وهو أيضاً كان شريكاً في صدارة الهدافين، وفي المركز الأول لأفضل الممررين الحاسمين.

هو لا يستسلم. يهدر ركلة جزاء ويسجّل غيرها الكثير، وذهنيته هذه هي التي جعلته يبقى في هذه السن بنفس المستوى الذي بدا عليه قبل 10 أعوام، وذلك بعكس نجوم آخرين، على رأسهم طبعاً البرتغالي كريستيانو رونالدو، الذي قيل إنه سيلعب لسن الـ50 بسبب قدراته الجسمانية، لكن الفارق هنا أن الأخير سقط في الامتحان النفسي، فقضى عليه ضعفه البسيكولوجي وجعل نهايته مثيرة للشفقة.

رونالدو خرج باكياً، ومثله نيمار، ولوكا مودريتش، ولويس سواريز، والسبب أن كرة القدم أرادت أن تكون عادلة لمرةٍ نادرة، فتوّجت البطل غير المتوّج، والنجم الذين لن تكون اللعبة من دونه نفس الشيء، والذي ستكون كأس العالم من بعده أعلى قيمة لأنه بكل بساطة لمس ذهبها فشعّ أكثر.

فلسطين

الأقصى ساحةٌ أولى للمواجهة: «دولة المستوطِنين» تتغوّل

بالتوازي مع تصاعُد جرائم المستوطِنين في الضفة الغربية المحتلّة، والتي تنبئ تجلّياتها الأخيرة بأن عدوانية هؤلاء تتّجه نحو التحوّل إلى إرهاب مطلق وأكثر اتّساعاً وبعيد من أيّ قيود، مستفيدةً من أجواء الدعم والحماية التي توفّرها لها حكومة بنيامين نتنياهو المتبدة، تَسنّ الجماعات المتطرّفة، هي الأخرى، وبالتظلّل تحت الغطاء نفسه، استانها التصعيد انتهاكاتها في المسجد الأقصى، وهو ما يأتي بالفعل منذ يوم أمس. وتنذر هذه التطوّرات بأن الحرم القدسي سيكون في الفترة المقبلة في بؤرة التوتّر، خصوصاً مع إعلان مجموعات المقاومة في الضفة النفير العام دفاعاً عن المسجد

رام الله - **أحمد العبد**

تتّجه «دولة المستوطنين» في الضفة الغربية المحتلّة، إلى إرساء قواعدها على نحو أكثر وضوحاً وعدوانية خلال الفترة القليلة المقبلة، وفق ما أظهرتْه مؤشّرات عدة، آخرها ارتكاب مستوطن جريمة دهس متعمّدة مساء السبت قرب زعترة، استشهد على إثرها الشابّان محمد ومهند مطير. وفي تفاصيل الجريمة، أقدم مستوطِن على دهس الشقيقَين بشكل متعمّد، بعد أن توقّفا برفقة أشقّائهما الثلاثة لإصلاح سيّارتهم بجوار الطريق أثناء عودتهم من نابلس. وبينما أوقف الشبّان الثلاثة سيّارتهم في المساحة المخصّصة على جانب الشارع، واتّخذوا كلّ إجراءات السلامة المتّبَعة لذلك، فقد أكد شقيق الشهيدَين أن المستوطِن الذي نفّذ الجريمة كان يسير وسط الشارع، والرؤية واضحة أمامه، والشبّان في مكان مكشوف له، لا سيما وأن هناك عاكسات كانوا وضعوه بقربهم، وضوء سيّارتهم مشتعل أيضاً، فضلاً عن أنهم ومركبتهم كانوا بعيدين من مسار حركة السيارات المسافرة على الطريق. وقال: «قبل نحو 20 متراً منا، انحرف المستوطِن بسيارته باتّجاهنا، وصدمنا. لقد كان ينوي أن يقتلنا نحن الخمسة جميعاً، ولكن أنا وإخوتي من إخوتي تمكّنا حين شاهدناه ينحرف نحونا من الهرب إلى الجبل، في حين لم يستطع مهند ومحمد ذلك، لأنهما كانا يضعان عجلة السيارة في الصندوق، ما أدى إلى استشهادهما، ونجونا نحن الثلاثة».

وليست هذه الجريمة الأولى من نوعها التي يرتكبها المستوطِنون في الضفة، لكنها قد تكون تجلّياً شديد الوضوح للنهج الدموي الذي سيسير عليه المستوطِنون في الفترة المقبلة، بخاصة مع توافر أجواء التحريض والتأييد لهم من حكومة إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتيرتش، في ظروف قد تكون مشابهة لما رافق جرائم العصابات الصهيونية التي سبقت احتلال فلسطين عام 1948. ويبدو أن إرهاب المستوطِنين الذي كان دوماً جزءًا من سياسة حكومة الاحتلال، عبر رعايتها إياه ضمن أدواتها للسيطرة على الأرض وطرد الفلسطينيين، قد يتعاظم في الفترة المقبلة، ليصبح إرهاباً مطلقاً وأكثر اتّساعاً ومن دون أي قيود، كاحد أدوات ترسيخ «دولتهم» في الضفة، بالتوازي مع ضمّ الأراضي، وتشريع البؤر الاستيطانية، والعربدة على الشوارع والطرق بين المدن الفلسطينية، لتتحوّل هذه الأخيرة إلى «كانتونات» معزولة، يخشى سكّانها التنقّل إلى جانب ذلك، وعلى ضوء محاولات فرض السيادة والتوسّع على حساب الفلسطينيين، لا يخفي المستوطِنون اعتقادهم بأن الفترة الحالية قد تكون الذهبية لتنفيذ مخطّطاتهم في المسجد الأقصى، والتقدّم خطوة إضافية نحو السيطرة عليه، وهو ما اتّضح في اليوم الأول لما يُعرف بـ«عيد الحانوكاه»، حيث سُجّلت اقتحامات واسعة بحماية من الشرطة، ستستمرّ لمدّة 8 أيام. وسيُجري خلالها المستوطِنون جولات استفزازية في باحات المسجد، كما سيؤدّون طقوساً تلمودية في المنطقة الشرقية منه وعند أبوابه الخارجية، وسط تضييق وملاحقات للمرابطين والمرابطات. ومن المتوقّع أن يشهد الأقصى مزيداً من الانتهاكات الإسرائيلية خلال فترة العيد اليهودي، التي تمتدّ حتى الـ26 من الجاري، في ظلّ حكومة الاحتلال المتطرّفة، والتي لا تخفي نيّتها تهويد الحرم القدسي، وفرض التقسيم الزماني والمكاني عليه. ولعلّ ما يدلّ على تلك النوايا شديدة الخطورة، سماح شرطة العدو بانتزاع بافطة معلّقة في البلدة القديمة في القدس المحتلة كانت تفرض قيوداً على صلاة المستوطنين في المسجد، ووضع أخرى مكانها تحثّهم على ذلك.

أيضاً، تتطلّع «جماعات الهيكل» إلى إضاءة شمعدان «الحانوكا» داخل الأقصى، وهي تسعى منذ عام 2017 إلى تطوير عدوانها خلال «عيد الأنوار»، ليتحوّل إلى ساحة الإمام الغزالي أمام باب الأسباط مباشرة، بحيث تشعل الشمعدان بمحاذاة الباب تماماً، مطالبةً بإدخال طقوس إشعاله إلى المسجد. ونصبت الحاخامية الرسمية، بالتعاون مع ما يُسمّى «صندوق تراث الحائط الغربي»، وبلدية الاحتلال في القدس المحتلة، شمعدان الاحتفال المركزي في ساحة البراق غرب الأقصى، وأعلنت أن إشعال الشمعدان سيتمّ كل يوم في تمام الساعة 4:30 مساءً. ويأتي ذلك فيما يتواصل التحريض غير المسبوق على المسجد الأقصى وعلى المقدسيين، من قِبل جماعات الهيكل والمؤسّسات الاستيطانية، في ظلّ دعم رسمي تتلقّاه من حكومات الاحتلال.

> **تدرك المؤسسة الأمنية أن ما يقوم به المستوطنون سيؤدي إلى انفجار شامل في الأوضاع الأمنية**

وهو دعمٌ سيسجّل دفعة قوية مع الحكومة المقبلة من قِبل بن غفير، الذي وعد بالعمل على تغيير الوضع القائم حالياً، وشرعنة البؤر الاستيطانية، وتغيير تعليمات فتح إطلاق النار على الفلسطينيين، وتسعى الجماعات المتطرّفة إلى فرْض ظواهر جديدة في الأقصى، تكرّس القداسة والسيادة اليهودية على المكان، في خطوة تسبق بناء «الهيكل» المزعوم. وهي محاولات تحظى بدعم سياسي؛ إذ تعهّد بن غفير بالمساواة بين المسلمين واليهود في الأقصى، مدعوماً في ذلك بـ29 نائباً ينتمون إلى ما تسمّى «كتلة المعبد» المتطرّفة، التي أعلنت دعمها تغيير هوية المسجد أو شاركت مباشرة في اقتحامه. وبهذا، باتت الكتلة المذكورة مسيطرةً على 24 في المئة من مقاعد «الكنيست»، وهو أعلى رقم تصله في تاريخ الكيان، بعد أن كانت 25 عضواً بعد إعلان نتائج انتخابات آذار 2021، وهو ما يجعل تهويد الأقصى موضوعاً متصدّراً وأشدّ سخونة من أيّ وقتٍ مضى.

ويحدث هذا على رغم أن المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية تدرك أن ما يقوم به المستوطِنون سيؤدي إلى انفجار شامل في الأوضاع الأمنية، لا أحد يمكنه توقّع تبعاته أو حصر حدوده. فإذا كان اقتحام أرائيل شارون للمسجد الأقصى قد فجّر انتفاضة استمرّت لمدّة 5 سنوات، فإن المخطّطات الصهيونية قد تفجّر حرباً إقليمية أوسع مما هو متوقّع، نظراً إلى مكانة القدس في المعادلات التي أرساها وحدّدها «محور المقاومة»، وتحديداً الأمين العام لـ«حزب الله»، السيد حسن نصر الله، وهي معادلات لن تسمح بتغيير الوضع القائم في القدس. وقبل الوصول إلى ذلك المشهد، فإن المقاومة على الأرض تتأهّب للردّ على الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى، إذ دعت مجموعة «عرين الأسود»، التي تبنّت عملية إطلاق النار على مستوطِن الجمعة كان نجا من موت محقّق، إلى النفير العام دفاعاً عن المسجد، وقالت في بيان لها «إن بن غفير وعصابته الإجرامية قرّروا أن يقتحموا مسجدنا وقِبلتنا الأولى يوم غد ولمدّة ثمانية أيام، فلْنجعلها جميعاً مقاومة وشعباً أياماً لله وأياماً من نار على الاحتلال ومستوطنيه». وأضافت: «ندعو أهلنا في الداخل المحتل والقدس الشريف وكلّ من يستطيع أن يصل غداً إلى القدس إلى أن يجعلها قبلته ووِجهته، وندعو أهلنا في الضفة الغربية والقطاع إلى صبّ جام غضبهم على الاحتلال، ونقول للمستوطنين جيشكم يكذب عليكم، لا تخرجوا من بيوتكم، فنحن نتجوّل في كلّ شارع بحثاً عنكم (...) فقد قال لكم العرين انتهى، وها نحن اليوم نوجّه لكم الضربة تلو الأخرى (...)» فهناك المئات من المقاومين وغيرهم وغيرهم ينتظر، وهذا الميدان فيصل بيننا وبينكم، وسنرى مَن سيحاصر مَن».

وبأتي ذلك بينما تستمرّ المقاومة في الضفة في مشاغلة العدو، لتُسجّل عملياتها في الـ24 ساعة الماضية 30، من بينها 3 عمليات إطلاق نار، وعمليتا إلقاء عبوات ناسفة، فضلاً عن اشتباكات مسلّحة دائمة خلال تصدّي المقاومين لاقتحامات جيش الاحتلال. أمّا المقاومة في قطاع غزة فليست بعيدة عمّا يجري في الضفة، وهي تدْخل العام المقبل باستحقاقات كبيرة، على رأسها ملفّا الأسرى والمسجد الأقصى، قد تضعها في مواجهة شرسة مع العدو.

بيدوات إرهاب المستوطنين قد يتعاظم ليصبح إرهاباً مطلقاً وأكثر اتساعاً ومن دون أي قيود (أ ف ب)

اليمن

أبو ظبي تعزّز حضورها: هيكلة الميليشيات تحت مظلّة «الدفاع»

أحمد الحسني

حتى قبل توقيع الاتفاق الأمني والعسكري بين أبو ظبي وحكومة معين عبد الملك، ممثّلة بوزير دفاعها، محسن الداعري، الأسبوع الماضي، كانت البلاد تبدو متاحة أمنياً وعسكرياً لإمارات لتفعل ما تشاء، ومن دون إذن من أحد، بخلاف السعودية التي بُدت كأنها تتّكئ، خلال سنوات الحرب الثماني الماضية، على الحكومة الموالية لها لتمرير مشاريعها العسكرية والأمنية. غير أن التحوّلات التي شهدتها المحافظات الواقعة تحت سيطرة كلّ من السعودية والإمارات جعلت الأخيرة تتصرّف كأنها صاحبة القرار، بعد تهميش نفوذ الرياض إلّا في بعض المناطق القليلة في المحافظات الشرقية، الأمر الذي حدا بأبو ظبي إلى تغيير طريقة تعاملها، فصارت تتعامل مع الحكومة مباشرة بدلاً من تقويضها والركون إلى الكيانات الموازية الأخرى المناوئة لها، سواء «المجلس الانتقالي»، أو «المقاومة الوطنية» التي يقودها طارق صالح، أو قوات «الوية العمالقة» السلفية.

من هنا، جاءت الحاجة إلى ضرورة توقيع اتفاق أمني وعسكري، وإنْ شكلي، لأن الواقع الميداني يبدو أهمّ من المواقع الاستراتيجية من سواحل وموانئ وجزر واقعة تحت سيطرة الإمارات. وخلال الأشهر القليلة الماضية، أنشأت أبو ظبي مطاراً في المخا، وطوّرت ميناء قشن في المهرة، فضلاً عن استحداثها مناطق أشبه بالقالبم منفصلة بعضها عن بعض. وهي تسعى مثلاً، في محافظتَي تعز ولحج، إلى عزْل مديريّات الساحل عن الجبل، على أن يُدار هذا الإقليم من قِبَل طارق صالح. وتبدو أبو ظبي مضطرّة إلى الاتفاقية، وخصوصاً أنها تضمن لها استكمال مخطّط السيطرة على المحافظات الشرقية، وتغلّل الباب، في الوقت ذاته، على الرياض للعودة مجدداً إلى منافستها جنوباً عبر دعم الحكومة. لكن السؤال الذي يُطرح اليوم: ماذا بعد الاتفاق؟ وما مصير «اللجنة العسكرية والأمنية المشتركة» المشكّلة من قِبَل الرياض وأبو ظبي، والمخوّلة توحيد القوات الموالية للدولتَين؟ عملياً، تبدو تحرُّكات وزير الدفاع في كلٍّ من عدن ولحج، بعد توقيع الاتفاق، أشبه ببرنامج جديد للهيكلة تدفع في اتّجاهه الإمارات من طرف واحد، وخصوصاً أن اللقاءات التي عقدتْها اللجنة العسكرية والأمنية كانت جميعها مع قيادة القوات الأمنية والعسكرية الموالية لها، فيما بدت المهمّة الجديدة لأبو ظبي توحيد جميع تلك الميليشيات تحت مظلّة وزارة الدفاع. أمّا عن تلك التي في حضرموت والمهرة ومأرب وتعز، فبدلاً من ضمّها وهيكلتها، تبدو المواجهة عسكريّاً معها مسألة وقت، ولكن هذه المرّة تحت راية وزارة الدفاع.

> **تبدو أبو ظبي مضطرّة إلى الاتفاق لأنه يضمن لها استكمال مخطّط السيطرة على المحافظات الشرقية**

ومثّلت هذه الخطوة نزعاً لفتيل الأزمة التي تصاعدت بين «المجلس الرئاسي» من جهة، و«المجلس الانتقالي» من جهة أخرى، وخصوصاً أن اختيار الداعري كعرّاب لهذه المهمّة يطمئن «الانتقالي» المتوجّس من تمدُّد قوات طارق صالح جنوباً. وفي الوقت نفسه، فإن اختيار الداعري يُطمئن القوى المناهضة لـ«الانتقالي» ومشروع الانفصال، على اعتبار أنه لا ينتمي إلى هذا المشروع.

وهناك أسئلة أخرى تُطرح عن مدى صمود هذا الاتفاق أمام استحقاقاته على الأرض، وخصوصاً أنه لم يحدّد مَن المستهدف، فيما وضع مهمّة «مكافحة الإرهاب» في متن نص الاتفاق، ما يكشف أن المهمّة هي التعاون لتدمير ما تبقى لحزب «الإصلاح» من قوّة في حضرموت والمهرة ومأرب وتعز، وهو ما يهدّد مستقبل الاتفاق ونجاحه، ليس فقط لأن الرياض لم تباركه، فضلاً عن رفضها غير المعلن له، بحسب تلميحات بعض الإعلاميين السعوديين المقرّبين من أصحاب القرار، ولكن أيضاً لأن القوى اليمنية ترفضه، سواء حكومة صنعاء أو القوات التابعة لـ«الإصلاح». وينطلق الموقف المشترك الرافض للاتفاق من كونه غير قانوني، لأن مجلس النواب هو وحده المخوّل البتّ بنوع كهذا من الاتفاقات.

المقابلة

اجرتها: **لينا كنوش**

ارتبط اسم جيرار آرو، الدبلوماسي الفرنسي السابق، بـ«الاستدارة الكبرى» التي قام بها الرئيس الفرنسي الأسبق، جاك شيراك، في السياسة الشرق أوسطية لبلاده، عندما قرّر التطابق مع اجندة الولايات المتحدة في لبنان وسوريا. اتّهم آرو، الذي صُنّف على انه قطب المحافظين الجدد في الخارجية الفرنسية، بالمساهمة في إقناع شيراك بالتخلّي عن «الحنين الماضوي إلى العظمة»، الذي كان أحد مرتكزات السياسة الديغولية، واعتماد مقاربة أكثر واقعية تعي محدودية قدرات باريس وأولويّة حفاظها على تحالف استراتيجي وثيق مع واشنطن. غير أن المواقف والتحليلات التي عبّر عنها الزّجل، الذي كان سفيراً لفرنسا لدى الولايات المتحدة، وممثّلاً دائماً لها لدى الامم المتحدة، خلال السنوات الماضية، تضمّنت تحذيراً للاوروبيين من الانسياق خلف واشنطن في مجابهتها مع بكين، لتعارضه مع مصالحهم وممّا يراه انحداراً لأوروبا، لا لأميركا، في عالم يشهد تعديلاً للتوازنات يخشى أن يأتي على حسابها

المهمّ اليوم هو معرفة كيفية إنهاء الحرب في أوكرانيا (من الويب)

جيرار آرو

مهندس التقارب الفرنسي مع واشنطن

- **أضحينا في عالم متعدّد الأقطاب... فهل يعي الأميركيون ذلك؟**
- **الصين ليست عدوّاً لأوروبا**

■ سيد آرو، كنتم من أشدّ المتحمّسين للحفاظ على التحالف العابر للاطلسي، لكنكم وجّهتم، خلال السنوات الأخيرة، سلسلة انتقادات إلى السياسة الأميركية، ولغياب استراتيجية أوروبية مستقلّة. وفي ما يخصّ المواجهة مع الصين، أعلنتم، خلال محاضرة في «معهد كوينسيبان»، أن مصلحة واشنطن تقتضي احتواء هذا البلد، لكن قد لا تكون هناك مصلحة لأوروبا في ذلك. هل تستطيعون أن تقدّموا لنا المزيد من التوضيحات حول هذا الموضوع؟

- بدايةً، لا بدّ من التأكيد أننا أقرب إلى الولايات المتحدة من الصين، على مستوى القيم والمصالح. ولا شكّ في أن صعود الصين كقوّة عظمى يُطرح جملة تحدّيات مرتبطة بتداعيات ذلك على توازنات العالم. الاتحاد الأوروبي أعلن أن الصين «خصم نظامي» بالنسبة إليه، وليست عدوّاً أو تهديداً. إذا نظرنا إلى الأمر من الزاوية الاقتصادية مثلاً، سنجد أن بكين شريك ومنافس في الآن نفسه. ولكن، ونظراً إلى حجمها ووزنها، ومحاولاتها تصدير قيمها السلطوية، فهي خصم نظامي بالفعل. غير أننا لا نستطيع مقارنتها بالاتحاد السوفياتي. لا توجد دبابات صينية على مسافة 500 كيلومتر من باريس. من المنطقي أن تحاول الولايات المتحدة اقتيادنا خلفها في معركتها الاستراتيجية مع الصين، والتحدّي بالنسبة إلينا كأوروبيين، هو عدم الانجرار إلى هذا الاستقطاب. هذه لعبة دقيقة، لكن لدينا حلفاء، كما في آسيا مثلاً، حيث تخشى العديد من الدول صعود الصين، لكنها لا ترغب في الانضمام إلى أيٍّ من المعسكرين الصيني أو الأميركي. فدولٌ كإندونيسيا وتايلاند والفيليبين، والتي لديها علاقات اقتصادية أقوى مع الصين من تلك التي تجمعها بالولايات المتحدة، لا تريد أن يُشيّد جدار في قلب آسيا شبيه بالجدار الحديدي الذي شُيّد في أوروبا خلال الحرب الباردة. علينا التعامل مع الصين من دون مثالية مفرطة. نحن نعلم أنها لا تحترم قواعد «منظّمة التجارة العالمية» في الميدان التجاري. علينا أيضاً توخّي الحذر عندما تسعى إلى شراء شركات ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى أوروبا. غير أن الخصومة النظامية لا تعني وجود تهديد عسكري، وهي بالتالي لا تتناقض مع إمكانية تطوير شراكات في مجالات متعدّدة. هذا يعني أنّنا لسنا مجبرين على الانضمام إلى «ناتو» أسيوي موجّه ضدّها.

■ هل تعتقدون أنه كان يمكن تجنُّب الحرب في أوكرانيا، وهل تَرَون أن أوروبا قادرة على القيام بدور إيجابي لوقْفها؟

- تحديد المسؤولين عن اندلاع هذه الحرب هو شأن المؤرّخين. لا نزال إلى اليوم نتناقش حول تحديد المسؤول الفعلي عن انفجار الحرب العالمية الأولى. بعد هذه الحرب، وخلال حوار حول هوية المسؤول عنها، قال جورج كليمنصو، رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك، ردّاً على رأي مدافع عن المانيا، قائلاً إن المبادر إلى الهجوم لم يكن بلجيكا بل المانيا. لم تهاجم أوكرانيا روسيا. لكن مثل هذه الحوارات هي شأن المؤرّخين. المهمّ اليوم هو معرفة كيفية إنهاء الحرب والتوصّل إلى حلّ يضمن استقلال أوكرانيا. الواضح الآن هو عدم توفّر إرادة للتفاوض لدى فريقَي النزاع. الأوكرانيون يعتقدون أنهم سينتصرون بعد نجاحاتهم الأخيرة، والروس يريدون استعادة المواقع التي خسروها، ما يعني أن الحرب ستستمر لأشهر طويلة. سنرى، مع حلول الربيع، إذا ما كان إنهاك الطرفَين أو انتصار أحدهما سيفرض خيار التفاوض. لقد نسي الأوروبيون أن حالات الحرب تُحسَم في ساحة المعركة. الأميركيون، حلفاء أوكرانيا، باتوا يدافعون عن مقاربة واقعية. أظنّ أن إدارة (الرئيس الأميركي جو) بايدن لم تكن تتمنّى مثل هذه الحرب، لأنها تمنعها من التفرّغ لأولويّتها الاستراتيجية، وهي الصين. روسيا ليست مهمّة من وجهة نظرها، وهذا ما يفسّر بدايةً استدارتها نحو آسيا قبل الحرب، وابتعادها التدريجي عن أوروبا. اندلاع الحرب أجبرها على العودة إليها. لاحظوا أيضاً أن هذه الإدارة لا تقدّم لأوكرانيا جميع الأسلحة التي تطلبها، كالمقاتلات أو الصواريخ البعيدة المدى. رئيس هيئة الأركان الأميركية (مارك ميلي) قال أخيراً إن أوكرانيا لن تستطيع استعادة جميع أراضيها، كما أكد (وزير الخارجية) أنتوني بلينكن أن واشنطن ستدعمها حتى تتمكّن من السيطرة على الأراضي التي تمّ احتلالها بعد 24 شباط، ما يعني أن هذا الدعم قد يتوقّف إذا ما قرّرت كييف محاولة استعادة الدونباس أو القرم. الإدارة الأميركية واقعية، على عكس الأوروبيين المنقسمين. فهناك بلدان، كبولندا أو دول البلطيق، المدعومة من بريطانيا، تريد،

> **الحرب في أوكرانيا طويلة ولا مفاوضات في الأفق**

لأسباب تاريخية وجغرافية، خوْض المعركة حتى النهاية. وهناك أيضاً دول كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال تؤيّد وقْف الحرب بأسرع وقت. أعتقد، للأسف، أنها ستستمرّ لمدّة طويلة، وأنها قد تتحوّل إلى نزاع منخفض التوتّر، لأنّني لا أرى إمكانية للتفاوض حالياً.

■ تميّزتم في الماضي عن الموقف السائد في فرنسا، والمناهض للحرب على العراق في عام 2003، لكنكم، في الآونة الأخيرة، أبديتم تقييماً سلبياً جداً لها ولمُغايليها على الشرق الأوسط. ماذا نجم عن هذه المغاعيل بالنسبة إلى الموقع الدولي لواشنطن؟

- كنت دائماً من الرافضين للحرب على العراق لأنني اعتبرتها غبية وإجرامية، وذكرت ذلك في مذكّراتي. بنظري، هي نتاج لجنون أميركي على المستويات الجيوسياسية والسياسية والقانونية. لكنني، من جهة أخرى، لست مقتنعاً بالخطاب حول انحدار الولايات المتحدة بسبب تورُّطها في الشرق الأوسط. كل عشر سنوات، يجري الحديث عن انحدار أميركي، لكنّ الوقائع مخالفة لمثل هذا الاستنتاج. أوروبا تنحدر، ولأسباب ديمغرافية أساساً، لا الولايات المتحدة. ما نشهده هو تعديل في التوازنات بين القوى الدولية يتمّ بالإجمال لغير صالح الغربية منها. لم تنحدر أميركا، لكن قوى أخرى تنامى دورها، كالصين مثلاً، وهذا ما يفضي إلى التعديل الذي ذكرت. ونحن نرى اليوم حيوية في المجتمع والاقتصاد الأميركيَّين، بينما تَظهر على الصين بعض علامات الضعف. لكن من الواضح أننا في حقبة نهاية سيطرة الغرب، الذي لم يَعُد قادراً على فرْض شروطه، وقد تجلّى ذلك خلال الحرب الأوكرانية. فحتى ولو لم توافق بقيّة دول العالم على الغزو الروسي، فهي تنظر إلى هذه الحرب على أنها تعني الغربيين، ولا تريد التدخّل في مجرياتها. لقد أضحينا في عالم متعدّد الأقطاب، لكنني لست متأكداً أن الأميركيين يَعون ذلك. المشكلة هي أن الحرب في أوكرانيا أعادت إحياء تحالف غربي منغلق على نفسه. منذ سنتَين، صرّح الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) بأن «الناتو» في حالة موت سريري، غير أنه بُعث اليوم، وأصبح أكثر قوّة من السابق، ومن الممكن نسيان فكرة الدفاع الأوروبي المشترك. الأهم بالنسبة إلى جميع الدول الأوروبية، باستثناء فرنسا، هو التحالف مع واشنطن. بدلاً من أن يدرك الغرب الحقائق الدولية الجديدة وينفتح على الآخرين، ويعترف بوجود مصالح متباينة، هو ينطوي على نفسه كقلعة محاصرة. وسيكون للانتخابات الرئاسية الأميركية في عام 2024 تأثير كبير على وجهة التطوّرات.

العالم
العراق

لا تزال «سرقة القرن» تتفاعل في أوساط العراقيين، وإذ ينحو المقرّبون من حكومة محمد شياع السوداني، نحو تحميل رئيس الوزراء السابق، مصطفى الكاظمي، المسؤولية عنها، على اعتبار أن «كل المتورّطين فيها، معيَّنون من قِبَله»، فإن أحد أعضاء «لجنة النزاهة النيابية» المعنيّة مباشرة بالتحقيق في القضيّة، اعتبر أن السرقة نفسها جاءت نتيجة «تسوية سياسية». ذلك أن المتّهم الرئيس فيها، نور زهير، هو شريك الأحزاب الحاكمة، وكان يعطيها أموالاً. وفي المقابل، يقول مصدر مقرّب من جهة مشاركة في الحكومة، إن السوداني وجّه بعدم تسمية قيادات متورطة تابعة لـ«التيار الصدري»، تلافياً لأيّ نزاع جديد مع التيار

مفاعيل «سرقة القرن» مستمرّة: تواطؤ جماعي؟

بغداد - **فقار فاضل**

أحدثت سرقة أموال الأمانات الضريبية في «مصرف الرافدَين» ضجّة كبيرة في العراق، بعدما كشفت شخصيّات سياسية وبرلمانية عراقية، تحدّثت إلى «الأخبار»، تفاصيل مهمّة عن خيوط ترتبط بما سُمّي إعلامياً بـ«سرقة القرن»، التي قالت «لجنة النزاهة النيابية» في تقرير رسمي لها، إن رئيس الوزراء السابق، مصطفى الكاظمي، كانت لديه معلومات عن المبالغ المسروقة في إطارها، والتي استردّت السلطات العراقية جزءاً بسيطاً منها. وخلال الأسبوع الماضي، أعلنت «لجنة تقصي الحقائق» التي شكّلتها «لجنة النزاهة» عن إكمال تقريرها بصيغته النهائية، بعدما استمعت إلى أقوال 33 شخصيّة بشكل منفرد في تشرين الأول الماضي، أبرزها: وزير المالية السابق علي عبد الأمير علاوي، عبر الدائرة التلفزيونية، ورئيس اللجنة المالية السابق والمستشار في حكومة الكاظمي هيثم الجبوري، ووزير النفط والمالية بالوكالة إحسان عبد الجبار، ومدير «مصرف الرافدَين» علي حسين محيسن، ووزيرة المالية الحالية طيف سامي، والرئيس السابق لـ«هيئة النزاهة» القاضي علاء الساعدي، ومدراء ومسؤولون آخرون في ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي.

ويؤكد عضو «لجنة النزاهة النيابية»، هادي السلامي، لـ«الأخبار»، أن «الحلّ الوحيد هو محاسبة جميع الشخصيات والجهات المتنفّذة من دون استثناء»، مبيّناً أن «من الخفايا الحقيقية أن المتّهم نور زهير هو شريك الأحزاب الحاكمة، وكان يعطي أموالاً للأحزاب ويشاركونه فيها»، ومعتبراً أن حادثة السرقة جاءت في الأساس كـ«تسوية سياسية». وفي السياق ذاته، تقول النائبة عن كتلة «صادقون» البرلمانية التابعة لحركة «عصائب أهل الحق»، سهيلة السلطاني، إن «الدلائل ستُظهر، خلال الأيام المقبلة، تورُّط الكاظمي بسرقة أموال الضرائب، وكيف جرت عمليّة اختلاسها بطرق غير قانونية». وتضيف لـ«الأخبار»، أن «كل المتورّطين بالفساد كانوا في حكومة الكاظمي، ولا سيما المتورّطون في سرقة القرن»، موضحة أنه «عند اتباع كل الخيوط، ستجد أن مدبّري هذه السرقة مرتبطون مباشرة بالكاظمي، ومن بينهم مستشاره ومدير المخابرات وجميع الأشخاص الذين عُيّنوا من قِبَله». وتؤكد السلطاني أن «الجهات والتيارات السياسية التي كانت تطالب ببقاء الكاظمي في رئاسة الحكومة، كانت تريد ذلك من أجل بقاء الفساد وإتمام عمليّة السرقة»، مشيرة إلى أنّ «المتّهم بسرقة الأموال، نور زهير، كان تحت حماية الكاظمي شخصياً الذي كان متورّطاً من رأسه حتى أخمص قدميه».

وفي وقت سابق، أشارت «لجنة تقصّي الحقائق»، في تقريرها المنشور على موقعها الرسمي، إلى «تدخّل رئيس الوزراء السابق من خلال اتصالات هاتفية، للضغط والتأثير على مسؤولين في وزارة المالية ومطالبتهم بعدم الرجوع إلى وزير المالية في حينه، علي علاوي، وتجاوزه. والأخير لديه معلومات عن المبالغ المسروقة، ووفق مصدر مقرّب من جهة مشاركة في الحكومة، تحدّث إلى «الأخبار»، فإنّ «فضيحة سرقة أموال الضرائب كان مخطّطاً لها بشكل مدروس الطائرة للهروب من البلد».

وبين آب عام 2021 وأيلول 2022، قامت 5 شركات وهمية بسحب مبالغ ضخمة من حساب أمانات الهيئة العامة للضرائب في «مصرف الرافدَين» قدّرها 2.5 مليار دولار. ومن أبرز الشركات المتورّطة: «القانت» و«مبدعون» المملوكة لرَجل الأعمال نور زهير، والذي تم إلقاء القبض عليه في 24 تشرين الثاني الماضي على أيدي قوّة خاصة في «مطار بغداد الدولي» قبل محاولته الهروب خارج البلاد.

وفي شأن آلية عمل «لجنة تقصي الحقائق»، يَستبعد السياسي العراقي والوزير السابق لدورتَين حكوميتَين، محمد توفيق علاوي، نجاح لجان كهذه، وذلك نتيجة فشل عمل لجان سابقة، شُكّلت في قضايا مهمّة وحسّاسة، قائلاً لـ«الأخبار»، إنه «لم يتأكد لحدّ الآن من نجاح عمل لجنة تقصّي الحقائق من عدمه، لأن عمليّة التقصّي والبحث عن المتورّطين معقّدة وتحتاج إلى دلائل وبراهين كافية». ويدعو علاوي، السوداني إلى ملاحقة المتورّطين بالفساد وسرّاقي أموال الضرائب العامّة، من أجل إنجاح إدارته وإثبات نزاهته في هكذا ملفّات مصيرية. ويتّفق النائبان عباس الجبوري وحسين عرب، على أنّه لا يمكن سرقة مبلغ كبير، إلّا إذا كانت الشخصيات التي قامت بالسرقة تتمتّع بغطاء سياسي، ويطالبان اللجنة بتسمية الشخصيات والجهات المتورّطة بكل حياديّة وشفافية، «حتى لا تتمّ تسوية هكذا سرقة ضخمة خلف الكواليس».

> وجّه السوداني بعدم الكشف عن أسماء القيادات التابعة لـ«التيار الصدري» المتورّطة بـ«سرقة القرن»

وفي ما يتعلّق بإطلاق سراح نور زهير بكفالة، يقول القاضي والخبير القانوني، مصدق عادل، إنها جاءت تطبيقاً للمادتَين 109 و110 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، و«بالتالي فإن قاضي التحقيق، في ظلّ الجواز القانوني الممنوح له، أطلق سراحه بكفالة. لكن الكفالة ليست كما صوّرها الإعلام، أي نتيجة ضمانات شخصية وغيرها، بل إن القاضي وازن بين مصلحتَين، فإمّا أن يستمرّ توقيف المتّهم، وبالنتيجة قد لا يتمّ استرجاع المبلغ المسروق، أو يُطلَق سراحه بكفالة مقابل استرداد ما يتم استرداده من الأموال»، مشيراً إلى أن قاضي التحقيق حافظ على المال العام من خلال استرداده، كما لم يسمح بهروب المتّهم نور أو عدم محاكمته. وفي شأن انتهاء مهلة الـ14 يوماً التي أطلقها السوداني، يقول القاضي مصدق، إن قرار قاضي التحقيق لا يتحدّد بمدّة معيّنة، إذ بإمكانه أن يُطلق سراح المتّهم لأيّ مدّة، وذلك لأن الكفالة متوقّفة على إجراء المحاكمة أو طلب المحكمة للمتّهم. وتواصل الحكومة العراقية بحثها عن بقيّة المتّهمين الذين لهم صلة بعملية السرقة من خلال امتلاكهم شركات وهمية، ضمن الشركات الخمس المذكورة، فيما تتحدّث مصادر خاصّة عن هروب متّهمَيْن إلى أربيل، وثالث إلى إسطنبول.

دقيق من قِبَل شخصيات تابعة لجهات سياسية معروفة، ومن بينها قيادات في التيار الصدري، وعصائب أهل الحق، ومستشارون في مكتب رئيس الوزراء»، رابطاً معاداة «الصدري» وزعيمه، مقتدى الصدر، لوزير المالية السابق خلال فترة إدارته وحتى تقديم استقالته، بممارسة الضغط عليه، لتمرير بعض الصفقات الاستثمارية والمالية المشبوهة. ويؤكد المصدر أنّ رئيس الحكومة، محمد شياع السوداني، وجّه بعدم الكشف عن أسماء قيادات تابعة لـ«الصدري» كانت متورّطة بـ«سرقة القرن»، تلافياً لأيّ نزاع جديد مع التيار. قائلاً إنه «في نهاية الأمر، تواطأت جهات عديدة على سرقة الأموال، منها مسؤولون كبار في الدولة وموظّفو مصارف، وصولاً إلى أمن المطار الذي سمح للمتّهم نور زهير بالوصول إلى

◄ وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب والوزير السابق
جاك (أغوب) جو خادريان
المنتقل إلى رحمته تعالى الخميس 15 كانون الأول 2022.

بسم الله الرحمن الرحيم
"يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنّتي" (صدق الله العظيم)
بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى
ننعى إليكم وفاة فقيدتنا الغالية
المرحومة الحاجة
زكية حسن المولى
زوجة الحاج بدري المولى
أبناؤها: حسين، جاد، موسى ويحيى
ابنتها: إكرام
أشقاؤها: المرحوم شعلان، المرحوم حسين، المرحوم علي، المرحوم محمد.
شقيقاتها: المرحومة فخرية، المرحومة خيرية، ست البنات
ووريت الثرى أمس الأحد الواقع فيه 18 كانون الأول في جبانة بلدتها حربتا
تُقبل التعازي في منزل الفقيدة الكائن في بلدتها حربتا اليوم الإثنين وغداً الثلاثاء وبعد غدٍ الأربعاء.
الآسفون: آل المولى وعموم أهالي بلدة حربتا

(إنّا لله وإنّا إليه راجعون)
انتقلت إلى رحمة الله تعالى المرحومة
تغريد محمد صباح
والدها المرحوم الدكتور محمد سعيد صباح
والدتها المرحومة الحاجّة فاطمة سعيد شاهين
أشقاؤها: الدكتور تنال، الدكتور تحسين، سعيد، والمرحوم علي
شقيقتها: فاضلة
يُصلى على جُثمانها الطاهر اليوم الإثنين الواقع فيه 2022/12/19 عند الساعة الثانية من بعد الظهر، ثم تُوارى الثرى بعد ذلك في جبانة روضة الصالحين في النبطية.
تُقبل التعازي بعد الدفن ويوم غدٍ الثلاثاء في النبطية في منزل والدها المرحوم الدكتور محمد سعيد صباح ويوم الخميس في جمعية التخصّص والتوجيه العلمي في الرملة البيضاء، من الساعة الثانية بعد الظهر وحتى الساعة السادسة مساءً.
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب.

◄ إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت فاطمة محمد علي دهيني لموكلها عبد الرضا فؤاد فرحات شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1854 عربصاليم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن مرتضى رمال لموكله محمد حسن مصطفى وهبي سند تمليك بدل ضائع للقسم 24 من العقار 2805 دوير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب ملحم نجيب الحاج سند تمليك بدل ضائع للقسم 20 من العقار 1932 نول.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب نوح حسين حايك شهادة قيد بدل ضائع للعقار 57 عدشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي نمر مطر لموكلته سليمة محمد حطاب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 715 عين قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد أحمد يونس شهادة قيد بدل ضائع للعقار 319 زوطر الشرقية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مصطفى أحمد ملاح لمورثته روضه محمود نصرالله شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1075 رومين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن يحيى عيسى لموكله مصطفى محمد زريق شهادة قيد بدل ضائع للعقار 917 عدشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب وحيد ملحم عون بوكالته عن حسين ماجد صباح لموكله حيدر ماجد صباح شهادة قيد بدل ضائع للعقار 220 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي موسى مكي المفوض بالتوقيع عن وقف الطائفة الإسلامية الشيعية في قاقعية الجسر المشتري من صديقه نصوحي الجوهري شهادة قيد بدل ضائع للعقار 246 قاقعية الجسر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت دانه محمد شريم بوكالتها عن هنادي اسعد شريم لمورثتها حمده حسن همدر ولمورثتها حفيظة حسن همدر بصفتها الشخصية ولمورثتها فاطمة حسن همدر وكذلك طلبت بوكالتها عن يونس علي شريم لمورثته فوز حسن همدر شهادات قيد بدل ضائع عدد (4) للعقار 1221 حومين الفوقا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن محمد فخري غندور بوكالته عن جهاد يوسف شعبان لموكله علي أحمد نسيب غندور شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 62 و193 نبطية الفوقا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مالك ابراهيم حلال بوكالته عن مروان أحمد الصباغ لموكله عبدالامير عبدالله شعبان شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2569 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب ناصر حسن بهجة بوكالته عن جهاد فوزي حايك لموكله فوزي خليل حايك شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 510 و1053 و216 و1445 عدشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت احسان كامل درغام بوكالتها عن المالك يحيى يوسف غصين سند تمليك بدل ضائع للقسم 4 من العقار 1708 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عباس ذيب بدران لموكله حسين ذيب بدران وبوكالته عن دانا محمد بدران لمورثها محمد ذيب بدران شهاداتي قيد بدل ضائع للعقار 122 دير الزهراني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت مثال علي صباح بصفتها من ورثة علي محمد صباح لمورثيه زينب علي أحمد ومحمد حسن صباح شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 311 و1199 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عفيف حسن أبو زيد بوكالته عن حسين عبد اللطيف شعيب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 984 الشرقية لمورثه عبد اللطيف جعفر شعيب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

◄ مبوب

◄ مطلوب

شركة مفروشات في المكلّس بحاجة إلى عمال في المجالات التالية: معلّم طراحة، معلّم تركيب برادي، معلّم نجارة عربي وموبيليا، معلّم حفّ الدهان، للتواصل على الرقم: ٠٣٢١٣٥٧٥

استراحة

كلمات متقاطعة 4201

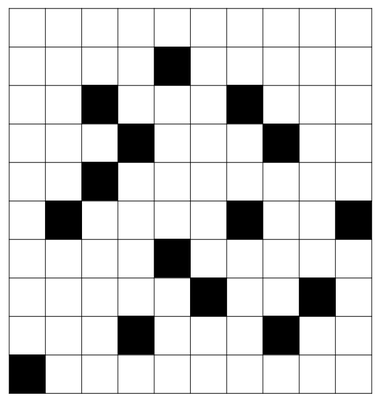

أفقيا
1- رئيس أرجنتيني راحل – 2- من الطيور – مضاد الملاريا – 3- سلاح قديم – حائط يلف القصر – للمساحة – 4- للنداء – منظمة فلسطينية – من الحيوانات – 5- وزير خارجية فرنسي اشتهر بدهائه في القرن التاسع عشر – خاصته – 6- شاي بالأجنبية – حمام برّي – 7- ساعدت – خدّاع ومراوغ – 8- عاصفة بحرية – مدار النجوم – 9- سعل – موضع الطفل في أحشاء أمه – مطر شديد – 10- عاصمة سلوفاكيا

عمودياً
1- مادة صفراء شديدة الإتقاد – من الأشجار – 2- مدينة كازاخستانية كانت العاصمة سابقاً – طليق – 3- من أسماء الخمرة – مدينة فرنسية – 4- قلب الثمرة – حرف جر – أضاءت – 5- أكبر مركز مالي عالمي – شعور – 6- ما تشتهيه المرأة وهي حامل – رجاء – 7- خداع – خادم في حانة – 8- لحم لم ينضج – من الخضر – 9- جمع عندليب – جزيرة إيطالية – 10- إمرأة تأثر بها الفيلسوف جبران خليل جبران

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- روكي مونتنز – 2- برهما – فرار – 3- بدل – داري – 4- عي – مونتانا – 5- مزن – يقلب – 6- خمش – اخت – 7- ايار – نيس – 8- تنر – قش – خاف – 9- وربه – اليمن – 10- ناي – كرافية

عمودياً
1- ربيعة خاتون – 2- وردي – ميترا – 3- كهل – مشاربي – 3- يم – مز – 5- مادونا – 6- ان – خنشار – 7- نفرتيتي – لا – 8- ترياق – سخيف – 9- نا – نلج – أمي – 10- زرياب – حفنة

4201 sudoku

7	2		6	3	1	8		5
3							1	
		5	7			3		
9	5			1	3	4		
			9					
		4	2	7	5		9	8
		7			6			
8								9
5		1		2	9			

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4200

3	1	5	8	9	2	4	6	7
2	6	7	4	5	3	9	1	8
9	4	8	6	1	7	3	2	5
6	7	2	9	3	1	5	8	4
5	3	4	2	7	8	1	9	6
1	8	9	5	6	4	7	3	2
7	2	1	3	4	6	8	5	9
8	9	3	7	2	5	6	4	1
4	5	6	1	8	9	2	7	3

مشاهير 4201

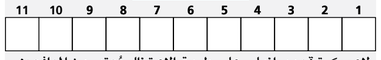

لاعب كرة قدم برازيلي على طريق الإعتزال. يُعتبر من المدافعين الأغلى في التاريخ. يمتلك جواز سفر إسباني
2+6+7+11+9+10+3 = الوتد ■ 5+8+4 = يأتي بعد ■ 1+9 = آلة موسيقية

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة العاطية: إقبال الاحمد

سينما

«أفاتار2»... وليمة عامرة للحواسّ ولكن!

بالنسبة إلى كثيرين، كان «أفاتار» (2009) تجربة لا تنسى. يُعد الفيلم ثورة في التجربة السينمائية في القرن الحادي والعشرين، قدم مفهوماً جديداً للأبعاد الثلاثية، انتظر وقتها المخرج جيمس كاميرون التكنولوجيا لتكون متاحة لبدء التصوير، واخترع هو وفريق عمله لغة محكية جديدة خاصة بالفيلم. والنتيجة: فيلم ضخم، من حيث الإنتاج والتقنيات الجديدة، بميزانية بلغت 237 مليون دولار. ولغاية اليوم، يحتل المرتبة الأولى على قائمة شباك التذاكر بإيرادات وصلت إلى أكثر من مليارَي دولار. منذ ذلك الحين، يعمل كاميرون على التكملة. أربعة أجزاء لنكون أكثر دقة. وصلنا اليوم الجزء الثاني من السلسلة هو «أفاتار: طريق الماء» بميزانية وصلت إلى حدود 400 مليون دولار. ومن المحتمل أن يقضي كاميرون بقية حياته المهنية لإكمال الأجزاء الثلاثة الأخرى المعلنة. في انتظار ما سيأتينا في المستقبل، دعونا نغوص بما يمكن مشاهدته اليوم في الصالات السينمائية.

نعلم جيداً أن جيمس كاميرون يحب المشاريع الطموحة، ولا أحد يستطيع أن ينكر موهبته أو مساهمته في تاريخ السينما. هو مخرج بصري بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. «أفاتار: طريق الماء» دليل جيد على ذلك، ويجب أن نبدأ بهذا الجانب الذي ركّزت عليه أعلى التوقعات. فيلم مذهل بصرياً، لم يسبق له مثيل والمناظر الطبيعية تخطف الأنفاس، والمخلوقات جميلة والطريقة التي يعمل بها العالم الذي خلقه كاميرون ساحرة، والتجربة غامرة. فيلم يمكنك مشاهدته بطريقة عادية أو بالأبعاد الثلاثة أو 3D IMAX وحتى 4DX 3D، بغض النظر عما تعنيه هذه الأحرف والأرقام. مرة أخرى، يقدم لنا كاميرون وليمة للحواس، تجربة يجب أن نعيشها في السينما، إذا كنا نريد الهروب من الواقع لمدة ثلاث ساعات وربع. فيلم كاميرون الجديد مجنون، يصل إلى حدود غير متوقعة ويتجاوزها، وبهجية مرئية يهاجمنا. إلى هنا متفقون، ولكن هذا سيف ذو حدين، ما يمكن أن يكون نقطة قوة، هو أيضاً نقطة ضعف. هذه الدقة الكاملة للتأثيرات الخاصة، والجمال المعقّد للصورة التي تمنحها حدة شديدة تجعلها في بعض الأحيان تبدو كأنها لعبة فيديو، من السهل التعوّد عليها، وتفقد بريقها وإبهارها لأنها ببساطة مثالية. وعلى مستوى آخر، هذا الكمال البصري سيكون دائماً غير متوازن مع بقية عناصر الفيلم، وهنا نأتي إلى المضمون، وتعود المشكلة التي عانى منها الفيلم الأول. «أفاتار: طريق الماء» فارغ كسابقه، يسمح لنفسه برفاهية تلقينا قصة من دون أن يعرف كيف يقنعنا. يبيع لنا فلسفة مبسّطة مكررة لا حاجة لنا لها. صحيح أن كاميرون كان هنا أكثر تأهباً من الفيلم الأول، وسعى جاهداً إلى إدخال العديد من المكونات الجديدة لجعل هذا الماء أكثر طعماً وليس مجرد ماء ملون، ولكن بمجرد أننا نعرف أن هذا الفيلم ما هو إلا جزء صغير من شيء أكبر سوف يمتد إلى سنوات، وأن هذه الصراعات الجديدة والشخصيات ستنتهي على أقساط مستقبلية، يجعل هذا التجربة كلها غير مكتملة، وما هي إلا نقطة انطلاق لشيء لا نعرف أو نفهم كيف سيكون أضخم! من الواضح أن كاميرون وفريقه واضحون جداً بشأن ما يريدون من القصة وأين يريدون توجيهها، نعلم أنه يرغب في تقديم فيلم بسيط يخاطب الجميع، بما في ذلك آخر أبله على الكوكب. نجح في المرة الأولى، فلماذا يجب أن يغير شيئاً الآن؟ ليس هناك شيء لإصلاحه.

> جيمس كاميرون ذو حسّ بصري استثنائي، لكنه يكافح عندما يتعيّن عليه بناء حبكة

القصة هي في الأساس نفس قصة الجزء الأول: جيك سولي (سام ورثنغتون)، تم استيعابه بالفعل كأحد سكان كوكب باندورا، اليوم لديه عائلة مع الأميرة المحاربة نيتيري (زوي سالدانا). تبدأ القصة بعد عقد من الزمن بعد الفيلم الأول. لدى جيك ونيتيري ثلاثة أطفال بيولوجيون وعدد قليل من الأطفال بالتبني. بعد صد هجوم البشر بنجاح في الفيلم الأول، سرعان ما عاد البشر لاحتلال الكوكب من جديد. قبل مواجهة هذا المصير مرة أخرى، غادر جيك وعائلته الغابات وهربوا إلى الجزر الاستوائية في المحيط. مرة أخرى، يجب عليهم أن يتعلموا العادات الجديدة، والعيش بسلام ولكن بالطبع كما هو متوقع، لا يمكن الهرب من مصيرهم والحرب الجديدة. بينما يأخذ كاميرون وقته ليبيّن لنا بالتفصيل الجانب الجديد من الكوكب والحياة الجديدة، الذي لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي قدمه لنا في الأصل، إلا أن في قاع البحر حياة أخرى، مخلوقات فسفورية، حيوانات مفترسة وخطراً ينتظر في كل زاوية.

يمزج الفيلم الكثير من المواضيع في سرد غير منتظم، بعد الفصل الأول الذي ثبت فيه أنّ الفيلم سيتعامل مع الاستغلال الاستعماري لباندورا من قبل البشر، تم التخلي عن هذا الموضوع طوال الفصل الثاني الطويل الذي يركز على الظروف الجديدة للأبطال ويذكرنا بأزمة المناخ العالمية، والهوس بالحياة الأبدية، والصيد الجائر في البحار، والاندماج في بيئة جديدة مع سكان المدينة الأصليين، والمخلوقات البحرية المبهرة. فوق هذا، لم تتحسن موهبة كاميرون في الكتابة والحوارات، إذ غالباً ما تذهب الحوارات بين الشخصيات إلى كلام ساذج بسيط لا علاقة له بالقصة. وإذا أضفنا بعض مشاهد الحركة غير الجذابة، ينتهي الفيلم والحبكة بسبب الطول المفرط وعدم التركيز على شيء معين. يقف الفيلم منذ البداية مع الشخصيات القديمة والجديدة وفكرة المدينة والعائلة، ويكمل فقط من خلال قوته السمعية البصرية. تمكن كاميرون من استخدام ترسانته الفنية بالكامل، ولكنه تعثر كما في السابق في بناء قصة وشرح المشكلة. نعم، النهاية هائلة، سريعة تتخللها جرعات كبيرة من التوتر الأسري والتشويق الحربي، والباقي كلاسيكي من أجل المصالحة والنظرة إلى المستقبل.

جيمس كاميرون مخرج يتمتع بحس بصري استثنائي، لكنه يكافح عندما يتعين عليه بناء قصة وحبكة مع عدد كبير من الشخصيات. الصراعات تبدو نمطية للغاية، وفي بعض الأحيان يواجه الفيلم مشكلات في التوفيق بين طاقم الشخصيات الواسع. نعم أبهرنا كاميرون، ماذا بعد؟ وهنا نتحدث عن مصير السلسلة، إذا كانت الأفلام الباقية سوف تُعرض كما هو مخطط كل عامين، فكيف يمكن الحفاظ على هذه القصة الفارغة وإكمالها لأربع حلقات؟ «أفاتار: طريق الماء» ليس الفيلم الذي سيجعلنا نحسب أيام العامين المقبلين. سوف نتذكره على أنه أحدث جنون تكنولوجي سينمائي، وهذا أقل ما نتوقعه مع ميزانية كهذه. الجزء الثاني من «أفاتار» يجب مشاهدته على الشاشة الكبيرة لأن هذا هو المكان الذي ينتمي إليه. فيلم سوف يبهرك ويسحبك بصارته الطويلة ولونه الأزرق، ولكن احذر، فهذه الصارة سوف تخترق رقبتك وبينما تسحبك نحو الماء، سوف تخبرك كم هو ممل الفيلم، طويل، ساذج وما نراه هو مجرد بريق زائف. «أفاتار» الجديد سيجذب كل من يذهب نادراً إلى السينما، ولكن إذا كان هذا فقط هو مستقبل التجربة والتطور السينمائيَّين، فهذا عار.

«أفاتار: طريق الماء» في الصالات اللبنانية

ستريمينغ

ديل تورو خطف «بينوكيو»... وأبهرنا

يكتبها شفيف طبارة

مخلصاً لأسلوبه الراقي الذي يخرج من أحلك زوايا الحكايات الخيالية، استحوذ غييرمو ديل تورو بصحبة مارك غوستافسون، على القصة الأسطورية التي كتبها كارلو كولودي عام 1883 حول الصبي المنحوت من الخشب، ليُصبح خاصته. رواها بتقنية إيقاف الحركة (Stop motion) وقدمها بطريقة ساحرة وجذابة بقدر ما هي داكنة وأحياناً شريرة.

«بينوكيو» من يد وعقل ديل تورو، مختلف تماماً عن الأفلام العائلية النموذجية. القصة المليئة بموسيقى وأغنيات الحائز أوسكار ألكسندر ديبلات، لا تبتعد عن الظلام والحزن، لكن بقوة موازية تحتوي أيضاً على الكثير من اللحظات الخفيفة والمبهجة. نجح ديل تورو في تحويل قصة رويت آلاف المرات إلى قصة جديدة ومبدعة ومدهشة ورائعة. خطف ديل تورو «بينوكيو» وقدمه بشخصيته البصرية والروائية، والنتيجة فيلم متطرّف، متحد، مظلم، وحشي، ماساوي، متمرد بطبيعته وعلى علاقة كبيرة بالموت والسياسة. نعرف أن الصبي الخشبي الذي نحته غيبيتو العجوز والذي تم إحياؤه بأعجوبة، تعلّم معنى أن تكون إنساناً في رحلة مليئة بالمغامرة. لكن مع ديل تورو، تعلم أكثر من ذلك، إذ عرّج به المكسيكي إلى معنى الموت والحرب والفاشية وأيضاً معنى الحب والصداقة. بين الحكاية الخيالية والرواية الخارقة للطبيعة، يقع فيلم «بينوكيو» الذي لا يصل إلى مستوى إنجازات المخرج في «متاهة بان» (2006) و«شكل الماء» (2018)، إلا أنّ في «بينوكيو» قوة صورة لا يمكن إنكارها، ومثل بطلها يظل الفيلم مخلوقاً صغيراً وغريباً يستحق كل الحب والافتتان.

تحتوي قصة ديل تورو على كل ما نعرفه عن الرواية الأساسية، وطبعاً الفيلم الأول عنه الذي قدمته «ديزني» عام 1940، من شخصيات رئيسية وتطورات درامية وحوادث، ولكن مع بعض الإضافات التي تضفي مظهراً جديداً مقارنة بالعدد الهائل الذي رويت فيه هذه القصة. العلاقة بين الأب والطفل، بين النجار غيبيتو (ديفيد برادلي) وبينوكيو (غريغوري مان) هي طبعاً جوهر القصة، يسبقها عمق المأساة بموت ابن غيبيتو في الحرب العالمية الأولى وسقوط الوالد في الاكتئاب والسكر، ما يجعله يريد أن يخلق ابنه من جديد بنحته على شكل دمية خشبية. بفضل جنية الأخشاب (تيلدا سوينتن)، تنبعث الحياة في هذا الهيكل الخشبي. يحمل الجانب المرئي والفني بأكمله أسلوب ديل تورو السينمائي والاجتماعي والسياسي، تماماً مثل المعنى النصي، إذ حددت القصة أثناء صعود الفاشية في إيطاليا، حيث تم تصوير موسوليني (توم كيني) بطريقة كاريكاتورية، مع كون بينوكيو مركز رواية مجازية حول الحياة وجنية الموت (تيلدا سوينتن أيضاً) والحرية وطرق الزهد والفداء والتضحية بالنفس. بينوكيو بحدّ ذاته شخصية معقدة مع أرضية أخلاقية أكثر إثارة للجدل، وأقل جاذبية للأطفال، على الرغم من أنه متوازن في القصة مع شخصيات أخرى مثل راوي القصة الجرادة سيباستيان (إيوان مغريغور) والقرد سبازّاتورا (كيت بلانشيت) والكونت فولبي (كريستوف والتز) الشرير. وعلى الرغم من المجاز والخيال المعقد والشخصيات الخرافية التي يخلقها ديل تورو لهذا الفيلم وأسلوبه الذي لا يصلح دائماً للأطفال، إلا أنّ «بينوكيو» يتناسب جيداً مع إطار السينما العائلية. هذا الاندماج البريء للقصة مع عالم الخيال الذي يثير به ديل تورو «بينوكيو»، خلق فيلماً مثيراً للإعجاب يناسب الجميع.

يعرف ديل تورو أنّ داخل كل أسطورة وحكاية شعبية وخيالية قسوةً تظهر بمجرد خدش سطحها، وأن كل قصة تحمل معاني أكبر من تلك

> تجري أحداث القصة أثناء صعود الفاشية في إيطاليا

الواضحة التي قد تبدو أحياناً تافهة ومباشرة. لذلك كرس المكسيكي جزءاً كبيراً من فيلمه لإظهار هذه الحقيقة المخفية لنا. وكما يفعل غالباً، لم يقتصر عمله على تشويه عناصر القصة الرئيسية وإضافة عناصر أخرى لها، ولكن أيضاً أعادها إلى أصلها. إلى الرواية القاتمة والأخلاقية لكارلو كولودي لتذكيرنا بأن العديد من عناصر هذه القصة لا تعتبر جميلة وخفيفة للأطفال فقط، بل تحمل الكثير من الموت والعنف بدرجة مناسبة ليتعلم منها القصر. بهذه الطريقة، قدم ديل تورو مخلوقاً مشوهاً في بعض الأحيان غير مرغوب فيه، بعيد كل البعد عن عوالم «ديزني». إن الدمية الخشبية هذه ليست شخصية رائعة، بل كارثة خشبية تمشي على أرجل. يقدم ديل تورو العصيان صفة مركزية في رحلة هذه الدمية بصفتها كائناً حراً يبحث عن الحب حيناً، ويرفض الخضوع لأنظمة غير عادلة أحياناً، بل يرفض الخضوع لمنظومة الأسرة ويستعمل القسوة والأكاذيب سلاحاً رئيسياً للبقاء.

القصة التي تدور أحداثها في إيطاليا موسوليني، مليئة بالرموز المسيحية وبعناصر روحية أحياناً مرعبة. ولأن الفيلم من توقيع ديل تورو، فإنّ التصميم المبهر للبيئة التي خلقها والمخلوقات التي ابتكرها لتتماشى مع الشخصيات الأصلية ــ ومع أنها مسرفة في بعض الأحيان بدءاً من الدمية الخشبية التي يصبح نطقها مزعجاً وحتى شريراً ــ تسير باتجاه إعادة التفكير في المقارنات الدينية والسياسية والتحيزات الاجتماعية للتعاليم الرئيسية في ما يتعلق بما يعنيه أن يصبح بينوكيو إنساناً. هذه النسخة الجديدة من «بينوكيو» عمل جريء، ليس فقط للرسوم المتحركة والستوب موشن، ولكن للسينما بشكل عام. إنه أكثر تعقيداً مما يبدو عليه، من دون أن يتخلى عن وضوحه للبحث عن الترفيه وإيصال ما يريد للجمهور العام. «بينوكيو» ملائم جداً لديل تورو، جعله خاصاً به، أعطاه طابعه وصاغه وفقاً لهواجسه الخاصة بما في ذلك بعض الذي يأتي من الطفولة. ولكن ديل تورو لا يزال ديل تورو، ولا يزال هذا الفيلم فيلماً للأطفال لا يأخذهم على أنهم أغبياء. لذلك توجد في الصورة مساحة أكبر للشعر والفكاهة مقارنة بالرعب، خاصة في ما يتعلق بالجرادة سيباستيان وطموحاته الأدبية والموسيقية التي يتم سحقها بطريقة فكاهية كلما حاول التعبير عنها.

تقنية إيقاف الحركة لا تتناسب كثيراً إلا مع المبدعين الموهوبين بسبب صعوبتها التقنية والفنية. لذلك يشارك في الفيلم مارك غوستافسون، المعلم الحقيقي لهذه التقنية، ما يجعل الفيلم مليئاً بالرموز المرئية، من بينها استخدام الظلال المشوهة على الجدران كإسقاط مذهل للأحداث، والتي ستكون ثابتة طوال الرحلة، ما يسمح للغمزات المجازية أن تأخذ مساحتها. تأخذ نسخة ديل تورو حياة خاصة بها، وتصبح هذياناً بصرياً لذيذاً بديناميتها الخاصة ولحظاتها التي في بعض الأحيان تأخذ طريقاً بعيداً عن القصة الرئيسية.

«بينوكيو» الجديد ليس القصة الكلاسيكية التي نعرفها، بل إنها إعادة ابتكار مناسبة جداً للعديد من التيارات الأيديولوجية التي تعود في وقتنا الحاضر كالفاشية. نحن هنا لا نتحدث عن مراجعة تاريخية، بل عن مراجعة لخيالنا الجماعي الجديد. «بينوكيو» بشكل لا لبس فيه، منسجم جداً مع عالم أفلام مخرجه. ديل تورو يروي بجرأة وطموح وحماس قصة سمعناها آلاف المرات، حافظ على روحها ولكنه قلبها رأساً على عقب، وضعها تحت مجهر وضوء جديدين، أعاد تركيز أولوياتها، وكتابة نهاياتها، والتقف كثيراً للوصول إلى خاتمتها.

«بينوكيو» على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 19 كانون الأول 2022 العدد 4806

ZOOM

#ريتكم_معنا في المونديال: شيرين أبو عاقلة مسك الختام

اختتمت حملة «ريتكم معنا»، أمس الأحد فعاليّاتها مع انتهاء مباريات كأس العالم لعام 2022. الحملة الإعلامية العربية التي انطلقت مع بداية المونديال للتذكير بالقضية الفلسطينية، اختارت الشهيدة شيرين أبو عاقلة (1971ـ 2022) لتكون مسك الختام. إذ نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تقريراً مصوّراً قدّمته المراسلة الصحافية التي استشهدت في 11 أيار (مايو) الماضي برصاص العدو الإسرائيلي خلال تغطيتها لمواجهات في مخيم جنين في فلسطين المحتلة. وكأنّ أبو عاقلة بُعثت من جديد من عليائها لتستعرض في هذا الفيديو (جسّدت دورها الزميلة آمال خليل)، أبرز أنشطة التضامن التي سُجّلت في المباريات وعلى هامشها في الدوحة، على مدى شهر كامل. في حديث إلى«الأخبار»، لفت مدير التواصل والتسويق في الحملة، مازن حمود، إلى أنّ فكرتها ارتكزت إلى المقارنة بين «الـ 70 في المئة من سكان الأرض الذين يتابعون الحدث الرياضي العالمي مباشرة أو عبر الشاشات وبين 70 سنة من المظلوميّة الفلسطينية والاحتلال

الذي منع القابعين تحته من السفر لحضور المواجهات الرياضية أو متابعتها بحرية داخل الأرض المحتلة». هكذا، يصرخ تلقائياً مناصرو القضية: «يا ريتكم كلكم معنا، الشهداء والجرحى والأسرى والأطفال»، قال حمود.

المواد التضامنية التي نشرت تحت هاشتاغ #ريتكم_معنا، بدأت على نطاق ضيّق قبل أن تلقى تفاعلاً كبيراً بين قطر ولبنان والعراق وفلسطين... تفاعل أنتج حملات عدة تفرّعت على هامش الحملة الرئيسية تحت عناوين #فلسطين_في_المونديال و #بطل_العالم_فلسطيني و#شهداء_فلسطين و #هذا_يحدث_كل_يوم و #لا_مكان_ لكم و #مع_مين.

الحملات التي بُنيت على شراكات ومبادرات من ناشطين ومؤثرين وإعلاميين، عكست الانتهاكات الصهيونية اليومية للشعب الفلسطيني. وبدأت من شاطئ غزة مع تجمع عدد من الأطفال والجرحى وأهالي الشهداء والأسرى تحت شعار «من حقي ألعب» إلى إطلاق دعوات لرفع العلم الفلسطيني في الملاعب وعلى هامشها وتأسيس فريق رياضي من الشهداء. وما بينهما، أنتجت الحملة فيلم «ضربة حرة» للمخرج الفلسطيني عمر رمّال الذي يُظهر معاناة الفلسطينيين في متابعة المونديال في ظل الاحتلال. كما أطلقت أغنية «ريتكم معنا» للفنان الفلسطيني عمار حسن. ومما جاء فيها: «ولعانة كلّ الملاعب فرحة وهيصة وإنت غايب».

المفكرة

ليس للعود حدود

■ يعود سمير نصر الدين إلى «مترو المدينة» (الحمرا)، غداً الثلاثاء بعرض جديد من سلسلة «عود بلا حدود» التي أبصرت النور قبل أشهر. عازف العود اللبناني الذي رفض حصر هذه الآلة بالتقاسيم ومرافقة الغناء، واستطاع إدخالها في الموسيقى العصرية الشرقية والغربية. ضمن ثلاثي (الصورة) يضمّه إلى جانب جاك إسطفان (دوبل باص) وبهاء ضو (إيقاع)، سيقدّم سمير ألحانه الخاصة آخذاً الحاضرين إلى أبعاد وعوالم غريبة عبر التفاعل مع أنماط موسيقية مختلفة وجديدة.

حفلة «عود بلا حدود»: غداً الثلاثاء. الساعة التاسعة مساءً. «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

بيروت على موعد مع الكوميديا

■ في إطار فعاليات «العرض الأخير ليوم الثلاثاء»، يقدّم «المركز الفرنسي في لبنان» (طريق الشام)، غداً الثلاثاء لمحبّي السينما فرصة مشاهدة فيلم Énorme (إخراج صوفي لوتورنور ـ 2019 ـ 96 د). تتمحور أحداث هذا الشريط الكوميدي حول عازفة بيانو تُدعى «كلير» وزوجها «فريديريك». على الرغم من أنّ الثنائي قرّرا عدم الإنجاب، غير أنّ الزوج يعمد إلى التلاعب بحبوب منع الحمل التي تتناولها شريكته بعدما شهد ولادة على متن الطائرة. قائمة الأبطال تضم كلّاً من: جوناثان كوهين، مارينا فوا، جاكلين كاكو وغيرهم.

عرض فيلم Énorme: غداً الثلاثاء

ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «المركز الفرنسي في لبنان» (طريق الشام ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/420200

«الزيبق» راجع عـ «دوّار الشمس»

■ في إطار أنشطته المخصّصة للموسم الحالي، يدعو «مسرح الدمى اللبناني ـ خيال»، في 23 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي إلى حضور «كلّه من الزيبق» (سينوغرافيا ودمى: وليد دكروب) على خشبة مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة). الصغار مدعوّون للاستمتاع بالمسرحية التي ألّفها فائق حميصي وأخرجها كريم دكروب ووضع موسيقاها أحمد قعبور. على مدى 50 دقيقة، يتتبّع العمل قصّة فتى شقيّ اسمه «الزيبق»، لا تتّسع له الأمكنة، ولا تتوافر له ظروف اللّعب المناسبة، بينما يشكو الجميع من شقاوته، ويلومونه إذا وقع أي حادث. بفضل قدراتها، تتحوّل هذه الشخصية الأسطورية إلى منقذ للجميع من «أمّ عيون» التي تمحو ذاكرة كلّ من يعترضها. لكن، هل يكفي ذلك لمحو الوصمة التي أُلصِقت به؟ ومن المعلوم أنّ هذه المسرحية أُنتِجت أوّلاً للمسرح التمثيلي عام 1994 وكانت من إخراج فائق حميصي، وموسيقى أحمد قعبور، وسينوغرافيا غازي قهوجي. ثم أُنتجت ثانية لـ «مسرح الدمى» عام 2003 على يد كريم دكروب في صيغة مختلفة كلياً عن سابقتها، لتستحيل اليوم جزءاً أساسياً

من أرشيف «مسرح الدمى اللبناني».

«كلّه من الزيبق»: السبت 23 كانون الأوّل 2022 ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 71/997959

كلاسيك بين كيفين وليانا

■ الزلزال الذي ضرب «المعهد اللبناني الوطني العالي للموسيقى ـ الكونسرفتوار» بفعل الأزمة الاقتصادية التي دفعت موسيقيين أجانب إلى ترك «الأوركسترا الوطنية الفلهارمونية» وسبّبت خللاً في عمل هذا الصرح (لناحية الأساتذة والتشغيل وكذلك التلاميذ)، لن يكون سهلاً إصلاح أضراره الكبيرة. رغم ذلك، محاولات الإنعاش مستمرة، ومنها تنظيم أمسيات «بالتي هي أحسن». مساء غدٍ الثلاثاء، ينظّم «الكونسرفتوار» بدعوة من رئيسته هبة القواس، في «الكنيسة الإنجيلية» في زقاق البلاط (بيروت) أمسية موسيقى حُجرة لكيفين كنعان (الصورة ـ كمان)، ترافقه على البيانو ليانا هاروتيونيان. كنعان الفتى اللبناني الصاعد في مجال العزف المحترف على آلته، سبق أن شارك في مناسبات عدّة وقدّم أمسيات، آخرها ضمن مهرجان «موسيقات بعبدات» الذي أقيم قبل أسابيع. في الأمسية المرتقبة، يؤدي مجموعة أعمال من الريبيرتوار الكلاسيكي، بدءاً من حقبة الباروك وصولاً إلى القرن العشرين، بين مقطوعات للكمان المنفرد وأخرى للكمان والبيانو (بعضها يقوم على إعداد لهذا الثنائي من أشكال أخرى). تبدأ الأمسية بسوناتا لهاندل ورقصة (الألمانية) من الـ «بارتيتا» رقم 2 للكمان المنفرد لباخ، يليها أداء منفرد لاثنين من الكابريسات الـ 24 لباغانيني (13 و23)، ثم تلاقيه ليانا في حركة من سوناتا لموزار وعملاً بعنوان La Capricieuse للإنكليزي إلغار، قبل أن يُختتم الموعد بإعداد للحركة الثانية من الكونشرتو الثاني لفينيافسكي، أحد أشهر الأعمال في فئته.

أمسية لكيفين كنعان وليانا هاروتيونيان: غداً الثلاثاء. الساعة الثامنة مساءً. «الكنيسة الإنجيلية» (زقاق البلاط ـ بيروت). الدعوة عامة.

على بالي

أسعد أبو خليك

مات الأبيض. مات الأشقر. مات جندي يحمل الحضارة الغربيّة. الحزن لفّ البلاد. فليرحل كل أهل الجنوب عنه كي نحتضن أيرلنديّين ونرويجيّين وسويديّين وكل البيض من الدول التي زرعت إسرائيل بيننا وسلّحتها في مراحل عدوانها المستمرّ. كان شديد البياض، مثل اللبنة واللبن والرز بحليب. كان أبيض مثل ثلج لبنان وأكثر. كان أشقر. أشقر مثل الذهب في حوزة رياض سلامة. العيون ملوّنة: قد تكون زرقاء أو خضراء مثل عيون الأوروبيّين الذين نعبدُ. هو طبعاً أداة في مؤامرة أكبر منه، مثل أنّ كل الناحبين أدوات صغيرة في مؤامرة أميركيّة ـ إسرائيليّة ـ خليجيّة أكبر منهم. أن يكون نعي إبراهيم منيمنة بنفس صيغة نعي سمير جعجع وبنفس نعي الإعلام السعودي يشرح الكثير. مات أبيض بين الملوّنين السود والسمر. مات بين هؤلاء الجنوبيّين الذين صوّرهم مارون بغدادي بوجوه فيها مرافئ للذباب. الجنوب للبيض لا للجنوبيّين. ألبير كوستانيان لديه مشروع متطوّر كي يحرف أهل الجنوب عن مشروع المقاومة وينجذبوا إلى مشروع اللوبي الصهيوني الذي يروّج له في برنامجه. يريد هذا المتطوّر أن يفصل بين المقاومة وبين أهل الجنوب، وسيتوفّق في مسعاه ليس لأنّ هناك الغزير من التمويل الغربي لكل حامل مشروع مثيل، بل لأنّ عقيدته الكتائبيّة الانعزاليّة فيها الكثير مما يغري أهل الجنوب، خصوصاً السبت الأسود وتهجير الشيعة جماعةً من النبعة. لبنان منقسم منذ التأسيس: بين من يريد أن يُلحق لبنان بإسرائيل ومن يريد أن يلحقه بفلسطين. ولم تثبت طائفة على موقف منذ التأسيس. ليس من طائفة متفوّقة على أخرى. الشيعة في أذربيجان من خلال النظام القائم يتحالفون مع إسرائيل ويوقّعون اتفاقيّات لاحتضان المزيد من قواعد الموساد. بعد إعلان التحالف الإماراتي مع إسرائيل، تغيّر كل شيء في لبنان. هرعت غالبية الطبقة السياسيّة ـ من ضمنها إعلاميون وساسة من 8 آذار ـ للارتباط بإسرائيل. الجنوب ينغّص فرحتهم بالتطبيع. سينغّص باستمرار، كي ينعم الجنوب بالسلام والكرامة، بفضل أهله وليس بفضل اليونيفل التي وقفت متفرّجة على مواكب من الاجتياحات الإسرائيليّة المتوالية. مَن يبكي شهداء الجنوب وفلسطين؟ ليس هؤلاء، حتماً.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 19 كانون الأول 2022 العدد 221
Lundi 19 Decembre 2022 no221

الأخبار

رأس المال

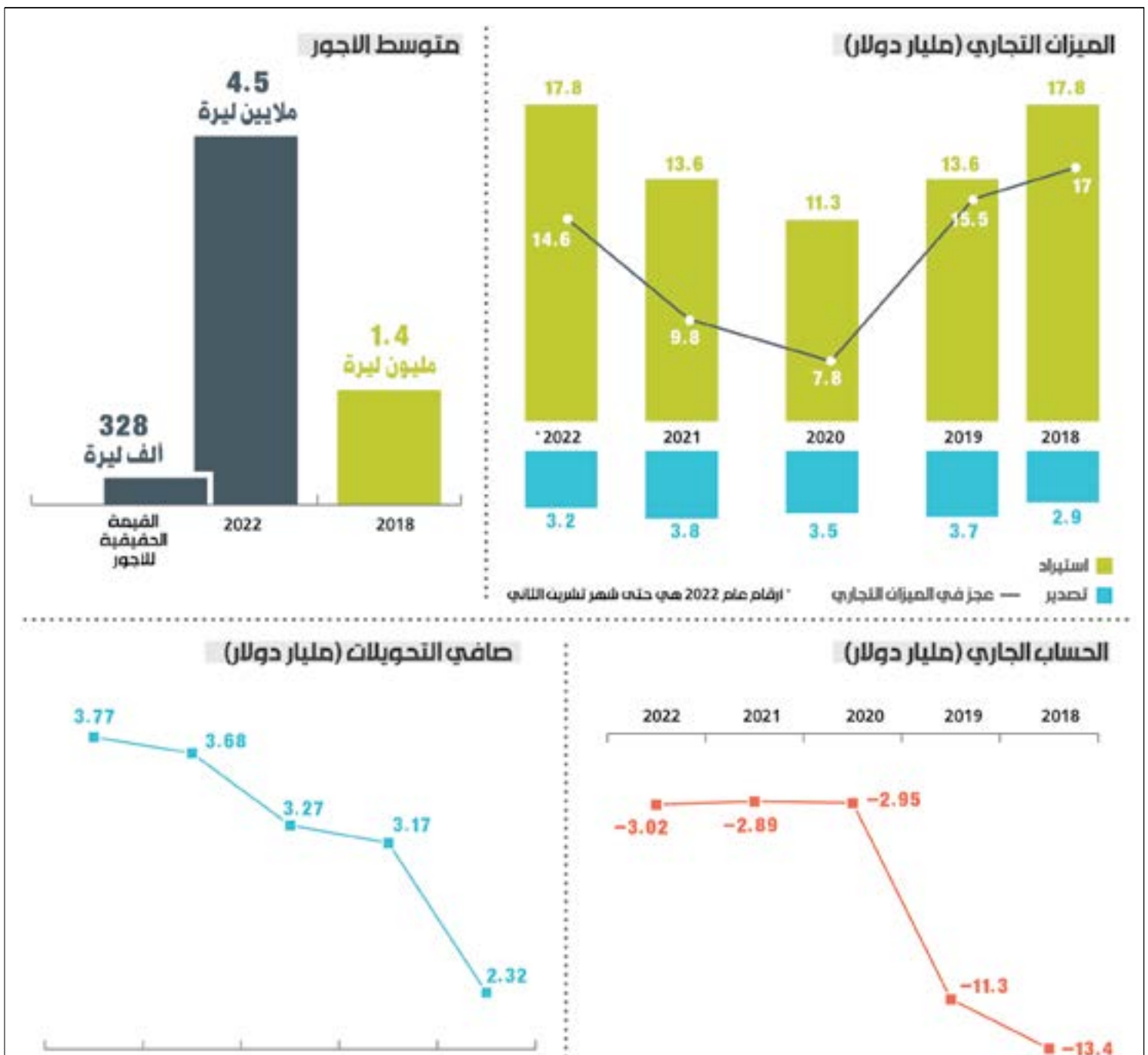

المصدر: صندوق النقد، الأخبار، الجمارك

في العدد

03-02
2022 بالأرقام

05-04
ماهر سلامة، كريم عبدالله
السلطة وراءنا والصندوق أمامنا: أيّهما نختار؟

06
علي عوّاد
13 عاماً على العملات المشفّرة

08
ورد كاسوحة
التدخّل الرأسمالي في الأسواق

2022 هي الأسوأ؟

في نهاية هذه السنة، ثمّة سؤال تدور حوله الكثير من الروايات: هل هذه السنة كانت أسوأ؟ سبب السؤال، أن هناك حالة تململ «كلاسيكية» لا تعبّر كفاية عن أزمة كالتي يشهدها لبنان، بل يفوقها مستوى مرتفع من التكيّف. كان يُعتقد أن انهيار سعر الصرف المثبت بقوّة السياسات النقدية منذ عام 1997، قد يؤدّي إلى «ثورة». لكن ها هو انكسر متضاعفاً 27 مرّة، وسط حالة مذهلة من التكيّف. لا تفسير نهائياً وحاسماً لدى أحد كيف حصل ذلك، إنما المسألة بسيطة: الأزمة تحصل لأن الاقتصاد لم يعد بإمكانه التحمّل، أي أنه يطلب التصحيح. وهذا التصحيح قد يحصل بطرق مختلفة. فإما يكون تصحيحاً بنيوياً للنموذج الاقتصادي المتّبع، أو قد يكون تصحيحاً بين مكوّنات النموذج نفسه. في الحالة الأولى، يكون هناك تغيير جذري وخطط تبدأ بوقف الأزمة وتصل إلى المدى البعيد والأبعد، أما في الحالة الثانية فإن الأمر متروك للتوازنات التي تحكم عمل السوق وميزان القوّة بين أطرافه، أي أن من كان يصيبه النموذج بشكل سلبي، سيواصل إصابته بشكل أكثر حدّة أثناء وبعد التصحيح بين مكوّناته.

لا يمكن القول إن هناك مشروعاً لدى أي من أطراف السلطة للسير في الاتجاه الأول، أي التصحيح البنيوي. بالعكس، كلّهم منخرطون في الاتجاه الثاني حيث يكون التصحيح بين المكوّنات، بمعنى أنه يتم توزيع الخسائر وفق معايير ميزان القوّة السائد من دون أي تدخّل فعلي للدولة في هذه العملية. بالمعايير السابقة، كانت آليات التوزيع تمنح القليل للأكثرية، وتمنح الكثير للأقلية. هكذا هي الحال اليوم بعد ثلاث سنوات من الأزمة. فالأكثرية تحصل على دعم غير مباشر لمداخيلها، سواء عن طريق زيادة غلاء المعيشة الهزيلة التي وزّعتها قوى السلطة في إطار عملية «ترقيع» الأجور، أو عن طريق السماح للأفراد من العاملين في القطاعين العام والخاص، الاستفادة من عمليات على «صيرفة» ضمن حدّ أقصى يبلغ 400 دولار للفرد الواحد، ما يحقق لهم دخلاً إضافياً مجانياً بقيمة 70 دولاراً كحدّ أقصى. ويمكن أيضاً لقسم من هذه الأكثرية الاستفادة من التعميم 158 الذي يتيح لكل صاحب حساب سحب 400 دولار نقداً و400 أخرى تُحتسب على سعر صرف يبلغ 12 ألف ليرة، نصفها يُسحب نقداً ونصفها الثاني يُستعمل عبر البطاقة.

أما الأقلية، فقد سبق أن حصلت على ما تريده في السنتين السابقتين. يُقدّر أن قيمة الدعم السنوية التي سدّدها مصرف لبنان تفوق 7,2 مليارات دولار، وهذه الأموال حصل عليها المستوردون والتجار الذين يمتلكون حظوة لدى القوى السياسية، أو يتشاركون معها في ألاعيبهم. كذلك، حصلت هذه الأقلية، على حقّ الاستفادة من عمليات على «صيرفة» من دون حدود، ما أتاح لها المضاربة بمليارات الليرات يومياً، وتحقيق ملايين الدولارات من الأرباح السهلة والسريعة.

يمكن تعداد الكثير من جوانب عملية التصحيح هذه والمستفيدين منها، لكنّ الواقع هو أن التصحيح يحصل. السؤال المطروح الذي يجب أن يُسأل هو الآتي: على حساب مَنْ يحصل هذا التصحيح؟ من يموّل عملية التصحيح هذه؟

الإجابة واضحة في المؤشرات الكليّة؛ التصحيح يحصل على حساب الأكثرية لمصلحة الأقليّة. هناك بعض التعديلات في كل شريحة من هذه الشرائح، إلا أن الأكيد أن الأكثرية تزداد فقراً، والأقلية تحقّق الأرباح. وهي أرباح ممولّة بشكل أساسي من تحويلات المغتربين التي يُقدّر أن الصافي منها (التحويلات الوافدة والتحويلات الخارجة) يبلغ 3,7 مليارات دولار، مضافاً إليها تحويلات المؤسّسات الدولية للسوريين بقيمة تفوق مليار دولار، ثم تحويلات للقطاع الخاص والقوى السياسية. مجموع التحويلات يصل إلى 6 مليارات دولار يتم إدخالها في آلة التوزيع الزبائنية لتعزيز آلية التكيّف التي خلقها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة خدمة لقوى السلطة.

بمعايير أخرى، تبدو سنة 2022 أسوأ وربما ما سيليها هو أكثر سوءاً. ففي الأشهر الـ11 الأولى من عام 2022 استورد لبنان بـ17,8 مليار دولار، مقابل صادرات بـ3,2 مليارات دولار، أي بعجز تجاري يبلغ 14,2 مليار دولار. عملياً، عاد لبنان إلى حدود قريبة جداً من نمط الاستهلاك السائد في عام 2018 حين كان الاستيراد 19,9 مليار دولار والتصدير 3 مليارات دولار والعجز 17 مليار دولار. أما الأجر الوسطي فقد ارتفع اسمياً من 1,4 مليون ليرة (ضمنه كلفة النقل) إلى 4,6 ملايين ليرة، لكنه بالفعل خسر 80% من قوّته الشرائية. الصناديق الضامنة، الرسمية والخاصة والتعاضدية، أفلست ولم تعد تغطّي أكثر من 20% من فواتير الاستشفاء. هناك تقديرات بأنه منذ الأزمة هاجر من لبنان بشكل نهائي أكثر من 350 ألفاً. كلفة التعليم بدأت ترتفع ليصبح التعليم محصوراً بالأثرياء... ثمّة الكثير من مظاهر التكيّف التي تشير إلى أن هذه السنة ليست هي الأسوأ!

2022 بالأرقام

البنزين ينفخ كلفة النقل والإنتاج

في عام 2022 ارتفع سعر صفيحة البنزين بنسبة 111%. السبب الأساسي، يكمن في توقف مصرف لبنان عن دعم استيراد هذه المادة. كان مصرف لبنان يمنح الدولارات لمستوردي البنزين بسعر الصرف المعتمد رسمياً، ثم اعتباراً من صيف 2021 رفعه تدريجاً إلى أن بات المستوردون يجمعون الدولارات من السوق بالسعر الحرّ. وفي ذلك الوقت، كان سعر الدولار في السوق يزداد بشكل مستمرّ، إذ بلغ نحو 43 ألف ليرة لكل دولار أخيراً مقارنة مع 27 ألف ليرة في مطلع هذه السنة، أي بزيادة 59%. بالتالي فإن تسعير مبيع الصفيحة للعموم، صار مرتبطاً بتقلبات سعر الصرف، ما شكّل عاملاً أساسياً لارتفاع سعرها. إلى جانب ذلك، ارتفعت أسعار النفط العالمية اعتباراً من شباط الماضي بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية وما رافقها من عقوبات أميركية وأوروبية على روسيا. وفي السنة الماضية، استورد لبنان 1,5 مليون طن بنزين، أي ما يعادل استهلاك يومي يبلغ 4483 صفيحة بمعدل وسطي 4,25 ليتر يومياً لنحو 800 ألف سيارة خاصة.

ارتفاع سعر البنزين له انعكاس مباشر على كلفة النقل. ففي لبنان، معظم وسائل النقل تعمل بواسطة هذا النوع من الوقود، وخصوصاً السيارات الخاصة التي تشكّل الجزء الأكبر من أسطول النقل البرّي في البلد. ومع ارتفاع سعر البنزين زادت كلفة النقل بشكل مطّرد. بحسب مؤشّر أسعار السلع الاستهلاكية الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، ارتفعت كلفة النقل بنسبة 102% منذ بداية العام حتى شهر تشرين الأول. وتُرجم ذلك في ارتفاع تعرفة «السرفيسات» من من 30 ألف ليرة في بداية السنة إلى 60 ألف ليرة أخيراً. وهذا الأمر ينعكس على كلفة معيشة الأسر، إذ إن النقل كان يمثّل 13,1% من ميزانيات الأسر في 2012، والأكيد أن وزنه ازداد، لكن إدارة الإحصاء المركزي لم تحدّث تركيبة ميزانية الأسرة في لبنان بعد. هو كلفة أساسية من أستهلاكهم، وارتفاعها يعني انخفاض القدرة الشرائية للأسر.

إضافة إلى ذلك، يعدّ النقل عاملاً أساسياً في النشاط الاقتصادي. جميع عوامل الإنتاج تحتاج إلى النقل، من العمّال إلى المواد الأوّلية. سلاسل التوريد هي أيضاً بمختلف مستوياتها متّصلة بالنقل وصولاً إلى البيع بالتجزئة. فالإنتاج النهائي يحتاج إلى النقل ليتم تصريفه في الأسواق. النقل هو مُدخل أساسي في كل الحركة الاقتصادية، وارتفاع كلفته له انعكاسات كبيرة على كل الاقتصاد الكلّي وعلى المجتمع عموماً.

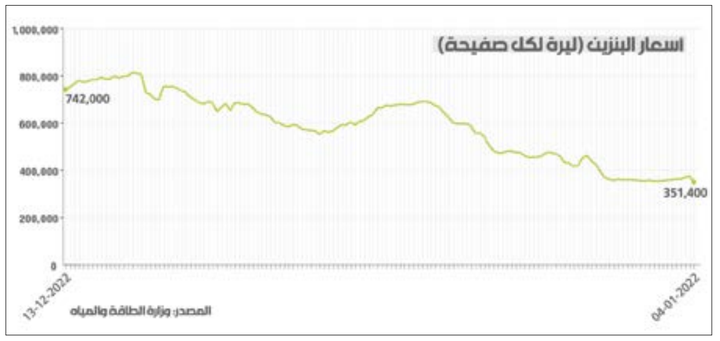

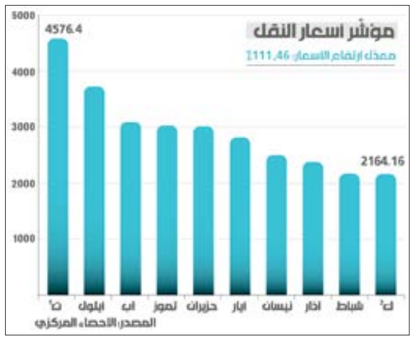

المولّدات تحكم السيطرة

قبل بضعة أشهر من وقف دعم البنزين، كان مصرف لبنان قد أوقف دعم المازوت. أهمية هذه المادة في يوميات المقيمين في لبنان كبيرة. فالمازوت يُستعمل في توليد الكهرباء بشكل أساسي؛ في مولّدات مؤسسة كهرباء لبنان، وفي مولدات الأحياء. كما يستعمل أيضاً في عمليات نقل البضائع، وهو وسيلة للتدفئة في المناطق الريفية، وهو العصب الأساسي لاستمرارية المصانع، ولا سيما تلك التي تحتاج إلى الكثير من الطاقة. وبما أن سعر صفيحة المازوت مسعّرة بالدولار، فهي عرضة لتقلبات الأسعار في الخارج، ولتقلبات سعر صرف الدولار في الداخل.

خلال عام 2020، ارتفع سعر صفيحة المازوت بنسبة 120%. واستورد لبنان نحو 2,6 مليون طن من المازوت بقيمة 2,9 مليار دولار حتى تشرين الثاني من السنة الجارية، مقارنة مع 3,11 مليون طن بقيمة 1,9 مليار دولار في عام 2021. كلفة المازوت في السابق كانت أرخص من مصادر الطاقة الأخرى، ورغم ارتفاع أسعاره العالمية، إلا أنه لا يمكن اللجوء على نطاق واسع، إلى وسائل أخرى للطاقة (تدفئة، توليد كهرباء). قد يتطلب الأمر تغيير التجهيزات المنزلية من المازوت إلى الغاز مثلاً، وهذه كلفة إضافية على الأسر. والمازوت أيضاً يسهم بارتفاع كلفة نقل البضائع. في الواقع، الجزء الأغلب من وسائل نقل البضائع براً، تستخدم المازوت، أي أن ارتفاع سعر المازوت يؤدي إلى ارتفاع كلفة نقل البضائع، وينعكس على أسعار السلع.

من ناحية أخرى ينعكس المازوت بشكل كبير على أسعار المولدات. هذه الأخيرة أصبحت تشكّل المصدر الأساسي للكهرباء للأسر اللبنانية. تغطي مولّدات الأحياء ما بين 10 ساعات و12 ساعة من التغذية بالتيار الكهربائي، في مقابل ساعة يومياً لمؤسسة كهرباء لبنان. ومع ارتفاع أسعار المازوت، ارتفع سعر الكيلوواط المنتج بواسطة مولدات الأحياء بنسبة 123% منذ بداية السنة الحالية حتى شهر تشرين الأوّل. وهذا يزيد الأكلاف على الأسر، إذ تُعد فاتورة الطاقة في لبنان ذات حصّة وازنة في استهلاك الأسر. عملياً إن ارتفاع كلفة خدمة أساسية كالطاقة تعني انخفاض حصّة بقية السلع والخدمات «الأقل أهميّة»، ما ينعكس سلباً على رفاهية حياة الأسر اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع أسعار المازوت يعني ارتفاع كلفة تشغيل المولدات الخاصّة، وهي التي تعتمد عليها المصانع والمؤسسات بشكل كبير في ظل غياب كهرباء الدّولة. لذلك، ارتفاع سعر المازوت يعني حكماً ارتفاع كلفة الإنتاج على هذه المؤسّسات، ما ينعكس على قدرتها على إبقاء أبوابها ومفتوحة.

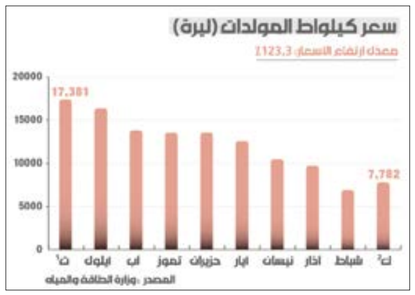

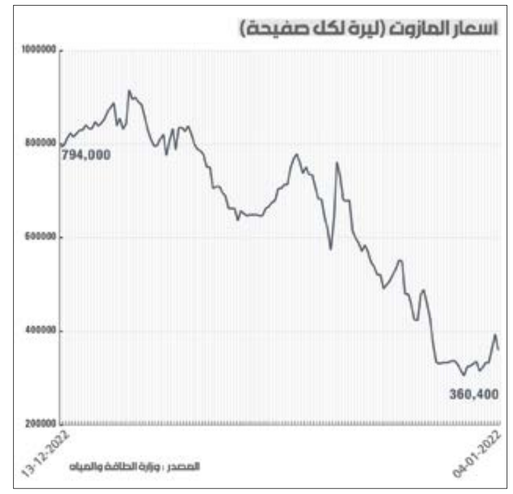

كهرباء لبنان: العجز بعد الفشل

منذ بداية الأزمة في عام 2019، تفاقمت أزمة مؤسسة كهرباء لبنان. قبل الأزمة، كانت المشكلة تتعلّق بعدم كفاية القدرة الإنتاجية لمعامل الطاقة، لتغطية الحاجة الاستهلاكية للمقيمين. لكن بعد الأزمة تحوّلت المشكلة إلى مكان آخر. فلم تعد الدولة اللبنانية قادرة على استيراد الفيول لتشغيل معاملها. يعود ذلك إلى خفض مصرف لبنان الاعتمادات اللازمة، بالدولار، لشراء الفيول من الخارج. وبمرور الوقت توقّف مصرف لبنان عن فتح الاعتمادات كلياً للمؤسسة. وفي الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية، أنتجت شركة كهرباء لبنان نحو 1601 مليون كيلواط/ساعة، مقابل 4470 مليون كيلواط/ساعة في الفترة نفسها من عام 2021، أي إن الإنتاج انخفض بنسبة 64%. عملياً، الإنتاج المتبقّي اليوم يعتمد فقط على الاتفاق مع العراق بتبادل الفيول بالخدمات الطبية، وهو لا يكفي لإنتاج أكثر من ساعة كهرباء يومياً. اليوم تضطر الأسر اللبنانية للاعتماد على كهرباء مولّدات الأحياء، التي تصل تسعيرتها في بعض المناطق إلى نحو 60 سنتاً لكل كيلواط، في حين إذا قامت شركة كهرباء لبنان بتأمين الطاقة إليهم، كلفة الكيلواط قد تنخفض إلى النصف.

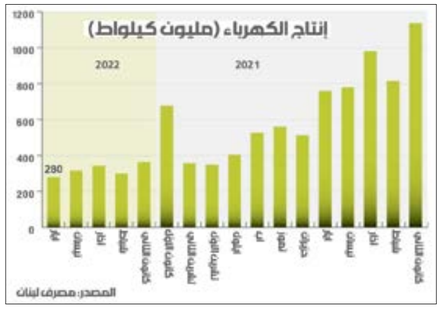

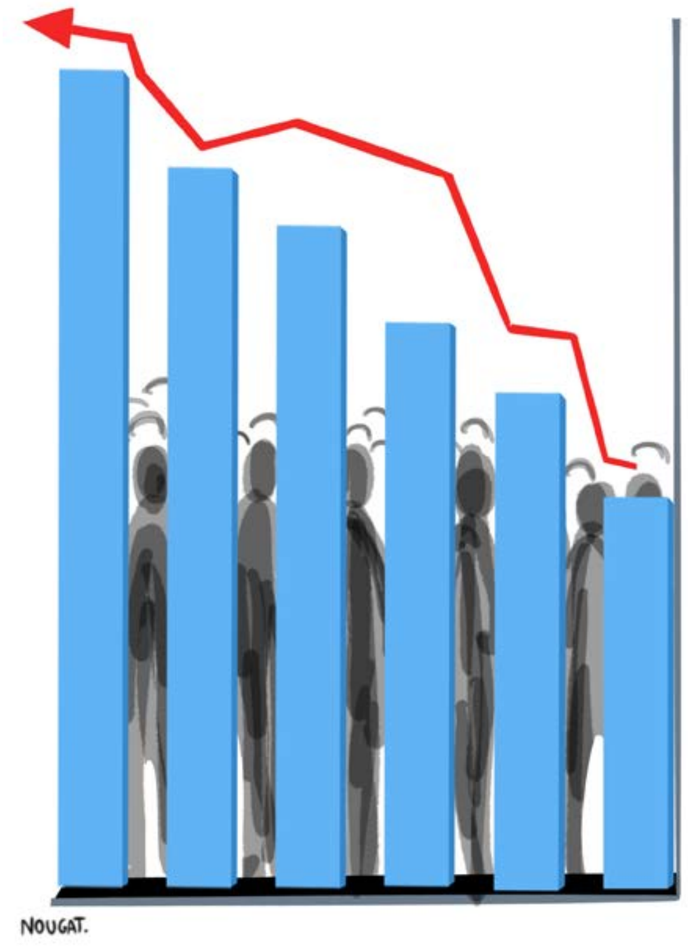

كلفة التعليم تؤلم الأسر

في شهر تشرين الأول من كل عام، تجمع إدارة الإحصاء المركزي أكلاف التعليم التي تمثّل جزءاً أساسياً من ميزانيات الأسر، ومن مؤشر أسعار الاستهلاك. وعلى مدى الأشهر الأثنتي عشرة الماضية، ارتفعت كلفة التعليم بنسبة تزيد على 271%. لكن هذه الأرقام لا تعكس الواقع الفعلي، إذ إن غالبية إدارات المدارس أجرت الأهالي على تسديد أقساط من دون أن يتضح إذا كانت أدرجتها ضمن ميزانيات المدارس المقدمة لوزارة التربية والتي يفترض أن توقعها لجان الأهل في نهاية السنة الجارية، أو إنهم سعّروها بالليرة وفق أسعار بعيدة عن سعر الصرف الفعلي.

كان قطاع التعليم القطاع الأبطأ في التكيّف مع الأزمة، إلا أنه في العام الدراسي الحالي، شهدت الأقساط المدرسية والجامعية قفزة نوعيّة. فتحوّلت بشكل شبه كامل إلى الدولار. المشكلة في هذا الأمر تكمن في أنه في هذه الظروف التضخميّة في لبنان، يصبح التعليم في موقع متدنٍ في سلّم أولويات الأسر. لذا، يُصبح الخيار الأوضح للأسر غير القادرة على تحمّل الكلفة المرتفعة، الانتقال إلى مدارس أقلّ كلفة، أو إخراج أولادهم من المدارس ومن الجامعات. في الواقع، هذه الظروف تفرض على بعض الأسر أن توجّه أولادها نحو العمل في سنّ مبكرة من أجل المساهمة في مواجهة تبعات الأزمة عليها. على المدى الطويل، هذا الأمر سينعكس على نوعية اليد العاملة المتاحة في البلد، إذ إن الأجيال القادمة ستفقد ميزة «العمالة الماهرة»، التي كانت تتمتع فيها الأجيال السابقة (علماً بأن الاقتصاد اللبناني لم يستفد من هؤلاء إلا من خلال تصديرهم إلى الخارج والاستيلاء على تحويلاتهم).

نحو الموت المبكر

بعد رفع الدعم عن الأدوية، وفقدان الجهات الضامنة القدرة على التغطية الصحية للمضمونين، ودولرة بوالص شركات التأمين، ارتفعت كلفة الصحّة بشكل هائل. هذا الأمر حدث تدريجاً منذ بداية الأزمة. لكن منذ بداية السنة الحالية أصبح معظم المواطنين اللبنانيين متروكين في مواجهة انعكاس الانهيار في سعر الصرف على كلفة الاستشفاء. فأصبحت هذه الأخيرة مدولرة نقداً إلى حد كبير، أي أن أسعارها تحتسب بالدولار. هذا الأمر انعكس على قدرة الأسر اللبنانية على الاستشفاء، ما أدّى إلى توجّه بعضهم للقيام بإجراءات بهدف عدم تحمّل الكلفة الكبيرة للطبابة والاستشفاء. ومن هذه الإجراءات، تجاهل زيارة الأطباء والمستشفيات في الحالات «البسيطة»، والتخلّي عن أخذ الأدوية، أو عدم أخذها بشكل منتظم. كل هذه الأمور ستنعكس لاحقاً على المستوى العام للصحّة في البلد، مثل معدّل العمر المتوقّع عند الولادة الذي سينخفض بسبب حالات الموت المبكر التي ستصيب السكّان بسبب تجاهل أمراضهم.

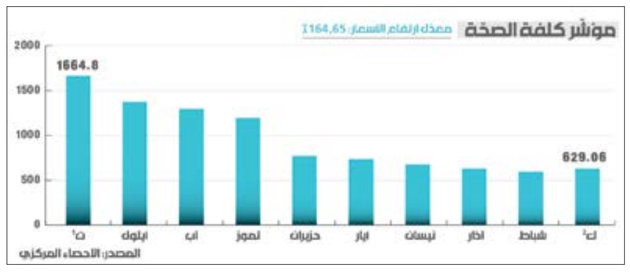

السكن بالدولار النقدي

بحسب إدارة الإحصاء المركزي، ارتفعت كلفة الإيجارات بين مطلع السنة الجارية ونهاية تشرين الأول بنحو 17%. في بداية الأزمة، لم تتأقلم أسعار الإيجارات مع الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الليرة، وبقيت شبه ثابتة بالليرة. إلا أنه بمرور الوقت، بدأت الإيجارات تزداد انسجاماً مع ارتفاع سعر الصرف لتصبح مدولرة نقداً بشكل عام. قانوناً، عقد الإيجار الأوّل مدّته ثلاث سنوات، وبعدها يمكن فسخه أو تجديده. هذا الأمر يعني أنه بعد مرور ثلاث سنوات على انهيار سعر الصرف اعتباراً من منتصف 2019، فإن العقود الجديدة التي اتفق عليها بين المستأجر والمؤجّر في نهاية 2019، انتهت بنهاية السنة الجارية، أي أنه لم يعد هناك عقود إيجار محتسبة على سعر صرف 1500 ليرة مقابل الدولار. ومن المرجّح أن معظم العقود أصبحت مدولرة (مع السوق الحالية). ارتفاع الإيجارات يعني ارتفاع كلفة السكن على الأسر، وهو من المصاريف الشهرية الأساسية لها. وارتفاع كلفة السكن، يعني انخفاض القدرة على تأمين نوعية حياة جيدة بسبب عدم القدرة على استهلاك السلع والخدمات الأساسية «الأقلّ أهمية». في 2012 كان وزن السكن في ميزانية الأسرة 3,4%، إلا أن الرقم بات أكبر بكثير، وهذا الأمر يمكن التقاط مؤشراته من المعاينة الفردية رغم أنه لم يتم تحديث داتا المعلومات الرسمية بهذا الشأن.

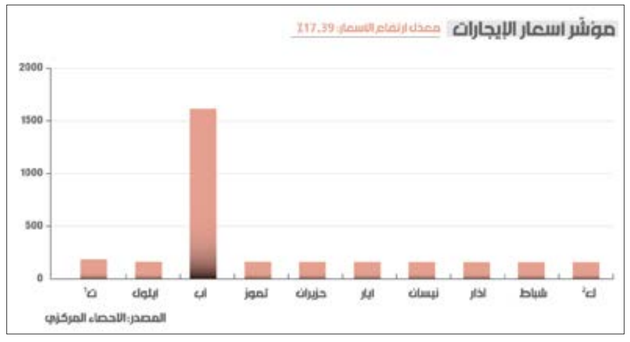

السلطة وراءنا والصندوق أمامنا: أيّهما نختار؟

على مدى ثلاث سنوات، كان لبنان يتفاوض مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على «ختمه» المسهّل للاستدانة من الأسواق الخارجية. انقسمت قوى السلطة حول الأمر. بعضهم سعى بكل قوّته للاستعانة بالصندوق من أجل «الإصلاح». بعضهم الآخر، مانع هذا الاتفاق، وأوكل مهمّة تنفيذ خطّة التعافي لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. حتى الآن، ربح الفريق الثاني، قبل أن يتبيّن أن قوى السلطة موحّدة حول رفض العلاقة مع الصندوق وإن كانت تُظهر عكس ذلك. إذ يُعتقد على نطاق واسع، أن «التدقيق الجنائي» الذي كان مطلباً ثم تخلّى الكل عنه، سيكشف الكثير من الجرائم المالية المطمورة في ميزانيات مصرف لبنان والمصارف على مدى السنوات الماضية. سلامة تجنّب الانخراط مع الصندوق، كما تجنّب أي مطالب بالتدقيق والمساءلة، وهو ما أعاد توحيد قوى السلطة وأتاح لها تعديل جدول الأعمال الذي فرضته التحركات الشعبية على الأرض في 17 تشرين الأول 2019، لتستعيد نفوذها وقوّتها. التعديل في جدول الأعمال، قضى بأن يعمل مصرف لبنان على تذويب الخسائر عبر آليات تضخّم الأسعار، وتعدّدية أسعار الصرف. هذه الخسائر، هي الدولارات التي أودعها الناس لدى المصارف، ثم أودعتها المصارف لدى مصرف لبنان، والأخير بدّدها لتأمين استمرارية النموذج. وبموجب الخطّة، فإنه لغاية الآن، جرى تذويب نحو 30% من الودائع، ودائع الزبائن المبدّدة، فيما أدّت هذه الآلية إلى انتقال الثروة من يد إلى أخرى، وأبرز مؤشراتها تقلّص محفظة القروض المصرفية للقطاع الخاص بنسبة 60%. رغم ذلك، الخسائر ما زالت تفوق 70 مليار دولار، فيما الأسعار زادت بنسبة 1400%، وازداد سعر الدولار مقابل الليرة بنسبة 2760%.

على الضفّة الأخرى، يُثار سؤال أساسي: ما هي العلاقة التي سيكون لبنان محكوماً بها، في أي اتفاق مع الصندوق؟ فالصندوق يطلب إصلاحات من أبرزها تحرير سعر الليرة تمهيداً لتوحيد أسعارها وتعويمها، وتقشّف شديد في النفقات الحكومية، وخصخصة، وزيادة الضرائب على الاستهلاك، ورفع الدعم وإعادة توجيه قسم ضئيل منه... وسيُجري الصندوق دراسة عن استدامة الدين والمستويات المرغوبة منه، ولا سيما الدين بالدولار الذي بات وحده يوازي ضعفين ونصف الضعف من الناتج المحلي الإجمالي (34 مليار دولار مقابل ناتج بقيمة 14 مليار دولار محسوباً على سعر صرف يبلغ 38 ألف ليرة). الصندوق سيُقرض لبنان 3 مليارات دولار، فيما حاجات تغطية الخسائر والنهوض أكبر بأضعاف ما يعني أنه مقابل شطب جزء من الخسائر والدين، سيعود لبنان إلى إدمان الاقتراض بالدولار، ولكن ذلك لن يحصل من دون «ختم» الصندوق.

مشهد العلاقة مع صندوق النقد الدولي، في لبنان والدول العربية ليس مختلفاً جداً. فالعاصمة بيروت لا تسجّل أي احتجاجات ضدّ الصندوق، بل هناك مجموعات وشخصيات تطالب بتدخله علناً لكسر تركيبة السلطة. والسلطة نافذة وقويّة، وتريد الاستمرار باللعبة نفسها. والترويج لـ«فوائد» توجهات الصندوق يُعرض كمسلسل يومي في المؤتمرات والندوات وعلى وسائل الإعلام. في منتدى بيروت الاقتصادي الأخير الذي عُقد نهاية الشهر الماضي، روّج ممثلو مصر، الأردن، وتونس لهذه الفوائد. بدا كأن البطالة والفقر واستمرار عجز الحسابات الخارجية ومفاقمة الديون بالدولار هي أضرار جانبية، عملياً، السلطة تحاصرنا من الوراء، والصندوق من الأمام. الخيارات كلّها سيئة وأسوأ.

ماهر سلامة، كريم عبدالله

مزيد من الشروط على مصر

منذ عام 2016، تغرق مصر في شروط صندوق النقد الدولي. لم يتمكن اقتصادها من التعافي رغم حصولها على برنامج تمويل بقيمة 12 مليار دولار. أثناء انتشار جائحة كورونا، حصلت على المزيد، إنما بنية الاقتصاد ما زالت تتهاوى، بل ما زالت تعمّق التحوّل المفروض عليها نحو اقتصاد استهلاكي مبني على الاستدانة من الخارج لامتصاص موارد الداخل. هذا العام انخرطت مصر مجدداً في مفاوضات حول برنامج تمويلي جديد يفرض عليها المزيد من شروط «الإصلاح». خُفّض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، ورفع أسعار الفائدة بنسبة 2%، ومسائل أخرى من أبرزها الفاتورة الإلكترونية. إجراءات لا نفع لها طالما أنها تفتح حسابها الخارجي أمام خروج الدولارات من البلاد بشكل لا يتناسب مع حاجاتها.

في 11 تشرين الثاني عام 2016، وقّعت مصر اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي مدّته ثلاث سنوات وحصلت بموجبه على برنامج تمويل بموجب آلية «تسهيل الصندوق الممدد». بلغت قيمة القرض 12 مليار دولار. في نفس الوقت والتزاماً بشروط الصندوق بتحرير سعر الصرف، انخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار من 8,8 جنيه في 1 تشرين الثاني 2016 إلى 17,7 في 29 تشرين الثاني. شروط الصندوق أدّت إلى نتائج سلبية أولى مؤشراتها ارتفاع معدلات الفقر. بحسب تقرير صدر عام 2020 عن البنك الدولي، ارتفعت نسبة من يعيشون بأدنى من 3,20 دولار يومياً إلى 26,1% عام 2017 مقارنة مع 16,1% عام 2015، أي إن 25,2 مليون مقيم في مصر باتوا يعيشون بأقلّ من 3,2 دولار يومياً، و3,1 مليون يعيشون بأقلّ من 1,9 دولار يومياً.

كان يُفترض أن تتحسّن مؤشرات مصر بشكل عام، بل على العكس، تراجع معظمها. فعلى سبيل المثال، عندما لجأت مصر إلى الصندوق عام 2016 كانت نسبة الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي تمثّل 34,2% من الدين الخارجي، إلا أن التحسّن الطفيف في السنوات التالية لم يدم أكثر من سنتين، إذ سرعان ما عادت الاحتياطات إلى التدني لتبلغ عام 2020 ما نسبته 29,6% من الدين الخارجي، أي أدنى مما كانت عليه قبل الاتفاق مع الصندوق، علماً بأن هذه النسبة كانت تساوي 100% من الدين الخارج عام 2010. سبب الانخفاض الحالي يعود إلى ارتفاع الدين الخارجي الناتج من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار. فبحسب المصرف المركزي المصري، ازداد الدين الخارجي من 55,8 مليار دولار في حزيران 2016 إلى 155,7 مليار دولار في حزيران 2022.

من أبرز المؤشرات المستهدفة عندما يدرس صندوق النقد الدولي برنامج تمويل لدولة ما، هو العجز في ميزان المدفوعات. من أجل خفض العجز أو تحويله إلى فائض، يفرض الصندوق شروطاً تقشّفية قاسية. في مصر، يشكّل العجز في الحساب الجاري المصدر الأساسي للعجز المزمن في ميزان المدفوعات. والسبب الرئيسي للعجز في الحساب الجاري يعود إلى الفجوة الكبيرة في الميزان التجاري التي تستنزف احتياطات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية. ببساطة، الدولارات التي تخرج من مصر هي أكثر من التي تدخل. فقد كان عجز الحساب الجاري عام 2008 أكثر من 1,41 مليار دولار وبلغ 20,49 مليار دولار عام 2016، ثم انخفض إلى 7,7 مليار دولار عام 2018، لكنه سرعان ما لبث أن ارتفع عام 2020 إلى 14,24 مليار دولار. التحسّن الذي طرأ على الحساب الخارجي، كان ظرفياً ومؤقتاً، لا بل يمكن القول إنه كان مصطنعاً. فمن أبرز مفاعيل الاقتراض من الصندوق أنه يرفع نسبة الدين الخارجي ومدفوعات هذا الدين السنوية، إلا أن الأمر لا يظهر بوضوح بسبب إجراءات موازية مثل خفض سعر العملة وزيادة الضرائب وخفض النفقات. فمع مرور الوقت، يعود العجز البنيوي إلى الظهور وهو ما حصل بعد عام من توقيع مصر الاتفاق، ليعود عجز الحساب الجاري إلى مساره الانحداري السابق. كل هذه العوامل تشير إلى أن المشكلة البنيوية المصرية لم تعالجها «الوصفة الموحّدة» للصندوق، وها هي ذي مصر قد عادت مجدداً إلى الصندوق، إذ وقّعت معه اتفاقاً جديداً بقيمة 3 مليارات دولار، وهي تأمل من خلال ذلك أن تحصل على تمويل إضافي بقيمة 14 مليار دولار تُضاف إلى حساب ديونها الخارجية.

> مع مرور الوقت، يعود العجز البنيوي إلى الظهور وهو ما حصل بعد عام من توقيع مصر الاتفاق، ليعود عجز الحساب الجاري إلى مساره الانحداري

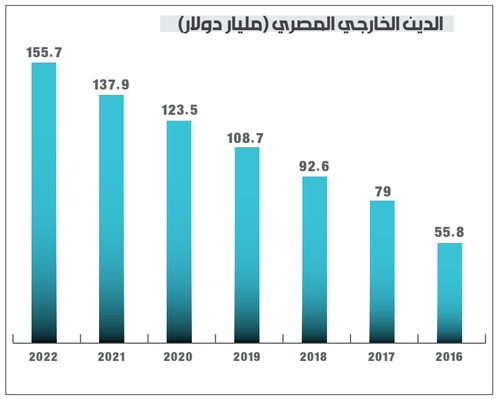

تدمير الصناعة التونسية

لدى تونس تاريخ طويل من العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضاً. أول اتفاق وقّعته مع الصندوق كان عام 1986. نجح البرنامج في تحسين بعض المؤشرات في الاقتصاد الكلّي، إلا أن نتائجه كانت فادحة على المجتمع التونسي. فقد انخفض معدّل الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 11% بين عامَي 1983 و1993، وانخفض عدد الذين ينتمون إلى فئة الخمس الأوسط في توزيع الدخل، من 20% إلى 15,3%، بين عامَي 1975 و1990. كما أن البطالة طلّت مرتفعة عند حدود 16%. غرق تونس استمرّ في السنوات التالية من خلال الاقتراض من البنك الدولي مقابل تحرير السوق ما كبّدها خسارة نحو 55% من قاعدتها الصناعية في الفترة بين عامَي 1996 و2013 ومن دون أن تنخفض مستويات البطالة بشكل كبير، وبلا انعكاسات إيجابية للاتفاقيات التجارية مع الدول الأوروبية على صادرات تونس. وفي 2013 لجأت تونس مجدداً إلى الصندوق، لكن ذلك أدّى إلى المزيد من الغرق، وها هي اليوم تفاوض على برنامج تمويلي جديد.

7%
هي نسبة خدمة الدين العام إلى إجمالي الدخل القومي، في تونس عام 2020. وخدمة الدين هي الكلفة الإضافية على المقترض إي الفوائد على الدين، والتي يتم سدادها سنوياً

لم يكن الاتفاق الأخير الذي وقعته تونس مع صندوق النقد، حلاً لعوارض المشكلة. فبعدما كان الدين الخارجي يبلغ 29 مليار دولار في كانون الثاني عام 2016، ازداد هذا الدين عام 2021 ليبلغ 43 مليار دولار. الاعتماد على الاستدانة لم تتوقّف رغم كل عمليات التحرير في السوق ورغم التقشف. بل ازداد هذا الدين بفعل الاقتراض من الصندوق. ووصلت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي في تونس عام 2021 إلى نحو 93%. عملياً يمثّل هذا الدين الحصّة الأكبر من إجمالي الدين العام التونسي. وقد ارتفعت هذه الحصّة بشكل كبير بعد الاتفاق الأخير مع الصندوق إذ مثّل الدين الخارجي 61% من إجمالي الدين عام 2010، ثم بلغت 74% عام 2018. ولا تزال نسبة البطالة في تونس مرتفعة نسبياً، إذ بلغت عام 2021 نحو 16,8%، ما يعني أن عملية خلق الوظائف في البلد لم تشهد تحسناً. بدلاً من طرح الحلول البنيوية، لجأت تونس إلى «المقرض الأخير» وهو الوصف الذي يُطلق على الصندوق عندما تستنفد أي دولة كل مصادر التمويل المتاحة لها في الأسواق، ولا يعود لديها القدرة على الاستدانة مجدداً إلا بعد الحصول على «ختم» الصندوق. وهو ختم مكلف سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً. فالصندوق يسمح للدول التي تلجأ إليه بسبب عجز في الحسابات الخارجية، أن تستقطب رساميل أجنبية على شكل ديون، وبما أن غالبية هذه الدول تتبنّى سياسة تحرير الأسواق خضوعاً لشروط الصندوق، فإن غالبية هذه الرساميل لا تتحوّل إلى استثمارات طويلة الأمد، بل يصبّ غالبيتها في الدين العام ثم تهرب عند أول مؤشرات الأزمة.

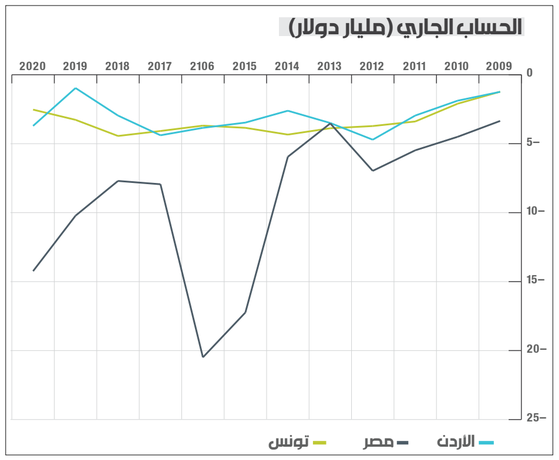

في النتيجة، إن تدوير الرساميل الأجنبية في ظل شروط الصندوق، يتم تدويرها بشكل سريع في الاقتصاد قبل خروجها، فتكون الاستفادة منها أقرب إلى الصفر. وفي الوقت نفسه، تعود المؤشرات التي تشكّل «عوارض» للأزمة إلى الظهور مجدداً، ثم الاتفاق مع الصندوق مرّة أخرى بشروط مفضلة أكثر. الاتفاق مع صندوق النقد حلاً للمشكلة الاقتصادية في تونس، إنما اتضح أثره فقط في ارتفاع كتلة الدين الخارجية والإدمان عليها.

إدمان الأردن على جرعات الصندوق

الاقتصاد الأردني يشبه إلى حدّ ما، الاقتصاد اللبناني لجهة الاعتماد على القطاع الخدماتي على حساب القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة. ويؤدي ذلك إلى تغطية الحاجات المحلية بالاستيراد، ما جعل الاقتصاد الأردني اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل مفرط على البضائع الأجنبية، ويخلق عجزاً مستمراً في الميزان التجاري. كذلك، يعتمد الاقتصاد الأردني على تحويلات العمّال المغتربين في الخارج لتسديد حاجاته من العملات الصعبة لتغطية جزء من الاستهلاك المفرط، كما هو الحال في لبنان. تعامل الأردن المتكرّر مع صندوق النقد كان فقط بهدف استقطاب العملات الصعبة لتأمين استمرارية نظام الريع الاقتصادي. لم تكن أي من هذه الاتفاقيات تهدف إلى إعادة هيكلة النموذج الريعي، بل كانت عبارة عن مخدّر مدّته في معظم الحالات لم تتعدّ سنة أو سنتين، وفي أقصاها ثماني سنوات ليحين موعد الجرعة الجديدة.

آخر اتفاق بين الأردن وصندوق النقد كان في آذار عام 2020، وكان حجم القرض حينها 1,293 مليار دولار، ثم جرى تعديله مرات عدة ليبلغ 1,526 مليار دولار. هذه ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها الأردن إلى الصندوق، فقد لجأت إليه سابقاً 11 مرة بين عامَي 1989 و2020، واقترضت تحت اتفاقيات مثل «تسهيل الصندوق الممدد»، وهو اتفاق على عدّة سنوات، و«الترتيبات الاحتياطية».

ظلّت نسبة البطالة في الأردن منذ أواخر الثمانينيات تفوق الـ10%، ولكن وصلت النسبة في تشرين الأول عام 2022 إلى 24,4%. وبحسب تقرير صادر عن البنك الدولي فإن نسبة البطالة عند الشباب وصلت إلى نحو 50% في بداية عام 2022. كما أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، بحسب التقرير المذكور، بلغت 113% بداية عام 2022. من هذا الدين، شكّل حجم الدين الخارجي 38,02 مليار دولار عام 2020، وقد ارتفع من 16,89 مليار دولار عام 2010. بالتوازي شهد الميزان التجاري عجزاً مزمناً، منذ عام 1989، وقد بلغ 2,53 مليار دولار عام 2020.

اتفاقيات الأردن مع صندوق النقد (مليون دولار)	
1991–1989	77
1994–1992	65
1996–1994	278
1999–1996	333
2002–1999	170
2004–2002	120
2015–2012	2000
2018–2016	723
2024–2020	1300

13 عاماً على العملات المشفّرة
الهيمنة على مبدأ «اللامركزية»

علي عواد

ليس معروفاً إذا كان ساتوشي ناكاموتو، فرداً أو مجموعة، إنما الأكيد أن حلمه بإنشاء شكل جديد من المال والتحويلات خارج سيطرة الحكومات والمصارف، تحقّق. فابتكر أول عملة رقميّة مشفّرة وسمّيت «بتكوين». كانت تقنية ثورية لأنها خلقت للناس أموالاً يمكن تحويلها بلا الوسيط التقليدي، وقد استندت إلى تقنية مذهلة تسمّى «بلوكتشاين» التي لا يستطيع أحد أن يتحكّم فيها. أما آلية إصدار هذه العملة الرقمية، فتسمّى تعدين. أول إصدار من بلوكات سلسلة «بلوكتشاين» أنجز في 3 كانون الثاني 2009 وأنتج 50 «بتكوين»، وجرى تضمينه مقالاً من «نيويورك تايمز» يتحدّث عن الأزمة المالية العالمية.

لم يكن هناك تداول لهذه العملة الرقمية. بدا لفترة كأنه لم يفهمها أحد، ولم تكن ترتبط بسعر صرف تجاه الدولار ولا تجاه أي عملة أخرى. ففي نيسان من عام 2010، كانت قيمة الـ«بتكوين» الواحدة تساوي 13 سنتاً. وكان انتشارها بطيئاً أيضاً. فبحلول مطلع تشرين الثاني من السنة نفسها، ارتفع سعرها إلى 36 سنتاً، ثم استقرّت في نهاية السنة عند 29 سنتاً. وفي عام 2011، بدأت هذه العملة تكتسب قوّة دفع لتزداد قيمتها إلى 1,06 دولار. مروحة التعرّف إلى هذه العملة «الثورية»، وفوائدها، بدأت تتّسع توازياً مع ارتفاع قيمتها. لكن المسار التصاعدي لم يدم طويلاً، إذ انخفض سعرها إلى 4,77 دولارات بحلول أيلول 2011 بعدما كانت 8,9. وبعد أقلّ من شهر، ظهرت عملة مشفّرة جديدة اسمها «Litecoin». وفي العام التالي أطلقت عملة ثالثة كان اسمها «Ripple» واشتهرت بـ«OpenCoin».

أثارت هذه العملات نقاشاً واسعاً حول حقيقة كونها عملة. فهل هي وسيط للتبادل؟ هل هي تحفظ القيمة؟ هل هي مستقرّة؟

رغم الشكوك الواسعة بهذه العملات والمبنية على حقيقة أنها لا تعكس إنتاجاً اقتصادياً، وأنها ليست مبنية على أصول فعلية، بمقدار ما تستند إلى آلية عملة قد يستحيل التحكّم فيها، إلا أن هذه العملات أثارت اهتمام أصحاب الرساميل، وباتت منصّات التبادل تتيح التجارة فيها. ففي عام 2013 انطلق سعر الـ«بتكوين» الواحدة بقيمة 13,4 دولاراً، لكنها قفزت في نهاية السنة إلى 1156 دولاراً. وتميّزت هذه العملة بأنها متقلّبة طوال الوقت، إنما في المجمل لديها مسار تصاعدي. ففي الأيام الأولى من عام 2014 انخفض سعرها إلى 760 دولاراً، ثم تراجعت في بداية 2015 إلى 315 دولاراً.

تضرّرت سمعة العملات المشفّرة بسبب إفلاس أكبر منصّة تداول لـ«بتكوين» آنذاك، وأسمها Mt.Gox. ليس واضحاً إذا كانت عملية الإفلاس ناتجة من اختلاس داخلي للعملات، إلا أن الثابت أن المنصّة خسرت 850 ألف «بيتكوين» يعتقد أنها بيعت على مراحل زمنية مختلفة. لكن التعافي كان أقوى من الضرر. ففي مطلع 2016 عاد سعر «بيتكوين» إلى الارتفاع ليبلغ 998 دولاراً في مطلع 2017. وبعد سبعة أشهر، أنجز معدّنو شبكة الـ«بلوكتشاين» حول العالم، تحسينات تضمن نسبياً أمان العملات المشفّرة، ما أدّى إلى ارتفاع في سعر «بتكوين» بعد أسبوع إلى 2700 دولار. من يومها بدأت القفزات السعرية تتوالى، وبدأ يظهر المزيد من العملات المشفّرة. فأنشئت «إيثيريوم» التي اكتسبت زخماً كبيراً لتصبح سريعاً ثاني أكبر عملة مشفّرة لجهة القيمة السوقية. حملت هذه العملة معها مفهوم «العقود الذكية» التي سمحت بأن يُبنى فوق «إيثيريوم» مشاريع برمجية تتيح تداولها وفق عقود متفق عليها بين الأطراف ذات الصلة، أو بناء شركات يتم تشغيلها من قبل هذه البرامج، أو خلق شهادة توثيق لأيّ منتَج رقمي أو توأم رقمي لأصل حقيقي...

حتى الآن، وُلد أكثر من 21 ألف عملة مشفّرة وكلها قيد التداول. لكن لم يرتق أيّ منها إلى مرتبة «العملة» بالمفهوم التقليدي، رغم أن «بتكوين» هي الأقرب إلى ذلك. فلطالما كانت هذه العملات ذات قيمة متقلّبة جداً. وهي باتت مرتبطة بعمليات التداول في البورصات العالمية، أكثر من أن تكون مدعومة بنشاط اقتصادي. وأصبحت غالبية هذه العملات المشفّرة مماثلة للأصول الأخرى المعروضة للبيع والشراء على البورصات. أما آليتها التقنية، الأوكرانية وانخراط أوروبا وأميركا فيها... كل ذلك انعكس مباشرة على أسواق الأسهم والسندات والعملات المشفّرة. خسائر قاسية للأفراد والشركات، وفي الأسعار والحجم السوقي، إذ انسحبت الأموال من هذه الأصول لشراء السندات الأميركية التي تضمن أرباحاً هائلة بمردود ثابت وشبه مضمون. حتى إن عمليات الاحتيال، أو الإفلاس لم يكن لها تأثير واسع. فعلى سبيل المثال، إن إفلاس منصّة التداول «FTX» خلق هامشاً من التذبذبات لفترة قصيرة، قبل أن تستقرّ السوق، والأمر نفسه حصل عندما انفجرت العملة المستقرّة «تيرا-لونا».

وكان واضحاً أن سوق العملات المشفرة أصبحت أكثر ارتباطاً بالأسواق المالية القائمة على الوهم المالي ووعود بتحقيق الربح السهل والسريع... كل ذلك عكس رؤية ناكاموتو. وأسوأ ما يحلم به هذا الرجل، أو هذه المجموعة، أن تصبح العملات المشفّرة تحت السيطرة. هذا التحوّل تقوده اليوم أميركا ودول أخرى من خلال خلق عملات رقمية تكون تحت السيطرة ويمكن التحكّم بالمعروض منها وتتبع عمليات التبادل فيها اعتماداً على تقنية «بلوكتشاين». في الواقع، ما زال النقاش قائماً بشأن اشتراكية، أو ليبرالية العملات المشفّرة. حتى الآن، تتشكّل هذه العملات تماهياً مع مبادئ النظام المهيمن حول العالم، باعتبارها شفافة وتنافسية وحرّة. ولأنها ما زالت أقرب إلى أن تكون أصلاً قابلاً للتداول من دون أن يكون مدعوماً بنشاط اقتصادي حقيقي، فإن العملات المشفرة جذبت المضاربين من دون أن تكون لدى آلية العمل، أو التكنولوجيا التي خلقت هذه العملات، قدرة على ضبط إيقاع المضاربات، بل إن أسعارها باتت تتأثر بهذه العمليات وسلوك السوق ورغبات أصحاب الرساميل الكبرى. في أكثر من مرّة، كانت تصريحات إيلون ماسك مسؤولة عن انخفاض قيمة بعض العملات أو ارتفاعها.

بالطبع، يمكن أن تتأثر العملات المشفّرة، مثل الأصول الأخرى، بالمؤشرات الاقتصادية مثل أسعار الفائدة والتضخّم والعرض والطلب. لكن ما زالت بعض العملات المشفّرة، تصنّف باعتبارها أحد ملاذات المستثمرين الراغبين في تنويع المخاطر ضدّ التضخّم. «بتكوين» مثلاً، هي كذلك لأنها لا تصدّر ولا يتم التحكّم فيها من قبل أي سلطة مركزية، بل إن المعروض منها محدود وثابت. كذلك، تتأثر قيمة العملات المشفّرة بطلب السوق ومعنويات المستثمرين. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك الكثير من المشاعر الإيجابية أو «ترند» حول عملة معيّنة، قد يرتفع سعرها بسبب زيادة الطلب. وبالعكس، إذا كان هناك شعور سلبي أو عدم اهتمام بالعملة المشفّرة، قد ينخفض سعرها.

> **يمكن أن تتأثر العملات المشفّرة كالأصول الأخرى بالمؤشرات الاقتصادية مثل أسعار الفائدة والتضخّم والعرض والطلب**

من التعدين (إنشاء وحدات إضافية منها) وانتقالها من جهة إلى أخرى، فلم تتغيّر بشكل عام، إذ إن «بتكوين» محدودة الكمية، وهي الأكبر في القيمة السوقية، والأغلى ثمناً، ما زالت تعمل وفق مبدأ «إثبات العمل»، إلا أن «إيثيريوم» انتقلت إلى مبدأ «إثبات الملكية». كل عملية خلق وحدات إضافية تحتاج إلى موافقة الجزء الأكبر من المعدّنين أو المالكين. التلاعب بها من خلال اتفاق الغالبية يعني انخفاض قيمتها. لا مصلحة لهم للقيام بذلك.

رغم ذلك، لم تصبح هذه العملات المشفّرة حافظة للقيمة مقارنة مع العملات التقليدية، بل ما زالت وسيطاً للتبادل قيد الاختبار ضمن حصّة ضئيلة من السوق العالمية. التقلّبات السعرية كانت شديدة أحياناً. ففي الفترة ما بين نهاية 2017 ونهاية 2018، والتي سمّيت «شتاء الكريبتو»، انخفض سعر الواحدة من «بتكوين» بنسبة 84% من 20 ألف دولار إلى 3252 دولاراً، وسعر «إيثيريوم» من 1000 دولار إلى 85 دولاراً. انتعاش العملات المشفّرة، عاد مجدداً في أواخر 2020. يومها أعلن مايكل سايلور، أحد مؤسسي «MicroStrategy»، أن شركته اشترت عملات «بتكوين» بقيمة 250 مليون دولار. على إثر ذلك، نشأت سوق صاعدة انضم إليها مستثمرون آخرون من ضمنهم «تسلا» التي اشترت «بتكوين» بقيمة 1,5 مليار دولار في أوائل 2021، ليرتفع سعر «بتكوين» إلى أعلى مستوى قياسي في تاريخها مسجلة 69 ألف دولار في تشرين الثاني 2021. طبعاً، استفادت العملات المشفّرة من جائحة «كورونا» والضخّ الهائل للأموال من الحكومات الغربية. تكدّست الأموال التي لا مجال لاستعمالها أثناء الحجر الصحي، في محافظ الاستثمارات المالية في البورصات. أسهم وسندات وعملات مشفّرة وأصول أخرى. وبالتوازي، كانت تقنية «بلوكتشاين» تتطوّر بشكل مذهل وكثير التعقيد وتخلق منتجات غير حقيقية إلا في الخيال، لكنها باتت قيد التداول أيضاً!

كل ما كان ينطبق على الأسواق المالية انطبق على العملات المشفّرة. فوبيا الفرصة الفائتة انتقلت إلى العملات المشفّرة فاستثمر الكثيرون في هذه العملات التي ارتفع سعرها كثيراً، خوفاً من أن تفوتهم الفرصة. ساهم ذلك في «نفخ» العمليات الاحتيالية.

تأثّرت العملات المشفّرة كباقي الأصول المتداولة في الأسواق المالية العالمية. كل أزمة تحدث، كانت تنعكس بشكل متماثل بين الأسهم والسندات والعملات المشفّرة. التضخّم ومكافحته من خلال رفع أسعار الفائدة، والتوقعات بالركود، وارتفاع أسعار الطاقة، والحرب الروسية

مؤشرات

من التباطؤ إلى الركود التضخّمي

لم يكد يخرج الاقتصاد العالمي من نتائج جائحة كورونا، حتى دخل في معضلة جديدة وضعته بين مقصلتي التضخّم والركود. لم يستردّ الاقتصاد العالمي ما خسره في جائحة كورونا بعد، أي أن الناتج العالمي لم يعد إلى مستويات ما قبل بداية الجائحة. عملياً، السياسات النقدية التوسعية التي اتّبعتها المصارف المركزية خلال الجائحة أدّت في نهاية العام الماضي إلى تسارع معدلات التضخم. لذا لجأت المصارف المركزية إلى رفع معدلات الفائدة لمواجهة الأمر. رفع معدلات الفائدة يعني سحب الأموال من الأسواق عبر جذبها إلى القطاع المالي، ما يعني أن الإقدام على الاستثمار الفعلي يصبح أقلّ. سبّب هذا الأمر تراجعاً في النمو، إذ يقول صندوق النقد الدولي، إن عام 2022 شهد نمواً بنسبة 3,2% فقط في حين كان في عام 2021 أكثر من 6%. ومن المتوقّع أن يشهد الاقتصاد في عام 2023 ركوداً اقتصادياً، أي سيتراجع الناتج العالمي. لعب ارتفاع أسعار الطاقة دوراً في هذا الأمر أيضاً، إذ شهدت أوروبا تراجعاً في الإنتاج الصناعي بسبب ارتفاع كلفة الطاقة. ومن ناحية أخرى، كان لانتشار فيروس كورونا في الصين انعكاس أيضاً على الاقتصاد العالمي. فالصين، كثاني أكبر اقتصاد وأكبر منتج في العالم، تؤثّر بشكل كبير على الناتج العالمي، ونموّها في العقود الأخيرة، كان دافعاً مهماً لنموّه. مع ارتفاع الإصابات بكورونا، أقفلت الصين العديد من المدن الصناعية، وهو ما ساهم في انخفاض الإنتاج وتباطؤ الحركة الاقتصادية فيها وفي باقي بلدان العالم.

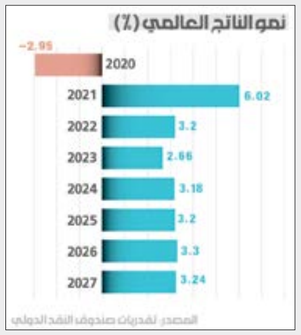

بشكل عام، كل التوقعات تشير إلى ركود اقتصادي عالمي السنة المقبلة. خصوصاً أن الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لا يبدو عازماً على التوقّف عن رفع معدلات الفائدة، وإجبار باقي المصارف المركزية في العالم على اتباعها. وهو ما يعني أن الاقتصادات العالمية ستشهد المزيد من التباطؤ في الاستثمارات، وبالتالي بلوغ نمو سلبي مستمرّ يُصنّف حينها ركوداً اقتصادياً.

235 تريليون دولار ديون حول العالم

ارتفع حجم الديون في السنوات الأخيرة بشكل كبير، حتى بلغ في نهاية عام 2021 نحو 235 تريليون دولار، إلا أن القفزة الكبيرة أتت خلال جائحة كورونا. الدافع الأكبر وراء ارتفاع حجم الدين العام الخاص هو معدلات الفائدة المنخفضة. فبعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، اتّسم النظام المالي العالمي بانخفاض معدلات الفوائد، وذلك بسبب اتباع سياسات التيسير الكمّي من قبل معظم المصارف المركزية في الدول المتقدمة. بعد ذلك أتت جائحة كورونا وضربت معظم اقتصادات العالم، وهو ما استجابت له المصارف المركزية من خلال خفض معدلات الفائدة إلى صفر بالمئة. هذا الأمر ساهم في الدفع نحو الاستدانة بشكل أكبر، وهذا الأمر حدث في الدين الخاص والعام. في بداية السنة الحالية، بدأت المصارف المركزية برفع معدلات الفائدة بشكل متسارع. هذا الأمر يعني دخول الدول والأسر والمؤسّسات في مأزق ليس سهلاً. فارتفاع معدلات الفائدة مع هذا الحجم الهائل من الديون يعني أن كلفة الدين ستصبح ضخمة. فمن المعلوم أن الجزء الأكبر من الديون تتم إعادة تمويله (أي الاستدانة الإضافية لتسديد الديون)، خصوصاً الديون السيادية، وهذا يعني أن إعادة التمويل ستقوم على معدلات الفائدة الحالية، بمعنى آخر الدول والمؤسسات والأسر التي ستقوم بإعادة تمويل ديونها، ستضطر إلى تكبّد خسائر كبيرة بسبب كلفة خدمة الدين الكبيرة.

تضخّم وبطالة

هناك قلق متزايد أن تؤدي سياسات التشديد النقدي في العالم، إلى ركود ينعكس سلباً على البطالة في ظل تضخّم متواصل للأسعار. الأمور متعثّرة بالفعل، ويُسجّل أن بعض أكبر أسماء الشركات في العالم تصرف آلاف العمال من الخدمة. هناك مجموعة من العوامل، بما في ذلك الضغوط المالية، وتبعات وباء كورونا، والتوترات السياسية والصراع العسكري المتجدد بين الغرب وروسيا، وحرب الطاقة... كلّها تؤثر على أداء الاقتصاد. ويتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبير خلال السنوات القليلة المقبلة، مع أضعف أداء شوهد منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع التضخّم على المدى القصير قبل أن يتراجع على المدى الطويل. واستجابة لهذه التحديات، يحتاج صانعو السياسات إلى اتخاذ مجموعة من التدابير النقدية والمالية لمعالجة أزمة تكلفة المعيشة واستعادة استقرار الأسعار. وستكون الإصلاحات الهيكلية والتعاون الدولي حاسمَيْن أيضاً في دعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة وأقل تلوثاً وتخفيف مخاطر التفتت الاقتصادي. صندوق النقد الدولي، يشير إلى أن التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي واسع النطاق وأكثر حدّة من المتوقّع، وأن المخاطر كبيرة بشكل غير اعتيادي: السياسة النقدية يمكن أن تخطئ في تقدير الموقف الصحيح لخفض التضخم؛ قد تؤدي مسارات السياسة المتباينة في الاقتصادات الكبرى إلى تفاقم ارتفاع قيمة الدولار الأميركي؛ تشديد التمويل العالمي يمكن أن يؤدي إلى أزمة ديون الأسواق الناشئة؛ ويمكن أن يؤدي تفاقم أزمة قطاع العقارات في الصين إلى تقويض النمو.

مقال

التدخّل الرأسمالي في الأسواق
مراحل الحمائية الأميركية

ورد كاسوحة

عادةً ما تلجأ الدول الرأسمالية أثناء التقلُّبات غير الاعتيادية في الأسواق، إلى رفع معدّل الإنفاق في القطاعات التي تُعَدّ لتكون مستقبل عملية التراكم الرأسمالي. حصل ذلك بُعَيد الحرب العالمية الثانية، مع مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، والذي انصبّ التركيز فيه على إنشاء البنى التحتية اللازمة لعملية التصنيع، فضلاً عن تجهيز قطاع الخدمات، من طاقة وكهرباء ونقل ومياه... لأغراض النمو السكّاني المرتقب. أي، لمواكبة نموّ الطبقة العاملة التي كانت ستقود عملية إعادة الإعمار الكبرى. هذه الوجهة في التصنيع والإنفاق الرأسمالي المباشر، على البنى التحتية، لم تكن منفصلة عن السياسات النقدية التي أخَذَت مع صعود الكينزية، دفعاً إضافياً، لتجعل من المصارف المركزية المحدّد الأساسي، في تغليب وجهة رأسمالية على أخرى. على اعتبار أنّ حافزية السوق وحدها، لمشاريع مستقبلية كهذه، ستكون مقيّدة بحسابات العوائد والأرباح المُحتَملة. وهي على أيّة حال، كانت ستستمرّ بالتراجع، انطلاقاً من أزمة الكساد الكبير، لو لَمْ تضع الكينزية قيوداً أكبر على عمل الأسواق، بغية الاستثمار، في مستقبل الرأسمالية. إذ كان المستقبل، حينها، يتوقّف على المزاوجة بين سياسات التحفيز النقدي والإنفاق الرأسمالي المباشر على عملية التصنيع.

«حمائية» ما بعد الحرب

يمكن اعتبار ذلك، في ظروف ما بعد الحرب، حمائية بدرجة معيّنة. فالتنافسية في ذلك الوقت كانت محصورة بالدول الرأسمالية وحدها، إذ لم تكن الصين قد راكمت ما يكفي من العوامل للقيام بأدوار كبيرة في الاقتصاد العالمي، بينما الخصم الجيوسياسي الوحيد، المتمثّل في الاتحاد السوفياتي السابق، لم يكن يبني اقتصاداً تنافسياً أصلاً. انحصار التنافسية داخل أوروبا والولايات المتحدة أضفى على الدعم الرأسمالي للصناعات الناشئة في أوروبا طابعاً يخلو من الحدّة التجارية. وهو ما تعزّز أكثر مع التدفُّقات النفطية الآتية من الخليج العربي، والتي كانت مدفوعة بعامل الكلفة الرخيصة، سواء في الإنتاج، أو في خدمات النقل والتأمين والشحن، لتغدو بفضلها الصناعات الأوروبية، ولا سيّما في ألمانيا، في طليعة المنتجات العالمية، من السلع والخدمات.

وما نعرفه أيضاً، بعد أزمة الطاقة الحالية، أنّ الدفع الأكبر لتنافسية السلع الأوروبية كان بتأثير الإمدادات الروسية الرخيصة والنظيفة، والتي من دونها لم يكن ممكناً الحفاظ على معدّل الربحية الخاصّ بهذه الصناعات في مواجهة الصعود الصيني، أو حتى الحمائية الأميركية اللاحقة. على أنّ الثقل الذي مثّلته الصناعة الأوروبية، مع النهوض الكبير الذي تحقّق لها بعد الحرب، شجّع لاحقاً على اتخاذ تدابير حمائية، ولكن ليس بالحدّة نفسها التي تميّزت بها نظيرتها الأميركية، في مراحل متقدّمة. والحال أنّ تراجع الكينزية، ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي، لمصلحة مدرسة شيكاغو، المحافِظة اقتصادياً، انعكس سلباً، ليس فقط على السياسات النقدية «التقدّمية»، بل كذلك على عملية الإنتاج نفسها. إذ ازدادت فيها التقلّبات، سوقياً، إلى درجة باتت تهدّد الربحية الرأسمالية نفسها، ما لم تُتخَذ إجراءات فورية لردعها، حفاظاً على استمرار عملية التراكم، التي أنقذتها الكينزية من فوضى الأسواق، قبيل الحرب وبعيدها.

حمائية اليمين البديل

الثمار الأولى لهذا الاضطراب في عمل الأسواق، شهدتها الحقبة التي أعقبت أزمة عام 2008. فمع تراجُع قدرة الأدوات النقدية التي أحدثتها الكينزية، على ضبط التقلّبات، برزت الحاجة إلى سياسات لا تكون بديلة تماماً من نظيرتها النقدية الخاصّة بالتيسير والتشديد الكمّيين، بقدر ما تعمل معها، سياسياً، لتجاوز آثار هذه المرحلة. حصول ذلك تطلّب صعود تيارات أو أحزاب إلى السلطة، لا تحظى عادةً بالإجماع المتعارَف عليه، داخل الثنائيات الحزبية، هناك. وأتى تضافُر أكثر من عامل في السياسة والاقتصاد، وحتى في السوسيولوجيا والثقافة، ليجعل من انتخابات عام 2016 التي شهدت صعود نجم دونالد ترامب، المُختبَر الفعلي لهذه المزاوجة الاستثنائية. أبرَزُ تلك العوامل كان بروز أزمة الهجرة في أوروبا، وتنامي نفوذ أحزاب اليمين المتطرّف التي اعتُبرت، بشكل أو بآخر، امتداداً أوروبياً، للموجة التي قادها الرئيس الأميركي السابق.

خطّة ترامب الاقتصادية التي أحدثت «طفرة إنتاجية» حينها، كانت تقوم على مزيج من الإعفاءات الضريبية للشركات، وفرض رسوم جمركية عالية على السلع المنافِسة، حتى لدى الحلفاء التقليديين، مثل ألمانيا وفرنسا. الركود الذي تسبَّبت به أزمة ديون منطقة اليورو وسياسات التقشّف في بريطانيا واليونان، على نطاق عالمي، «انتهى» مع هذا التحفيز الذي أطلَقَه التزامن بين خطّة ترامب ومعاودة الاحتياطي الفيدرالي خَفْض أسعار الفائدة، قبيل مطلع ولاية الرجل بقليل. النموّ الكبير الذي تحقّق حينها لم يحصل لأيٍّ من السببين، وحده، بل لتضافرهما معاً، إذ اعتُبرت سياسة التيسير الكمّي بمثابة حاضنة لإجراءات ترامب الخاصّة بالإعفاءات الضريبية وزيادة الرسوم الجمركية، ومعهما تشجيع الاتفاقات التجارية الثنائية مع الحلفاء، بدلاً من النهج الجماعي الذي كان مُتّبعاً، في ولاية أوباما. الحجّة الترامبية القائلة بأنّ تلك الاتفاقيات تسبّبت بزيادة العجز في الحساب الجاري الأميركي لمصلحة المنافسين التجاريين من الخصوم والحلفاء، وجدت آذاناً صاغية لدى صنّاع السياسة النقدية الذين ارتأوا في تلك الحقبة تفضيل السياسة الحمائية والمحافِظة، على نظيرتها «التقدمية»، التي يدعمونها عادةً. هذه الصيغة نجحت في تجاوز آثار التقلّبات السوقية، طوال حقبة ترامب، قبل بداية انحسارها مع بروز أزمة كورونا، في أواخر ولايته، لتعود بعدها الأزمة بالظهور، ولكن على نحو أكثر حدّة بكثير، ومن دون أدوات العمل التي مثّلها، صعود اليمين البديل، سياسياً، وحتى اقتصادياً.

> الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على ألمانيا وفرنسا وسبَّبت أزمة في تنافسية السلع الأوروبية لفترة لا يمكن مقارنتها بأزمة الطاقة الحالية التي بلغت حدّ «انهيار صناعات بأكملها»، ونزوح رساميل أوروبية كبيرة إلى اقتصادات منافِسة

منظور الديموقراطيين للحمائية

«الحلّ» الذي مثّلته خطط اليمين البديل، الاقتصادية، لم يعد ممكناً، مع وصول الديموقراطيين إلى السلطة. فهؤلاء يمثّلون اتجاهاً في الاقتصاد لا يشجّع على التدابير الحمائية، وإذا شجّعوها كما حصل لاحقاً مع إدارة بايدن، يكون ذلك عادةً، من ضمن تصوّر متكامل لمستقبل الرأسمالية. وهو تصوُّرٌ لا يرى أفقاً، لاستمرار دعم الصناعات النفطية، كما فعل ترامب، أو لمساكنةٍ مع السياسات النقدية، قوامُها؛ دعم سياسة خفض الضرائب على الشركات لقاءَ مساهمتِها في تحفيز النموّ الاقتصادي، حتى في الصناعات الملوّثة، وغير الصديقة للبيئة. التشدّد الذي يبديه الديموقراطيون في هذه المسائل، غالباً ما يضع عراقيلَ، أمام سياسة المصارف المركزية التي تقوم على مفاضلات لا تحظى فيها السياسة، حتى البيئية منها، بموقع متقدِّم، قياساً بالعوامل الاقتصادية الخاصّة بأسعار الفائدة ورزم التحفيز... وهو ما تأكّد مع اعتمادهم، أخيراً، مشروعَ خفض التضخّم، الذي استُعيدت فيه عناصر كثيرة من الحمائية التقليدية، إنما في سياق يضعها بالكامل من دون شروط، في خدمة الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة، وأبرزُها السيارات الكهربائية، ومشاريع الطاقة النظيفة، مثل الرياح والطاقة الشمسية... والحال أنّ أزمة التضخّم الحالية هي التي عجّلت باقتراح قانون كهذا، إذ تتجاور فيه الرغبةُ بتحفيز النموّ وتجاوز الركود المتوقّع، مع الوجهة في الاستثمار التي تستثني صناعات الوقود الأحفوري الملوثة للبيئة من الدعم والإنفاق الرأسمالي.

والمشكلة في هذا الخيار، فضلاً عن تحيّزه الأيديولوجي المُسبَق، أنه يأتي في مرحلة لا تتسم بنموّ التضخّم فحسب، بل كذلك، بصعود سياسة أسعار الفائدة المرتفعة، على ضوء قرار الاحتياطي الفيدرالي، الاستمرار بتشديد السياسة النقدية، حتى الانتهاء من معدّل التضخّم المرتفع الذي يتجاوز نسبة الـ 2%، المطلوبة لتحفيز النموّ. هذا يجعل من الحزمة الحالية من الدعم مترافقةً مع شحٍّ كبير في السيولة النقدية المطروحة في الأسواق، أي على عكس مرحلة ترامب، التي تزامَنت الحمائية فيها مع تيسير نقديٍّ كبير، ما سَمَح باستعادة نسب النموّ التقليدية في ظرف أشهر قليلة، من بداية الولاية.

ثمّة فروقاتٌ أخرى بين المرحلتين، تتدخّل لتصعيب المهمّة على الديموقراطيين، قياساً بالسهولة النسبية، التي لاقاها ترامب في تطبيق حمائيته. أهمُّ هذه الفروقات على الإطلاق أنّ الأزمة الحالية في الاقتصاد الأميركي تبدو مصحوبةً بأزمة أكبر عالمياً، ولا سيّما لدى الحلفاء في أوروبا، وهو ما لم يكن موجوداً بالقدر نفسه، آنذاك. حتى الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على ألمانيا وفرنسا، والتي تسبَّبت بأزمة في تنافسية السلع الأوروبية لفترة، لا يمكن مقارنتها بالأثر الكبير لأزمة الطاقة الحالية، ومعها كلفة الإنتاج المرتفعة، على تنافسيتها الحاليّة. حيث وصل الأمر، إلى حدّ «انهيار صناعات بأكملها»، ونزوح رساميل أوروبية كبيرة، إلى اقتصادات منافِسة، طلباً لكلفة أقلّ في الإنتاج، بُغية الحفاظ، أقلّه، على معدّل الربحية السابق.

التأثير على مستقبل الصناعة الأوروبية

هذا يضع الوجهة الحاليّة من الحمائية الأميركية على سكّة متناقضات كثيرة. فالمنظور التقدّمي الذي تنطوي عليه لجهة تركيز الدعم على الصناعات التي تمثّل مستقبل الرأسمالية العالمية، وليس ماضيها، يتعارض مع الأولويّات التي أملَتها الأزمة الأوكرانية، اقتصادياً، على الحلفاء الأوروبيين. أبرز هذه الأولويات، خفوت حدّة الحماسة للصناعات النظيفة والخضراء، لمصلحة معاودة التعويل على مصادر الطاقة الأحفورية التقليدية، من نفط وغاز وفحم. فقد باتت مطلوبة، ليس للصناعات فحسب، بل كذلك لإبقاء الخدمات الأساسية قائمة، ومُتاحة لدى السواد الأعظم من السكّان هناك.

الحاجة إلى مصادر الطاقة التقليدية بعد الشحّ الكبير في الوقود الذي تسبّبت به سياسة العقوبات ضدّ روسيا، أعادت الرأسماليات في أوروبا عقوداً إلى الوراء. فبدلاً من الاستمرار في إنتاج خدمات، تعتمد على الطاقة النظيفة بالكامل، بدأت الحكومات هناك في الدعوة إلى إحياء صناعة المفاعلات النووية التي تضمن إمدادات مستقرّة من الكهرباء والطاقة، للصناعات والأسر. وذلك على حساب مشاريع أخرى، أكثر تقدُّمية وأقلّ تلويثاً للبيئة، ولكن بكلفة كبيرة لم تعد تلك الدول قادرة على تحمُّلِها في ظلّ الأزمة الحالية. وأُعيد، أيضاً، على المستوى الشعبي، إحياء تقاليد اعتُقد أنها اندثرت مع زيادة وتيرة التصنيع وشيوع الرفاهية، مثل الذهاب إلى الغابة للبحث عن حطبٍ للتدفئة، للتعويض عن الفاقد من الخدمات الذي باتت الحكومات هناك عاجزة عن تقديمه.

ويذهب هذا التناقض بين الوجهتين الأوروبية والأميركية إلى ذروته، حين يظهر مشروع قانون خفض التضخّم، وكأنه يعيد إطلاق تدابير ترامب الحمائية في مواجهة أوروبا، ولكن في سياق يجعل تجاوزها أصعب بكثير من السابق. فالتنافسية الأوروبية التي هدّدها الرئيس السابق، برسومه الجمركية، لم تحصل في ظروف تشهد هذا القدر من الصعوبات بالنسبة إلى الصناعات الأوروبية، بل اقتصرت المعاناة حينها على تقييد توريد السلع المشمولة بالحماية الجمركية إلى السوق الأميركية. في حين لا تهدّد الأزمة الحالية بين الرأسماليتين فقط بتوقّف الإنتاج الأوروبي، بل أيضاً بنزوح رساميله إلى الولايات المتحدة وحتى إلى الصين. وهو ما يبدو أنّ مشروع القانون لا يستثنيه، إن لم نَقُل إنه يشجّع عليه، نظراً إلى حجم الدعم الذي يوفّره للصناعات الأميركية الصديقة للبيئة، والتي تعاني نظيرتها الأوروبية، بعد الحرب في أوكرانيا، من المفاضلة بينها وبين الصناعات التقليدية، لمصلحة هذه الأخيرة. التنافسية في هذه الحالة لا تصبح محسومة فحسب لمصلحة الولايات المتحدة على مستوى السلع والخدمات، بل تجعل أيضاً الاقتصاد الأميركي في موقع متقدّم بكثير على نظيره الأوروبي لجهة المنظور المستقبلي لعملية التراكم الرأسمالي. وذلك بعدما كانت أوروبا هي التي تقود هذه الوجهة، لسنوات، مع كلّ التطوير الكبير المرافِق لذلك، من بنى تحتية ومرافق وخدمات، إلى درجة كان يبدو معها أنّ اللحاق الأميركي بهذا الأفق سيحتاج إلى سنوات، إن لم نَقُل إلى عقود.

انجل بوليغان ـ المكسيك